



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

سياسة مكافحة الارهاب الامريكية وتداعياتها على القضية الفلسطينية

2008-2001

محمد خالد محمد سلامة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1437هـ - 2016م

سياسة مكافحة الارهاب الامريكية وتداعياتها على القضية الفلسطينية

2008-2001

إعداد

محمد خالد محمد سلامة

بكالوريوس اجتماعيات من جامعة القدس المفتوحة - بيت لحم/ فلسطين

إشراف

د.آمنة بدران

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات العربية

بمعهد الدراسات الاقليمية / جامعة القدس

القدس - فلسطين

1437هـ - 2016م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية/ برنامج الماجستير في الدراسات الإقليمية
الدراسات العربية

إجازة الرسالة

سياسة مكافحة الإرهاب الأمريكية وتداعياتها على القضية الفلسطينية

2008 - 2001

اسم الطالب: محمد خالد محمد سلامة

الرقم الجامعي: 21312467

المشرف: د. أمانة بدران

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2016/2/28 من قبل أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

التوقيع.....
التوقيع.....
التوقيع.....

- 1) رئيس لجنة المناقشة: د. أمانة بدران
- 2) ممتحناً داخلياً: د. محمد أبو كوش
- 3) ممتحناً خارجياً: د. عماد البشتاوي

القدس - فلسطين

1437هـ - 2016م

الإهداء


الى من هم أعظم منا جميعا أرواح الشهداء

الى روح الخالد فينا الشهيد ياسر عرفات مفجر الثورة وقائدها

الى أسرى الحرية القابعين خلف القضبان

إقرار:

أقر أنا معد هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وانها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة علمية في أي جامعة أو معهد.

التوقيع: 

الاسم: محمد خالد محمد سلامة

التاريخ: 2016/5/10م

الشكر والتقدير

اولا الحمد والشكر لله رب العالمين الذي وفقني واعانني في إتمام دراستي والصلاة والسلام على نبي الامة وبعد.

اتقدم بخالص الشكر والتقدير الى حضرة الدكتورة آمنة بدران على إشرافها ومتابعتها وما بذلته من جهد من اجل اتمام وانجاح هذه الرسالة.

وكل الشكر موصول الى جامعتي جامعة القدس والى الهيئة التدريسية في الدراسات العربية على ما تبذله من جهود في تعزيز البحث العلمي.

كما اتقدم بالشكر الى كل من ساهم وساعد في إتمام هذا العمل المتواضع.

ملخص الرسالة

قامت هذه الدراسة بتشخيص وتحليل أثر السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر والتي عرفت بمكافحة الارهاب، على القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي والاقليمي والداخلي.

وقد تم تسليط الضوء على المواقف الدولية من مفهوم الارهاب، فقام الباحث استعراض التعريفات الدولية لمفهوم الارهاب وخصوصا المفهوم الامريكي والاسرائيلي، كذلك قدم الباحث صيغة تعبر عن مفهوم الارهاب من وجهة النظر الفلسطينية.

استعرضت الدراسة الاستراتيجيات الامنية والعسكرية التي اتبعتها ادارة الرئيس جورج بوش الابن بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر والتي جاءت ضمن سياسة مكافحة الارهاب. وتطرق الباحث الى الاستغلال الاسرائيلي لهذه السياسة والتي كان من نتائجها اعتبار المقاومة الفلسطينية من ضمن الارهاب العالمي، واعتبار حرب التدمير والقتل الاسرائيلية حربا مشروعة في سبيل مكافحة الارهاب. كما تطرق الباحث الى أثر الحرب ضد الارهاب على تصاعد الاختلاف في وجهات النظر لدى الفصائل الفلسطينية في الاساليب الاجدى لمقاومة الاحتلال في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، وازاء ذلك استعرض الباحث آراء بعض النخب السياسية حول اساليب مقاومة الاحتلال في انتفاضة الاقصى. واستعرضت الدراسة مشروع الشرق الاوسط الكبير واثره على القضية الفلسطينية واصلاح السلطة الفلسطينية.

قامت الدراسة على فرضية وجود علاقة بين التلاقي في المصالح الامريكية في سياسة مكافحة الارهاب مع المصالح الاسرائيلية ومستوى الدعم السياسي والعسكري والمالي المميز للدولة الاسرائيلية وبين تراجع الدعم للحقوق السياسية والكفاحية الفلسطينية على المستوى الدولي والاقليمي و اثر ذلك على عملية السلام والتغيرات في النظام السياسي الفلسطيني. ولتحقق من فرضية الدراسة ولتحقيق اهداف الدراسة وتذليل مشكلتها تم استخدام المنهج الكيفي والاسلوب التحليلي.

وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها، عدم قدرة الفلسطينيين سلطة وتنظيمات على اتباع وانتهاج استراتيجية جديدة تراعي التطورات الجديدة الامر الذي اوقعهم ضحية للترويج الاعلامي الاسرائيلي والامريكي الذي ركز باستمرار على وصف المقاومة الفلسطينية بالإرهاب وهذا ما عمل على اعطاء اسرائيل الفرصة لتصعيد عدوانها وتبرير هجمتها على انها جزء من الحرب الدولية ضد الارهاب. وقدمت الدراسة مجموعة من التحليلات الهامة.

US anti terror policy And its repercussions on the Palestinian issue

2001–2008

Prepared by: mohammad salama

Supervisor: Dr. amna pdran

Abstract

This study summarizes and analysis the effect of the American policy after the September the eleventh attack which was known as the fight against terror", it's effects on the Palestinian issue on the international and interior level.

The focus was on the international stands on American and Israel concept of terror.

The researcher offered the Palestinian concept of terror. The study also dealt with the military and security which was followed by the president George Bush the son , after the eleventh of September attack which came as a policy of struggle against terror. the research dealt with the Israel exploit of this policy whose results of considering and including the Palestinian struggle for independence as part of this policy. It also considers the Israel war of killing and destruction as a legal war to fight terror. This policy affected and made a gap between the different Palestinian parties points of view to fight the occupation referring to the international new changes.

The researcher showed some of the opinions of some main parties on ways of struggle in AlAqsa uprising. The study showed the project of the big Middle East and its effect on the Palestinian issue and improving the work of the Palestinian Authority. The study is based on the hypothesis of a relation between the American and the Israel interests and the level of the political , military and economic support to Israel and retreat of the support to the Palestinian rights of struggle internationally and its affects on the peace process and the changes in the Palestinian political system.

To succeed in this hypothesis, the analysis norm was used in this study and it revealed several affects, such as the disability of the Palestinians-authority or organizations to follow a new strategy to deal with the new developments which made them a victim to the Israel and American media which concentrated on the description of the Palestinian struggle as "terror", this gave Israel the chance to increase its aggression and justify its attack as part of the international war against terror. The study also gave other important analysis.

The study tried to analyze the impact of the United States of America's policy after the 9/11 attacks which known as anti-terrorism on the Palestinian issue internationally, regionally and locally.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	الاقرار
د	ملخص باللغة العربية
هـ	ملخص باللغة الانجليزية
و	فهرس المحتويات
الفصل الاول: الاطار العام للدراسة	
1	المقدمة
2	مشكلة الدراسة
3	اهمية الدراسة
3	اهداف الدراسة
4	اسئلة الدراسة
4	الفرضية الرئيسية
4	الفرضية الثانوية
5	منهجية الدراسة
5	محددات الدراسة
7	استعراض ادبيات الدراسة
12	الاطار النظري للدراسة
16	التعريفات
الفصل الثاني: الارهاب النشأة والمفهوم	
19	تمهيد:
20	المبحث الاول: الجذور التاريخية للإرهاب.
20	المطلب الاول: الارهاب قديما.

21	المطلب الثاني: الارهاب في العصر الحديث.
24	المبحث الثاني: التعريف العام للإرهاب.
25	المطلب الاول: تعريف الارهاب في الفقه القانوني العربي والفقه الغربي.
28	المبحث الثالث: موقف المجتمع الدولي من تعريف الارهاب.
28	المطلب الاول: تعريف الارهاب في الاتفاقيات والمواثيق الدولية والاقليمية.
30	المطلب الثاني: مفهوم الارهاب في السياسة الامريكية.
32	المطلب الثالث: المفهوم الاسرائيلي للإرهاب.
33	المطلب الرابع: المفهوم الفلسطيني للإرهاب.
	الفصل الثالث: سياسة مكافحة الارهاب الامريكية والتوظيف الاسرائيلي
40	المبحث الاول: الاستراتيجيات الامريكية قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر.
40	اولا: استراتيجية الرد المرن.
41	ثانيا: استراتيجية الانتقام الشامل.
42	ثالثا: استراتيجية الردع والاحتواء.
44	المبحث الثاني: الاستراتيجية الامريكية لمكافحة الارهاب وهجمات 11 سبتمبر.
45	المطلب الاول: أثر هجمات 11 سبتمبر على الاستراتيجية الامنية لمكافحة الارهاب.
45	اولا: قانون مكافحة الارهاب.
46	ثانيا: الحرب الوقائية.
47	ثالثا: عقيدة بوش.
48	رابعا: استراتيجية التدويل وإضفاء الشرعية.
49	المطلب الثاني: الاهداف السياسية والاقتصادية لسياسة مكافحة الارهاب الامريكية.
51	المبحث الثالث: انصار ومؤيدي سياسة مكافحة الارهاب في الولايات المتحدة.
51	اولا: المحافظون الجدد.
52	ثانيا: الصهيونية المسيحية.
53	ثالثا: اللوبي الصهيوني.
55	المبحث الرابع: الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري وسياسة مكافحة الارهاب

55	اولا: الحزب الديمقراطي.
56	ثانيا: الحزب الجمهوري.
57	المبحث الخامس: التوظيف الاسرائيلي لسياسة مكافحة الارهاب.
57	المطلب الاول: محاولات تشويه المقاومة الفلسطينية ووصفها بالإرهاب.
61	المطلب الثاني: الدعم الامريكى لإسرائيل تحت بند مكافحة الارهاب.
	الفصل الرابع: أثر الحرب ضد الارهاب على القضية الفلسطينية.
67	المبحث الاول: القضية الفلسطينية على الساحة الدولية والاقليمية في ظل الحرب ضد الارهاب
67	المطلب الاول: الساحة الدولية.
70	المطلب الثاني: الساحة الاقليمية.
72	المبحث الثاني: الساحة الداخلية الفلسطينية والحرب ضد الارهاب.
76	المطلب الاول: الخلاف الفلسطيني حول اساليب المقاومة ونطاقها الجغرافي في ظل الحرب ضد الارهاب.
82	المطلب الثاني: أهداف الهجمة الاسرائيلية بدعوى محاربة الارهاب.
84	المبحث الثالث: مشروع الشرق الاوسط الكبير والقضية الفلسطينية في ظل الحرب ضد الارهاب.
	الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج
91	الخاتمة.
92	النتائج.
95	قائمة المصادر والمراجع.
105	الملاحق.

الفصل الاول: الاطار العام للدراسة (خطة الدراسة)

مقدمة الدراسة

مشكلة الدراسة

اهمية الدراسة

اهداف الدراسة

اسئلة الدراسة

الفرضية الرئيسية للدراسة

الفرضية الثانوية للدراسة

محددات الدراسة

منهجية الدراسة

استعراض ادبيات الدراسة

الاطار النظري

التعريفات

الفصل الاول: الاطار العام للدراسة

المقدمة:

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية أحداثا مفاجئة في الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث بثت وسائل الإعلام العالمية مشاهد صادمة عن ارتطام طائرات مدنية ببرجي التجارة العالميين في نيويورك ومبنى البنتاغون في واشنطن. ادخلت هذه الاحداث سياسة الولايات المتحدة في منعطف حاد، انعكس على سلوكها السياسي الخارجي باتجاه العديد من دول العالم وبشكل خاص دول الشرق الاوسط. ذلك الحدث دفعها الى تبني استراتيجيات دفاعية وقائية، وانتهاج سياسة التدخل في العديد من الدول تحت ذريعة مكافحة الارهاب، فأصبح التعامل مع قضايا الارهاب الدولي احد اهم اولوياتها، ووضع قائمة سوداء ضمت تنظيمات صنفتها الولايات المتحدة على انها ارايية وكان من ضمنها العديد من التنظيمات العربية والفلسطينية.

ونظرا لقوة الولايات المتحدة على الصعيد الاقتصادي والعسكري ولثقلها على الساحة الدولية فإن تداعيات هجمات سبتمبر قد شملت جل أعضاء المجتمع الدولي ومعظم قضاياها وعلاقاتها الدولية (لكيرني.2005.ص:8)، ولقد عملت اسرائيل على استغلال هذه الاحداث لصالحها وفق استراتيجية محكمة عبر شبكة من الاعلام ونفوذ اللوبي في الولايات المتحدة وبمساندة المتحالفين معها من المحافظين الجدد واليمين المسيحي هناك. وحرصت اسرائيل على أصاق تهمه الارهاب بالمقاومة الفلسطينية في اثناء الانتفاضة الثانية، حتى تظهر للعالم ان ما تقوم به ليس الا جزءا من الحرب ضد الارهاب، وهو ما كان له اثره على القضية الفلسطينية برمتها.

يعتمد الباحث على المنهج الكيفي و الاسلوب التحليلي القائم على قراءات وتفسيرات لأحداث وعلاقات وسياسات دولية اثرت على القضية الفلسطينية وتحليل ذلك من خلال الدراسات والادبيات السابقة في المجال النظري الذي يغطي معظم جوانب الدراسة، مع ما يرافق ذلك من تحليل من وجهة نظر الباحث.

وقد قسم الباحث هذه الرسالة الى خمسة فصول. إذ تناول الاطار العام للدراسة وخلفيتها في الفصل الاول. كما تطرق الى تعريفات مصطلح الارهاب المختلفة سواء أكانت على الصعيد الدولي أو الإقليمي، والوقوف على مراحل تطور الارهاب السياسي تاريخيا، وكذلك الاختلاف في

تحديد مفهوم الارهاب بين الدول. كما قام الباحث بتقديم تعريف لمصطلح الارهاب من وجهة النظر الفلسطينية في الفصل الثاني من الدراسة.

أما في الفصل الثالث فقد تحدث الباحث عن الاستراتيجيات الامنية والعسكرية والسياسية التي اتبعتها الولايات المتحدة في مكافحة الارهاب قبل وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، واستغلال اسرائيل لهذه الاجراءات لصالحها وتلاقي المصالح المشتركة، ومحاولات اسرائيل مساواة الارهاب بالمقاومة الفلسطينية.

وتطرق في الفصل الرابع الى التأثيرات التي احدثتها الحرب ضد الارهاب بالقضية الفلسطينية على المستوى الدولي والاقليمي، كذلك على الصعيد الداخلي فيما يتعلق بالتنظيمات الفلسطينية واساليب المقاومة. وتناول الباحث مشروع الشرق الاوسط الكبير ومحاولات اصلاح السلطة الفلسطينية.

وختاماً ضَمَّنَ الباحث في الفصل الخامس خاتمة الدراسة و النتائج التي توصل إليها الباحث.

❖ مشكلة الدراسة:

اصبح مسمى مكافحة الارهاب لدى الولايات المتحدة وسيلة ناجعة يمكن من خلالها كسب التأييد الدولي وتبرير الوسائل لإخضاع وتركيع الدول والشعوب التي توجه لها تهمة الارهاب او مسانذته، ويصبح من السهل الاعتداء على سيادتها وحصارها، ومصادرة ثرواتها وإخضاعها للهيمنة الامريكية_ الاسرائيلية حيث تلاقت المصالح الامريكية والاسرائيلية في هذا الجانب بشكل كبير واستفادت اسرائيل من هذه السياسة.

وعلى ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

كيف اثرت سياسة مكافحة الارهاب التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية بعد هجمات سبتمبر على القضية الفلسطينية؟

وانبثقت عنه الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي استراتيجيات الولايات المتحدة الامريكية في الحرب على الارهاب بعد احداث 11 سبتمبر؟
2. كيف وظفت اسرائيل الحرب ضد الارهاب الامريكية لصالحها واثرت ذلك على المقاومة الفلسطينية؟
3. ما هو أثر سياسة الحرب ضد الارهاب المتبعة امريكا على القضية الفلسطينية دوليا واقليميا؟
4. الى أي مدى اثرت سياسة الحرب ضد الارهاب على الساحة الداخلية الفلسطينية؟

❖ مبررات واهمية الدراسة:

1. تسليط الضوء على موقف الولايات المتحدة من مفهوم الارهاب وموقف الدول العربية والمنظمات الاقليمية والدولية، نظرا لأهمية تعريف ظاهرة الارهاب في وقتنا الحالي كونه يمثل مفتاح لكل لعبة سياسية وعسكرية واقتصادية خصوصا بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر.
2. محاولة تحديد مفهوم الارهاب فلسطينيا، الامر الذي سيضيف للباحث الفلسطيني والعربي تصور اكثر دقة لتعريف الارهاب من وجهة النظر الفلسطينية.
3. ابراز اثر سياسة مكافحة الارهاب الامريكية على القضية الفلسطينية دوليا واقليميا ومحليا، وتلاقيها مع المصالح الاسرائيلية، وتوضيح الاثر السلبي الذي لحق بها من جراء هذا التلاقي خصوصا بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر.
4. التعريف بالمشاريع السياسية الامريكية في الشرق الاوسط خاصة تلك التي اثرت وتؤثر على القضية الفلسطينية والتي تالقت مع المصالح الاسرائيلية في ظل مكافحة الارهاب.

❖ اهداف الدراسة:

1. بيان موقف الولايات المتحدة الامريكية من مفهوم الارهاب بالمقارنة مع تعريفات دولية واقليمية اخرى.
2. توضيح جهود الولايات المتحدة الامريكية في مكافحة الارهاب وكيفية استغلال اسرائيل لهذه السياسة لصالحها.
3. ابراز اثر سياسة مكافحة الارهاب الامريكية على القضية الفلسطينية على الصعيد الداخلي الفلسطيني والاقليمي العربي وكذلك على الصعيد الدولي.
4. التعرف على تفاصيل مشروع الشرق الاوسط الكبير وتأثيره على القضية الفلسطينية في ظل مكافحة الارهاب الامريكية.

❖ اسئلة الدراسة:

1. ما هو موقف الولايات المتحدة من تعريف الارهاب بالمقارنة مع التعريفات الدولية والاقليمية الاخرى؟
2. ما هي جهود الولايات المتحدة الامريكية في مكافحة الارهاب؟ وكيف استفادت منها اسرائيل؟
3. كيف أثرت سياسة مكافحة الارهاب على القضية الفلسطينية دوليا واقليميا وداخليا؟
4. ما هو مشروع الشرق الاوسط الكبير؟ وما تأثيره على القضية الفلسطينية؟

❖ الفرضيات الأساسية:

الفرضية الرئيسية:

تفترض الدراسة ان هناك علاقة بين التلاقي في المصالح الامريكية في سياسة مكافحة الارهاب مع المصالح الاسرائيلية ومستوى الدعم السياسي والعسكري والمالي المميز للدولة الاسرائيلية وبين تراجع الدعم للحقوق السياسية والكفاحية الفلسطينية على المستوى الدولي والاقليمي و اثر ذلك على عملية السلام والتغيرات في النظام السياسي الفلسطيني.

الفرضية الثانوية:

- تفترض الدراسة بان هناك علاقة بين سياسة مكافحة الارهاب الامريكية وبين التغير في وجهة النظر لدى بعض التيارات في السلطة والتنظيمات الفلسطينية في الاساليب التي يجب اتباعها في مقاومة الاحتلال بعد احداث 11 سبتمبر 2001.

❖ منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الكيفي والاسلوب التحليلي، اما من حيث المصادر فقد استعان بالوثائق المكتبية لجمع البيانات والمعلومات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة، كما اعتمد الباحث على البيانات الواردة في التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والاقليمية المعنية بموضوع الدراسة.

❖ محددات الدراسة:

• الحدود الزمنية:

تبدأ فترة الدراسة من عام 2001 وهو العام الذي شنت فيه هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان له تداعياته على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وتنتهي في عام 2008 بنهاية حكم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن.

• الحدود المكانية:

سنتناول الدراسة انعكاسات سياسة مكافحة الإرهاب الأمريكية على القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

❖ ادبيات الدراسة (الدراسات السابقة):

تشكل الدراسات السابقة مرجعا مهما ومصدرا غنيا لجميع الباحثين اذ تساعدهم في تكوين خلفيات علمية عن مواضيع دراساتهم وابعائهم. وفيما يلي استعراض لأبرز الادبيات التي شكلت إطار مرجعيا للدراسة.

تناول مصطفى يوسف اللداوي، في كتابه " الارهاب الصهيوني عقيدة مجتمع وتاريخ دولة".(2007)، مفهوم الارهاب بصورة عامة والمحاولات الدولية المتعددة والمختلفة لإيجاد صيغة موحدة لتعريفه وتحديده، كما تناول تعريف الارهاب من وجهة النظر العربية والاسلامية والصهيونية.

ومن اهم الافكار التي تناولتها الدراسة ايضا اهداف الارهاب الصهيوني والغرض من ممارساته واتخاذها منها واستراتيجية عمل. كما وتطرق الكاتب الى الاسناد الدولي لأعمال الارهاب الصهيوني وموقف القانون الدولي من الممارسات الصهيونية وموقف القانون الدولي من الممارسات الصهيونية المخالفة لأبسط المبادئ والعهود الدولية وازدواجية المعايير التي تمارسها الإدارة الامريكية ومجلس الامن الدولي، بالإضافة الى ذلك تناولت الدراسة نماذج من المواقف الامريكية الداعمة لعمليات الارهاب الاسرائيلية والاتفاقيات الاستراتيجية الامريكية _ الاسرائيلية والجهود الامريكية المؤيدة لإسرائيل في مجلس الامن. كما استعرض الكاتب بعض الجوانب الارهابية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني في ظل انتفاضة الاقصى المبارك.

من ناحية اخرى لقد أغنت هذه الدراسة دراسة الباحث من جوانب عديدة ابرزها يدور حول المعايير المزدوجة التي تمارسها الادارات الامريكية المختلفة ازاء القضية الفلسطينية والممارسات الاسرائيلية. اما ما يميز دراسة الباحث عن هذه الدراسة عدم تطرقها للاستراتيجية الامنية الامريكية قبل وبعد احداث الحادي عشر من سبتمبر. كذلك تختلف دراسة الباحث بتركيزها على التوظيف الاسرائيلي لمسألة الارهاب العالمي وتأثير ذلك على الشأن الفلسطيني وهو ما لم تتطرق له دراسة الكاتب اللداوي.

وتناول ادريس لكريني، في كتابه " التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر: من غزو أفغانستان الى احتلال العراق". 2005. مختلف التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأحداث 11 سبتمبر، حيث يتناول الاطراف الرابحة والخاسرة اقتصاديا من هذه الاحداث والضلوع الاسرائيلي المحتمل فيها، كما يتطرق الى التدخل الامريكى في افغانستان ومرتكزاته العسكرية وحدوده المشروعة والاستثمار الامريكى للأحداث في الحرب على الارهاب. ويرصد الكاتب المحيط الدولي المتغير واثره على القضية الفلسطينية منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى احداث 11 سبتمبر 2001 والتحديات والمخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية بعد هذه الاحداث.

كما تطرق الكاتب الى ظاهرة الارهاب الدولي واشكالية تعريفه وتصنيفه والجهود الدولية المبذولة لمكافحته، ومستقبل الزعامة الامريكية ومقوماتها الاساسية والتحديات التي تواجهها واثر الارهاب الدولي على المؤسسات الدولية ومستقبل الامم المتحدة في ظل التحولات الدولية الراهنة وازمة جامعة الدول العربية في زمن التكتلات.

لقد قدمت هذه الدراسة معلومات وفيرة عن ظاهرة الارهاب وتعريفاته وتصنيفاته والجهود المبذولة لمكافحته. في حين تميزت دراسة الباحث في تركيزها على اثر استراتيجيات مكافحة الارهاب الامريكية على الشأن الفلسطيني الداخلي بشكل معمق اكثر من هذه الدراسة، حيث اوضحت مدى التأثير الذي أحدثته هجمات الحادي عشر من سبتمبر على ارتفاع اصوات تدعوا الى ايقاف عمليات المقاومة الفلسطينية خاصة داخل المدن الاسرائيلية وغيرها من التداعيات. كما ان دراسة لكريني قد شملت جوانب كثير سواء سياسية او ثقافية او اجتماعية او عسكرية على مستوى العالم لاثار وتداعيات هجمات سبتمبر بينما ركزت دراسة الباحث على القضية الفلسطينية بشكل معمق بالمقارنة مع هذه الدراسة.

تناول الكاتب مشهور العريمي، في كتابه " الشرعية الدولية لمكافحة الارهاب"، 2009. حيث يتناول جهود القانون الدولي في مواجهة الارهاب الدولي من اتفاقيات دولية مختلفة لمكافحة الارهاب مثل اتفاقية جنيف، والاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب وغيرها. وتناول في الباب الثاني احداث 11 سبتمبر 2001 والشرعية الدولية لمكافحة الارهاب، حيث وضح الكاتب ردود الفعل الدولية على هذه الاحداث وردود الفعل الامريكية السياسية والتشريعية، بالإضافة الى تسليطه

الضوء على ازدواجية المعايير في الجهود الدولية لمكافحة الارهاب، والارهاب الاسرائيلي وارهاب الدولة قبل وبعد 11 سبتمبر. كما تناول مدى مشروعية اعمال المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد المدنيين الاسرائيليين. وعمد الكاتب على توضيح أزمة الشرعية الدولية واسبابها وسبل تفاعلها.

قدمت دراسة العريمي معلومات وفيرة حول الجهود القانونية الدولية لمكافحة الارهاب وبعض الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي تعنى بمكافحة الارهاب. لم تطرق الدراسة بشكل معمق باسباب الارهاب وطرق مكافحته خصوصاً تلك الطرق الثقافية او الدينية.

ويذهب الكاتب شاهر الشاهر في كتابه أولويات السياسة الخارجية الامريكية (2009)، الى أن تفجيرات سبتمبر الشهيرة قد اعادت ترتيب اولويات السياسة الخارجية الامريكية من جديد مما أدى الى نشوء سياسة جديدة تدور حول مجموعة من القضايا الساخنة مثل مكافحة الارهاب، نشر حقوق الانسان، السيطرة على اسلحة الدمار الشامل، ضمان الامن القومي الامريكي، والقضاء على الاسلام المتطرف.

أما الاجراءات العملية للسياسة الامريكية الخارجية فقد تمثلت في التوسع في القيام بالحروب الاستباقية والوقائية، تقسيم العالم الى اصدقاء واعداء، بلورة ما كان يسمى بمحور الشر وعزله، التركيز على منطقة الشرق الاوسط والعالم الاسلامي كمسرح رئيسي لمصالح الولايات المتحدة وساحة لصراعاتها الخارجية.

كما يتناول الكاتب اللوبيات الموجودة في الولايات المتحدة والتي عززت عدائيتها تجاه العالم الخارجي ودفعتها الى الهيمنة على العالم، ومنها اللوبي اليميني الذي يضم مجموعة من التيارات المحافظة والمسيحية المتشددة وقد وجد هذا التيار في احداث 11 ايلول فرصة ذهبية لفرض مفاهيمه ورؤيته المتطرفة والثاني هو اللوبي النفطي فكبرى الشركات النفطية موجودة في الولايات المتحدة، مما يعني أن النفط يحتل مكانه مهمة في السياسة الامريكية ومن خلال الكتاب يذهب المؤلف الى ان الولايات المتحدة استطاعت استغلال احداث سبتمبر للحصول على اكبر دعم وتأييد دولي لسياساتها وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول لان الهدف النهائي من تلك السياسة هو الحفاظ على مكانة امريكا العالمية ودعم ريادتها وقيادتها للعالم من اجل الهيمنة عليه سياسيا واقتصاديا.

كما يرى الكاتب أن الولايات المتحدة فوتت فرصة ثمينة بعد أحداث 11 سبتمبر لكسب العالم إلى جانبها؛ حيث عرفت الولايات المتحدة بعد هذا اليوم تضامناً عالمياً لم يسبق لها أن شهدت مثيلاً له، لجهة الاستعداد لتقبل قيادتها في مواجهة الإرهاب في العالم، ولكنها آثرت التحرك بشكل انفرادي لتأكيد تفوقها وهيمنتها بشكل كان له آثاره السلبية الخطيرة على الولايات المتحدة نفسها، والتي أصبح يُنظر إليها في كثير من مناطق العالم، بوصفها دولة إرهابية من الطراز الأول. فقد سعت الإدارة الأمريكية من خلال استغلال هذه الأحداث إلى تكريس مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والاعتداء على سيادتها الوطنية، الأمر الذي جعل العالم أقل أمناً واستقراراً. وخلص الكتاب إلى القول بأن الحرب الأمريكية على الإرهاب لم تحقق نجاحاً، وقد لا تحققه دون مراجعة السياسة الأمريكية الراهنة التي تعتمد على القوة وحدها، مؤكداً أن اتباع استراتيجية الدبلوماسية الوقائية وليس الضربات الوقائية هو الطريق الأكثر نجاعة في التعامل مع مشكلات العالم، وفي مقدمتها مشكلة الإرهاب الدولي.

تختلف دراسة الباحث عن هذه الدراسة بتركيزها على الشأن الفلسطيني بشكل معمق، حيث تناول الكاتب السياسة الخارجية الأمريكية الموجهة إلى الدول العربية بشكل عام وتناول وضع كل الدول العربية وعلاقتها بالولايات المتحدة بعد هجمات سبتمبر.

ويتناول الكاتب محمد علي حوات في كتابه "العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير" 2006، المشاريع الاستعمارية الشرق أوسطية وخصوصاً المشاريع الاستيطانية في فلسطين والقوانين والتشريعات التي تدعم هذه المشاريع. كما يناقش الكاتب المتوسطية كمشروع أوروبي أمريكي سعى الغرب من خلاله لتوسيع نفوذه حول حوض البحر المتوسط وتناولها في محاور شملت أهداف المشروع الأوروبي المتوسطي والسياسة الأمنية الجديدة لحلف شمال الأطلسي وغيرها التي كشفت عن أبعاد هذا المشروع والوسائل التي مضت الصهيونية لترسخها كقواعد تنطلق منها لتنفيذ مخططاتها وتحقيق مشاريعها.

وناقش الكاتب مشروع الشرق الأوسط الكبير وإشكالية الإصلاح السياسي العربي الذي تنادي به الإدارة الأمريكية لتحقيق أغراض ومقاصد صهيونية استعمارية توسعية مشفوعة بنص مسودة الشرق الأوسط الكبير. كما تطرق إلى العلاقة بين العرب وأمريكا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، إذ كشف عن النوايا التي اضمرتها الصهيونية، بعد إعلان الحرب على "العرب

والمسلمين" تحت مسمى (مكافحة الارهاب) وأثارة الفتن والصراعات العقائدية بين الشعوب العربية. وقدم الكاتب رؤية استشرافية للمستقبل العربي في ظل المتغيرات العالمية والتحديات الغربية سياسيا وثقافيا وكيانيا.

تتميز هذه الدراسة بتركيزها على المكاسب الاسرائيلية جراء مشروع الشرق الاوسط الكبير، والاهداف الخفية من وراء القيام بعملية الاصلاح في الشرق الاوسط. بينما ركزت دراسة الباحث على عملية الاصلاحات الداخلية الفلسطينية في سياق الحرب ضد الارهاب حيث اصبحت غطاء وذريعة للتدخل الامريكي والاسرائيلي في الشأن الفلسطيني تحت ذريعة الاصلاحات الديمقراطية.

احمد الوادية: " السياسة الخارجية الامريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001_2008". كلية الآداب والعلوم الانسانية. رسالة ماجستير. جامعة الازهر.

تناولت الدراسة السياسة الخارجية الامريكية تجاه القضية الفلسطينية في عهد الرئيس جورج بوش الابن بالإضافة الى التطور التاريخي في هذه السياسة.

كما ناقشت الدراسة احداث 11 سبتمبر 2001 وتأثيرها على القضية الفلسطينية والمبادرات الامريكية لحل القضية الفلسطينية بعد احداث 11 ايلول سبتمبر، والتدخل الامريكي في النظام السياسة الفلسطيني والضغط على السلطة لتنفيذ بعض (الاصلاحات) مثل استحداث منصب رئاسة الوزراء. بالإضافة الى مناقشة الموقف الامريكي من الانتفاضة الثانية والرئيس ياسر عرفات، ايضا الموقف الامريكي من انتخاب محمود عباس رئيسا للسلطة الفلسطينية، والموقف الامريكي من نجاح حركة حماس بالانتخابات التشريعية الثانية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية العاشرة، كما تناولت الدراسة بالتحليل مؤتمر انابوليس والاشارة الى دلالات عقد المؤتمر في تلك الفترة خاصة بعد الانقسام الفلسطيني بالإضافة الى مناقشة دور الولايات المتحدة في مفاوضات الحل النهائي بعد مؤتمر انابوليس وانتهاء ولاية الرئيس بوش الابن دون تحقيق اي نتائج تذكر مع الوقوف على اسباب ذلك.

لقد شملت دراسة الوادية بمعلومات مفيدة عن السياسة الخارجية الامريكية تجاه القضية الفلسطينية ولكن ما يميز دراسة الباحث عن دراسة الوادية هو شمول دراسة الباحث على

مشاريع امريكية شرق اوسطية ذات تأثير على القضية الفلسطينية بشكل او باخر وربطها بسياسة مكافحة الارهاب التي اتبعتها الولايات المتحدة بعد هجمات سبتمبر.

أما دراسة ونام النجار " التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001_2008". رسالة ماجستير. جامعة الازهر. 2012، فبدأت بتأصيل نظري لمفهوم الارهاب متطرفة الى محددات السياسة الخارجية الامريكية تجاه الارهاب ومن ثم تطرقت الى الاثار المترتبة على احداث 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الامريكية ومن ثم الولوج لتوضيح كيفية الوصول الى التوظيف الامريكية للإرهاب في السياسة الخارجية الامريكية.

جوهر الاختلاف بين هذه الدراسة ودراسة الباحث يكمن في اولا: تناولت دراسة الباحث الاستراتيجيات العسكرية والسياسية الامريكية المتبعة قبل وبعد احداث سبتمبر وهو ما لم تتطرق لها دراسة ونام النجار. ثانيا: ركزت دراسة الباحث على تأثير الارهاب على القضية الفلسطينية بينما تناولت ونام النجار السياسة الخارجية الامريكية بشكل عام. ثالثا: تناولت دراسة الباحث علاقة مكافحة الارهاب ومشروع الشرق الاوسط الكبير بالقضية الفلسطينية في حين لم تتطرق دراسة ونام لهذا الجانب.

❖ الإطار النظري للدراسة:

لا يمكن لأي نظرية احتكار تفسير العلاقات الدولية او الإلمام بتطوراتها وجميع ابعادها وعليه فإن هذه الدراسة تركز على اهم المقاربات النظرية والمتمثلة فيما يلي:

النظرية الواقعية:

يرد دعاة الواقعية جذورها الفكرية الى التاريخ القديم، حيث عزا تيوكليدس اسباب الحرب بين اثينا واسبارطة الى تفوق قوة اثينا العسكرية الامر الذي ولد تخوفا في اسبارطة من هذه القوة، وتعتبر ملاحظات تيوكليدس هذه وغيرها حول تصرف الدول نواة إحدى المنهجيات الاساسية في تقييم العلاقات الدولية (غريفيش، و اوكالاها. 2002. ص:453). ومن اوائل دعاة هذا النهج الفكري مكيا فيللي وتوماس هوبز وماكس فيبر، علما انه قد يكون بين العديد من الفلاسفة واللاهوتيين

والمؤرخين والمحللين السياسيين من يصنفوا كواقعيين، وعلى الرغم من ان جذور الواقعية نمت في كتابات هؤلاء المفكرين الا انها لم تأخذ صفة المنهج النظري لدراسة العلاقات الدولية الا في اواخر الثلاثينات من القرن العشرين وبدايات الاربعينات (غريفيش، واوكالاها.2002. ص:453). يرسم الواقعيون صورة قاتمة عن العلاقات السياسية الدولية وضمن حدود الدولة ذات السيادة تكون السياسات الداخلية نشاطا ينم عن تقديم أخلاقي ممكن عبر بناء حكومة دستورية، اما في ما وراء الحدود الخاصة بالوجود السيادي، فإن السياسات تصبح جزءا من صراع البقاء، وتكون الضرورة وليس الحرية هي نقطة الانطلاق المناسبة او الواقعية لفهم العلاقات الدولية، أي انه عالم من الصراعات المستمرة من اجل القوة والأمن بين الدول. (غريفيش، واوكالاها.2002. ص:454)

إن الدعائم التحليلية في النظرية الواقعية هما فكرة المصلحة (interest)، وفكرة القوة (power)، وتنتظر النظرية الواقعية الى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على انها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تميلها مصالحها او استراتيجيتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الاخرى (العقابي.2010. ص:16).

يمكن تفسير العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الامريكية من جهة والفلستينيين والدول العربية من جهة اخرى وفق هذه النظرية حيث تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى الحفاظ على مصالحها في الشرق الاوسط وفق استراتيجياتها المنطلقة من المصلحة القومية والوطنية والتي تعتمد كل الاعتماد على قوة الولايات المتحدة العسكرية، وبغض النظر عن مصالح الدول العربية بشكل عام ومصصلحة القضية الفلستينية بشكل خاص.

النظرية البنائية:

البنائية هي مقارنة مميزة للعلاقات الدولية تشدد على البعد الاجتماعي او الذاتي المشترك للسياسة العالمية. ويصر البنائيون على ان العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية، او ضمن قيود مؤسسية على المستويين الدولي والمحلي، فالبنسبة الى البنائيين لا يندرج التفاعل بين الدول ضمن المصالح القومية المحددة ولكن يجب ان يتم ادراكه

بصفته نمطا من الاعمال يصوغ الهويات وتعمل على صوغه عبر الزمن (غريفيش، اوكالاهاان.2002.ص:108).

وتعتقد البنائية مثلها مثل الواقعية بفوضوية النظام الدولي، والاقرار بالإمكانيات والقدرات الاستراتيجية للدول، وانعدام الثقة في نوايا الوحدات السياسية الاخرى وعقلانية الفاعلين. كما تفترض أن الدول هي الوحدات الاساسية للتحليل، وأن هويات ومصالح الدول تتشكل في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية داخل النظام (جندلي.2007.ص:323).

تركز البنائية على عنصر الهوية، اذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وبعد بروز قضايا الاقليات وبعد تحول الصراع بين الدول الى صراع داخل الدول، وبرز قضايا الارهاب، وبعد تحول الصراع الأيديولوجي الى صراع حضاري وثقافي. كما تركز البنائية على مفهوم الثقافة واهمية الافكار والقيم والمعايير في تفسير واستيعاب العلاقات الدولية (جندلي.2007.ص:324/326).

ومن خلال النظرية البنائية يمكن فهم وتحليل العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل حيث يعتبر دعم الولايات المتحدة لإسرائيل ليس من منطلق المصالح المشتركة فقط بل يرجع ايضا الى وجود نوع من التقارب في الهوية الثقافية والحضارية والذي تفنقه العلاقة بين الولايات المتحدة والوطن العربي.

ويرى البعض الى ان العلاقة الامريكية_ الاسرائيلية تتجاوز المصالح السياسية والاقتصادية والامنية وذلك لأن هذه العلاقة تعتبر ترجمة في حد ذاتها لثوابت دينية تتعدى المصالح وتتجاوز الحسابات السياسية (السروجي.2006.ص:102). وهنا يكمن جوهر التقارب الامريكي الاسرائيلي.

النظرية الليبرالية:

من الصعوبة بمكان تحديد تعريف دقيق لليبرالية ، وذلك بسبب تعدد جوانبها ،وتطورها من جيل إلى جيل .

يقول الأستاذ وضاح نصر : "تبدو بلورة تعريف واضح ودقيق لمفهوم الليبرالية أمراً صعباً وربما عديم الجدوى . وفي حال تحديد الليبرالية نجد أن هذا التحديد لا ينطبق على عدد من الفلاسفة

والمفكرين الذين سيموا بسمه الليبرالية. (الموسوعة الفلسفية العربية.ص1155). وفي المؤسسة العربية أن الليبرالية :«فلسفة اقتصادية وسياسية تؤكد على الحرية والمساواة وإتاحة الفرص» (السلمي. 2003).

تتلخص الليبرالية في انها مشروع يرمي الى تغيير العلاقات الدولية كي تتلاءم ونماذج السلام والحرية والازدهار التي يزعم أن الديمقراطيات الليبرالية الدستورية تنعم بها كالولايات المتحدة الامريكية، كما وتسعى الليبرالية الى تعزيز الليبرالية التجارية وفكرة التجارة الحرة والتجارة عبر حدود الدول، على افتراض أن الترابط بين الدول سيقبل الحوافز على استعمال القوة، كما انه سيرفع كلفة استعمالها ووفقا لهذه النظرية لا تمثل الانقسامات الاقليمية بين الدول سببا للنزاع اذا ما انفصلت السيطرة الاقليمية عن السلطة السياسية. بالإضافة الى توفير المنافع الاقتصادية، ينظر الى التجارة الحرة على انها السبيل الى توحيد الشعوب وربما الى التخفيف من ولائهم السياسي للدولة او الامة (غريفيش، واوكالاهان.2002.ص:224).

ومن خلال النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية يمكن تفسير التقارب الامريكي الاسرائيلي، حيث يمكن اعتبار احد اسباب هذا التقارب الا وهو التوافق الموجود بينهما في النظر الى التجارة الحرة والحرية الاقتصادية بين هاتين الدولتين التي تشجعها حكوماتهما من خلال تبني الحرية والديمقراطية الدستورية من منظورهما.

هذه النظريات هي مرجعيات نظرية اساسية لهذا البحث وسيقوم الباحث بتطبيقها على موضوع البحث. حيث ستساعد في فهم العلاقات الامريكية الاسرائيلية وبالتالي على موضوع البحث.

❖ تعريفات لها علاقة بموضوع البحث:

الشرعية الدولية:

يلاحظ بوجود اكثر من تعريف للشرعية الدولية فيستعرض الباحث منها ما يمكن ان يعتبر الاقرب الى مضمون الدراسة:

تعريف الشرعية الدولية بكونها مجمل البنية التشريعية والقانونية التي تقوم عليها الأمم المتحدة والتي تحكم وتوجه العلاقات الدولية، فإنه يُقصد بالشرعية الدولية وجوب تطبيق قواعد القانون الدولي العام على سائر التصرفات التي تصدر عن الأشخاص المخاطبين بهذا القانون وهم أساساً الدول والمنظمات الدولية (أديب.2011). كما ويعرفها البعض الاخر بأن الشرعية الدولية لها معنيان: **الاول** عضوي، **والثاني** موضوعي، وينصرف المعنى العضوي الى خبراء القانون الدولي التي يستند اليها اختصاصات ذات صبغة دولية وفقاً للقانون الدولي، اما الموضوعي فيتحدد بالقواعد القانونية الدولية، أي الموثيق والاعراف الدولية التي جرى إقرارها او الاعتراف بها من جانب الجماعة الدولية، والتي تتمثل في الامم المتحدة والمنظمات التابعة لها والمنظمات الاقليمية والمختصة الاخرى(العريمي.2009.ص:24).

حق تقرير المصير:

تتعدد تعريفات حق تقرير المصير الا انها جميعا دارت حول حقوق الشعوب المقهورة والمضطهدة في ان يكون زمام أمرها في يدها، وان تملك حرية تقرير مستقبلها السياسي والاقتصادي وعلاقاتها الخارجية دون تدخل من احد. كما ان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعترفت بحق الشعوب في تقرير مصيرها من خلال قرارها رقم 1514 عام 1960 الذي جاء فيه، "أن لكل الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ومن خلال هذا الحق فإن لهم حرية تحديد وضعهم السياسي ومتابعة تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (الشاوش.2008.ص:90). كما يتضمن مفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها العديد من القواعد منها: حق البلد أن تختار بملء حريته دستوره ومركزه السياسي وأن يتمتع بالسيادة على موارده وأن يستقل بإقامة علاقاته التجارية، وأن يصون قيمه الثقافية والاجتماعية بالاستقلال باختيار نظام تعليم فيه. وحق الشعوب

في أن تتصرف بحرية في ثروتها ومواردها الطبيعية دون اخلال باي من الالتزامات الناشئة عن التعاون الاقتصادي الدولي القائم على المنفعة المشتركة. (الفتلاوي.2011.ص:106).

الفصل الثاني: الارهاب النشأة والمفهوم

المبحث الاول: الجذور التاريخية للإرهاب.

تمهيد.

المطلب الاول: الارهاب قديما.

المطلب الثاني: الارهاب في العصر الحديث.

المبحث الثاني: التعريف العام للإرهاب.

اولا: الارهاب لغة.

ثانيا: الارهاب اصطلاحا.

المطلب الاول: تعريف الارهاب في الفقه العربي والغربي.

أ- على مستوى الفقه القانوني العربي

ب- على مستوى الفقه الغربي.

المبحث الثالث: موقف المجتمع الدولي من تعريف الارهاب.

المطلب الاول: تعريف الارهاب في الاتفاقيات والمواثيق الدولية والاقليمية.

المطلب الثاني: مفهوم الارهاب في السياسة الامريكية.

المطلب الثالث: المفهوم الاسرائيلي للإرهاب.

المطلب الرابع: المفهوم الفلسطيني للإرهاب.

الخلاصة:

الفصل الثاني: الإرهاب النشأة والمفهوم

تمهيد:

إن تعريف الإرهاب تعريفاً دقيقاً مسألة غاية في الصعوبة وذلك لاختلاف الآراء حوله وعدم الاتفاق على تعريف واحد جامع وواضح. وقد أسهم في عدم تحديد تعريف موحد للإرهاب هو أن بعض الدول تصف أعمال معارضيها بالإرهاب، ويصف هؤلاء ممارسات تلك الدول ضدهم أيضاً بالأعمال الإرهابية؛ أي أن المصطلح أصبح يعرف وفق المصلحة السياسية. بل تطور الأمر ليصل إلى استخدام المصطلح في العلاقات الدولية وليس فقط في الخلافات الداخلية، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث أصبح يستخدم بشكل متزايد وملحوظ في السياسات الدولية ووسائل الإعلام. كما واشتد استخدام الإرهاب لوصف أعمال المقاومة التي تخوضها حركات التحرر ضد الاحتلال والاستعمار. وكل ذلك أدى إلى فشل الجهود الدولية في الوصول إلى تحديد دقيق لحقيقة الإرهاب، مما حال دون الاتفاق على درجة من التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

إذا أصبح الإرهاب يعرّف حسب الدوافع السياسية لمعرّفه، فنلاحظ اختلافاً كبيراً بين التعريف الإسرائيلي مثلاً للإرهاب وبين التعريف المعتمد في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة بين الدول العربية عام 1998م، وهو ما سيتناوله الباحث بشكل أعمق لاحقاً.

ومع هذا الغموض الذي يعتري تعريف الإرهاب إلا أن هناك بعض المحاولات التي جرت لتعريف هذا المصطلح سواء من حكومات، أو أجهزة أمنية، أو من خلال اتفاقيات دولية، أو من قبل بعض الكتاب والخبراء، وسيستعرض الباحث أهم التعريفات المتوفرة للإرهاب، وموقف بعض الدول من تعريفه.

المبحث الاول: الجذور التاريخية للإرهاب.

المطلب الاول: الارهاب قديما.

إن المراجعات التي قام بها الباحث تدل على ان الارهاب كظاهرة كان معروفا في معظم المراحل والعصور التاريخية التي عرفها الانسان. فكان هناك ممارسات تقوم بها جماعات وكيانات سياسية في معظم المراحل التاريخية من حياة البشرية تتصف بالعنف الشديد محملة بأهداف وغايات معينة تسعى هذه الجماعات او الكيانات الى تحقيقها.

ويرجع البعض الى أن اولى الحركات التي مارست الارهاب على وجه الارض كحركة منظمة ولها اسمها وهدفها هي حركة السيكاريين في القدس في القرن الاول الميلادي وهي طائفة دينية يهودية على مستوى عالٍ من التنظيم، وكان السيكاريين من مثيري الفتن ويهجمون ويقتلون باستخدام السكاكين ومن هنا جاءت تسميتهم (كاطع.2011.ص:57). كما عرفت عملياتهم باسم (الزبلوت)، إذ اتبعت اسلوبا خارجا عن التقليد حيث كانت تهاجم ضحاياها وأهدافها في وضح النهار وفي الاعياد وغيرها من المناسبات التي تتجمع فيها الجماهير، ولم يكتف أعضاء هذه المنظمة الدينية بقتل الابرياء بل امتد أذاهم الى تحطيم منازل الكهنة وقصور الحكام الهيروديين وحرق الوثائق والسجلات والمستندات ودمروا تمديدات المياه في القدس، في محاولة منهم لأسقاط حكم الهيروديين (الشاوش.2008.ص:21).

أما في العصور الوسطى وبمباركة الفاتيكان قامت هناك بعض الاعمال الارهابية والاغتيالات السياسية التي تهدف الى تدعيم مركز الكنسية وكان على رأس هؤلاء البابا بيوس العاشر وجريجوري الثالث عشر، والبابا سيكتوس الخامس (الشاوش.2008.ص:21). لقد ألصقت تهمة الارهاب في تلك الفترة وما تلاها بالطبقة العليا من رجال الكهنوت المسيحيين أو على الاقل اتهموا بأنهم باركوها، حيث ان هؤلاء اقدموا معا على اقتراف ما يقترب من الكارثة في التطور التاريخي لعلاقة الكنيسة بالقتل السياسي العمد (الشاوش.2008.ص:22).

وقد ظهرت في عصر الاسلام خلال فترات متباعدة حركات كانت قد استخدمت شتى انواع العنف والترهيب. ومن اهم هذه الحركات القرامطة، حيث كانوا يعتقدون أن الحج الى بيت الله الحرام من امور الجاهلية، وأن فيه عودة الى عبادة الاصنام، وأسقطوا الصوم والصلاة، ونهبوا

أموال غيرهم وإن كانوا من المسلمين، ومن أفعالهم انهم هاجموا الكعبة وقتلوا فيها نحو 80 ألف شخص، وسبوا نحو 30 ألف من النساء والأطفال، وكانت نهاية القرامطة على يد الفاطميين عام 1070 م. (كاطع.2011.ص:58/52) ومن هذه الحركات أيضا الحشاشون وهم فرقة من الحركة الدينية الاسماعيلية تكونت هذه الفرقة في القرنين الثاني عشر الهجري والثالث عشر الهجري، حيث مارسوا الاغتيالات السياسية، ولقد قام بتأسيس هذه الفرقة حسن الصباح في بلاد فارس، وكانوا يتبعون أسلوب الاغتيالات لقلّة عددهم وضعف إمكانياتهم. وكان هدف هذه العمليات اغتيال القادة السنيين، و كل من كان يبدي معارضة لمذهب هذه الطائفة (كاطع.2011.ص:58/52).

كذلك مورس الارهاب في القارة الامريكية قديما وذلك بعد هجرة الاوروبيين اليها، وتكونت شركات ذات طابع عسكري حيث قامت بالسيطرة والاستيلاء على أراضي السكان الاصليين وتاجروا بخيراتها وباعوا كل شيء فيها حتى الاطفال والنساء. ولقد تم إبادة السكان الاصليين الهنود الحمر أصحاب الارض الحقيقيين والذين كان يبلغ تعدادهم في القرن السادس عشر لا يقل عن 40 مليون شخصا (كاطع.2011.ص:68).

المطلب الثاني: الارهاب في العصر الحديث.

أما في العصر الحديث فقد تنوع الارهاب في اشكاله وصوره فتكونت عصابات وحركات منظمة ومسلحة ذات اهداف ومعتقدات وافكار عننية، وترتكب أفظع الجرائم واشدها وبالطريقة التي تراها مناسبة لتحقيق اهدافها. ومن خلال القراءات التي قام بها الباحث يتبين أن معظم المراجع المعنية بالجزور التاريخية للإرهاب السياسي بالشكل المعروف في العصر الحديث تُرجع بدايات استخدام المصطلح الى الثورة الفرنسية والثورة البلشفية اللتين مارستا العنف بحجة الدفاع عن النظام الثوري.

وقد ظهر الارهاب كمصطلح عام بعد تطور الثورة الفرنسية، وبالتحديد بدءا من عام 1794م (السروجي.2006.ص: 43). وكان ذلك في عهد الرهبة (Reign of Terror) ومنه اشتقت اللغتان الانجليزية والفرنسية كلمة الارهاب (Terrorism) بالإنجليزية و(Terrorisme) بالفرنسية، فخلال الثورة الفرنسية مارس روبسبير ومن معه العنف السياسي على نطاق كبير في

البلاد، فمن اصل سكان فرنسا الذين كان يبلغ عددهم في ذلك الوقت 27 مليون نسمة تمكنت تلك المجموعة من أعدام 40 الف بواسطة المقصلة، كما تمكنت من اعتقال وسجن 300 الف اخرين (النث.1998.ص:16).

لقد اصبحت كلمة الارهاب في مفهوم الثورة الفرنسية مرتبطة بوسيلة الحكم القائمة على الارهاب، لذلك جاء في تقرير روبسبير عام 1793م عن مبادئ الحكم الثورية قوله " ليس علينا أن نزرع الرهبة في قلوب المواطنين والتعساء، بل في مخابئ المجرمين الغرياء، حيث يتقاسمون الاشلاء، وحيث يشربون دماء الشعب الفرنسي " (السروجي.2006.ص:44).

وكان روبسبير اول من استعمل كلمة الارهاب بالمعنى المتصل بالحكم في اللغة الفرنسية. كما يرى الباحث أن استخدام مصطلح الارهاب، وربطه بالحياة السياسية، وتوظيفه لتثبيت الحكم والسيطرة والقضاء على الخصوم السياسيين جاء على يد الثورة الفرنسية، حيث تمت ممارسة الارهاب بأبشع صورته على انصار النظام السابق الذي تم الاطاحة به، والتي فتحت الباب امام استغلاله لأهداف سياسية.

أما في روسيا وبعد قيام الثورة البلشفية استخدم الارهاب كأداة لتنفيذ مبادئ الثورة، وكان يدها الضاربة، وقد سمي في ذلك الوقت (بالإرهاب الاحمر)، وأصدر مجلس الشعب الروسي حينذاك عدة مراسيم من اهمها " نظرا للوضع الراهن من الضروري أن نضمن بالإرهاب أمن مؤخرة الجبهة" (كاطع.2011.ص:68)، وعلى أثر هذا المرسوم تم تأسيس جهاز التشيكا، وقد اعدم جهاز التشيكا الامني الروسي خلال 3 اشهر (13,850) شخصا وبلغ عدد الموقوفين في عهد ستالين 7 ملايين شخص، وقد ردد ضحايا الارهاب الاستاليني ب 12 مليون شخص (كاطع.2011.ص:68).

وهكذا نستطيع القول إن مصطلح الارهاب في العصر الحديث والذي ارتبط في الحياة السياسية قد ارتكز على مرحلتين اساسيتين، وهما الثورة الفرنسية ومرحلة روبسبير تحديدا، ثم في فترة الثورة البلشفية ومرحلة ستالين على وجه الخصوص. ولكن الارهاب السياسي تطورا بعد هاتين المرحلتين وبصورة اعنف وأعم، حيث انتشرت الجماعات الارهابية في اوربا خصوصا بعد

الحرب العالمية الثانية ومارست شتى انواع الارهاب. ويستعرض الباحث بشكل مختصر بعض الجماعات الارهابية وجرائمها في بعض الدول الاوروبية وهي كالتالي:

لقد مورس الارهاب في بريطانيا. ففي عام 1916م تشكل الجيش الجمهوري الايرلندي (IRA)، حيث يعتبر من انشط الجماعات الارهابية في العالم في ذلك الوقت وذلك من وجهة نظر الحكومة البريطانية، في حين يعتبره البعض من حركات التحرر ضد الاستعمار البريطاني. بالإضافة الى منظمات اخرى اتصفت اعمالها بالإرهابية طوال فترة تكوينها. ومن هذه المنظمات الجبهة الوطنية ومنظمة الحركة البريطانية (كاطع.2011.ص:67).

اما في المانيا فبعد الحربين العالميتين وما خلفت تلك الحروب من ويلات للشعب الالمانى وبعد تقسيم البلاد ظهر على السطح جماعات متطرفة يمينية ويسارية قامت بارتكاب اعمال عنف وترويع وقامت بأعمال ارهابية ضد المصالح الامريكية في المانيا. ومن اهم هذه الجماعات حركة (عصبة الجيش الاحمر) التي تعرف باسم (بادر_ ماينهوف)، حيث تعتبر هذه المنظمة الاكثر عنفا في اوروبا في ذلك الوقت (العميري.2004.ص:130). كذلك نالت ايطاليا نصيبها من الارهاب فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومع نهاية تجربة النازية والفاشية التي عانت منها أوروبا ظهر في ايطاليا اتجاهان هما: قوى اليمين واليسار، حيث كونت الموسولينية القديمة عام 1946 حركة أطلق عليها الحركة الاجتماعية، وظهرت منظمات أخرى يمينية تستمد أفكارها من الفاشية القديمة ومن هذه المنظمات منظمة النظام الجديد، والنظام الاسود وفرقة العمل الموسولينية، والنواة الثورية المسلحة (كاطع.2011.ص:65). أما القوى اليسارية فكانت مكونة من جماعة 22 أكتوبر او ما كان يطلق عليها (الإرهاب الأحمر)، وغيرها، ولقد قامت القوى اليسارية بعمليات تخريب وارهاب في شتى انحاء ايطاليا (كاطع.2011.ص:66).

المبحث الثاني: التعريف العام للإرهاب.

أولاً: الإرهاب لغة

ترد كلمة الإرهاب بمعان عديدة منها: الخشية قال تعالى " يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم بها وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون". (القران الكريم، البقرة، آية 40). ومنها الرعب والخوف، " قال ألقوا فلما ألقوا سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم". (القران الكريم، الاعراف، آية 116) كما ان كلمة ارهاب تعني في اللغة الخوف والتخويف، وهذا اللفظ مصدره (رهب) وهي مصدر عدة مشتقات ورد في قاموس اللغة العربية ومنها يرهب، إرهابا، وهي مقرونة بالرهبة والترهيب (المصري.2004.ص:9).

ثانياً: الإرهاب اصطلاحاً.

ان استعراض جملة من التعاريف كما وردت في الموسوعات ومعاجم اللغة قد يعين على فهم أبعاد الإرهاب في الدراسات المعاصرة. في موسوعة السياسة نجد ان الإرهاب يعني: "استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة، والالتزام عند الافراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشينة الجهة الارهابية" (اعمال ندوة مكافحة الإرهاب.1999.ص:180). في قاموس السياسة الحديثة: نجد ان كلمة إرهابي تستخدم لوصف المجموعات السياسية التي تستخدم العنف كأسلوب للضغط على الحكومة لتأييد الاتجاهات المطالبة بالتغيرات الاجتماعية الجذرية (اعمال ندوة مكافحة الإرهاب. 1999.ص:181). اما في قاموس العلوم الاجتماعية نجد ان كلمة الإرهاب تشير الى نوع خاص من الاستبداد غير المقيد بقانون او قاعدة ولا يعير اهتمام بمسألة أمن ضحاياه، وهو يوجه ضرباته الى اهدافه المقصودة بهدف إيجاد جو من الرعب والخوف، وشل فاعلية مقاومة الضحايا (اعمال ندوة مكافحة الإرهاب.1999.ص:181). في الموسوعة العربية العالمية نجد ان الإرهاب هو استخدام العنف او التهديد به لأثارة الخوف والذعر (العميري.2004.ص:19).

المطلب الاول: تعريف الارهاب في الفقه القانوني العربي والغربي.

مما لا شك فيه أن هناك جدلا قد أثير وما زال حول مفهوم الارهاب. وأن جهدا كبيرا يبذل من هنا ومن هناك من اجل وضع تعريف عالمي لهذه الظاهرة حيث نجد أن هناك تعريفات عدة قد وضعت لهذا المفهوم، سواء من جانب بعض الكتاب أو الفقهاء أو المختصين العرب والاجانب، الا ان هذه المحاولات لم تتفق على تعريف واحد مشترك وذلك لتأثير العامل السياسي على الموضوع. وفي ما يلي بعض هذه التعريفات.

أ- على مستوى الفقه القانوني العربي.

حاولت لجنة من الخبراء العرب والتي اجتمعت في تونس من 22_24/8/1989م، وضع تصور عربي أولي عن مفهوم الإرهاب والإرهاب الدولي والتميز بينه وبين نضال الشعوب من اجل التحرير حيث وضعت التعريف التالي: "هو فعل منظم من افعال العنف والتهديد به يسبب فزعا او رعبا من خلال أعمال القتل، او الاغتيال، او حجز الرهائن او اختطاف الطائرات او تفجير المفترقات وغيرها مما يخلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب، والذي يستهدف تحقيق أهداف سياسية سواء قامت به دولة او مجموعة من الافراد ضد دولة اخرى او مجموعة اخرى من الافراد وذلك في غير حالات الكفاح المسلح الوطني المشروعة من اجل التحرير والوصول الى حق تقرير المصير في مواجهة كافة أشكال الهيمنة او قوات استعمارية او محتلة وعنصرية او غيرها، وبصفة خاصة حركات التحرير المعترف بها من الامم المتحدة، ومن المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية بحيث تنحصر أعمالها في الأهداف العسكرية أو الاقتصادية للمستعمر او المحتل او العدو، ولا تكون مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان، وأن يكون نضال الحركات التحريرية وفقا لأغراض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وسواه من قرارات أجهزتها ذات الصلة بالموضوع" (النل.1998.ص:13).

كما وجاء تعريف الارهاب في الفقه القانوني العربي مرتكزا على الاستعمال غير المشروع للقوة. وعرف الفقهاء الارهاب بأنه كل اعتداء على الارواح والاموال والممتلكات العامة او الخاصة ووصفوه بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام، و اضافوا بأن الارهاب اصطلاحا هو كل استخدام منظم للعنف لتحقيق هدف سياسي غير مشروع، مثل حوادث الاعتداء الفردية او الجماعية التي

يقوم افراد او مؤسسات بممارستها على المواطنين الامنين وخلق جو منعدم الامن، والتي تنطوي على طوائف متعددة من الاعمال أظهرها أخذ الرهائن واختطاف الاشخاص بصفة عامة، والممثلين الدبلوماسيين بصفة خاصة وقتلهم، ووضع المتفجرات في أماكن تجمع المدنيين أو في وسائل النقل العامة والتخريب وتغيير مسار الطائرات بالقوة(الشاوش.2008.ص:24). في حين يرى الدكتور عبد الوهاب حويمد أن الارهاب "مذهب يعتمد في الوصول الى أهدافه على الذعر والإخافة، وهذا المذهب ذو شقين: شق اجتماعي يرمي الى القضاء على النظام القائم بمختلف أشكاله، فيكون النظام الاجتماعي هدفا مباشرا له. وشق سياسي: يهدف الى تغيير أوضاع الحكم رأسا على عقب ولا يتردد في ضرب ممثلي الدولة لضرب الدولة ذاتها" (اعمال ندوة مكافحة الارهاب.1999.ص:182).

ب- على مستوى الفقه الغربي.

لقد عرف الفقيه الفرنسي غوشيه (Marcellg Gausher)، الارهاب بأنه " أشكال من القتال قليلة الاهمية بالنسبة للأشكال المعتمدة في النزاعات التقليدية، ألا وهي قتل السياسيين أو الاعتداء على الممتلكات". (كاطع.2011.ص:32) كذلك فلقد اعتبر الفقيه (لاكور) الارهاب بأنه عمل سياسي يتم توجيهه الى هدف محدد، وهو يشمل استخدام التهديد المبالغ فيه، ويتم تنفيذه للحصول على التأثير المادي، ويكون ضحاياه مجرد رموز، وليس بالضرورة أن يكونوا معنيين بشكل مباشر (كاطع.2011.ص:33).

ولقد عرف ويلكنسون (Wilkinson)، الإرهاب بأنه: " نتاج العنف المتطرف الذي يرتكب من اجل الوصول الى اهداف سياسية معينة يضحي من اجلها بكافة المعتقدات الانسانية والاخلاقية"(العريمي.2009.ص:14). بينما يعرف جوليان فرويند الارهاب بقوله: "الارهاب يقوم على استعمال العنف دون تقدير، او تمييز بهدف تحطيم كل مقاومة، وذلك بإنزال الرعب في النفوس، وهو لا يرمي فقط كما العنف الى القضاء على اجساد الكائنات وتدمير الممتلكات المادية، بل يستعمل العنف بشكل منسق ليخيف النفوس ويرهبها، أي أنه يستعمل جنث العنف ليزرع اليأس في قلوب الاحياء"(الداوي.2007.ص:48).

أما ثورنتون (Thornton)، فيرى ان الارهاب: "هو استخدام الرعب كعمل رمزي، الغاية منه التأثير على السلوك السياسي بواسطة وسائل غير اعتيادية تستلزم اللجوء الى التهديد او العنف". (العريمي.2009.ص:15) في حين عرف ليمن (Lemkin)، الارهاب بأنه يقوم على تخويف الناس بمساهمة أعمال العنف، حيث يرى ليمن أن جريمة الارهاب الدولي تقع عند توفر العناصر التالية: (العريمي.2009.ص:16).

1. تكرار وقوع أفعال الارهاب او تنوع افعال الارهاب.
2. ان تكون التصرفات الارهابية بقصد خلق توتر او اضطراب في العلاقات الدولية.
3. أن يكون هناك اختلاف بين جنسية الفاعل، و جنسية الضحية، و جنسية المكان الذي وقع فيه ارتكاب الجريمة.

كما ويعرف الكاتب الفرنسي (جان بيار ديرينيك)، حيث يقول في صحيفة اللومند الفرنسية: "ان الارهاب يركز على الاستعمال المطلق للعنف، يبت الرعب باعتباره وسيلة عمل عشوائية وعاجزة وبالتالي عقيمة، نظرا الى انها تهدف الى القضاء العشوائي على الاخرين الذين لا يملكون عندئذ استعمال نفس السلاح أي العنف المضاد وبالتالي الارهاب المعاكس، ثم الوصول الى العقم بأبسط وأوضح معانيه" (ابو غصة.2002.ص:35).

ويلاحظ من خلال هذه التعريفات لمفهوم الارهاب وجود قاسم مشترك فيما بينها وهو التركيز على الاشارة الى نوع من انواع العنف ذو الطبيعة السياسية. أي ان العنف هنا يسعى الى تحقيق هدف سياسي.

المبحث الثالث: موقف المجتمع الدولي من تعريف الارهاب.

المطلب الاول: تعريف الارهاب في الاتفاقيات والمواثيق الدولية والاقليمية.

أن اول التعريفات التي وردت على المستوى الدولي هو ما جاء في المؤتمر الثالث لتوحيد قانون العقوبات الذي انعقد في بروكسل وتحت اشراف الجمعية الدولية لقانون العقوبات في بروكسل عام 1930 م، حيث جاء فيه " يعرف الارهاب أنه استخدام متعمد للوسائل القادرة على إيجاد خطر مشترك لارتكاب فعل يعرض الحياة للخطر ويهدد سلامة وصحة الانسان ويدمر الممتلكات المادية وتتضمن هذه الافعال الحرق والتفجير والإغراق وإشعال المواد الخائفة او الضارة او اثاره الفوضى في وسائل النقل والمواصلات والتخريب في الممتلكات الحكومية وخدمات المرافق العامة والتلويث والتسبب عمدا في تسميم مياه الشرب او الاغذية مما ينتج عنه أمراض سواء للإنسان او الحيوان او النبات" (كاطع.2011.ص:34). وفي اتفاقية عصبة الامم المتحدة عام 1937م بشأن منع الارهاب والمعاقبة عليه: عرفت هذه الاتفاقية في مادتها الاولى الاعمال الارهابية بأنها افعال جرمية موجهة ضد دولة من الدول ويقصد بها او يراد منها خلق حالة من الرهبة في اذهان اشخاص معينين او مجموعة من الاشخاص او الجمهور العام (العميري.2004.ص:27).

وبناء على ذلك فإن الارهاب بهذا الوصف جريمة يتطلب قيامها توافر ركنين الاول، الركن المادي أي العمل الجرمي، الثاني المعنوي بأن يكون عملا عمدا يقصد الجاني النتيجة الجرمية التي يهدف اليها. وتعد الاعمال ارهابية اذا ارتكبت ضد رؤساء الدول وسلامتها وحرمتها وضد ممن يتمتعون بامتيازات كرؤساء الدول وحلفائهم بالوراثة او التعيين وأزواجهم، او المرتكبة ضد الاشخاص القائمين بوظائف او خدمات عامة، كما يشمل التخريب العمدي والحاق الضرر بالاموال العامة. اما الوسائل المستخدمة في الارهاب فهي التخريب والتدمير والحاق الضرر بالاموال العامة وإحداث خطر عام عمدا من شأنه ان يعرض حياة الانسانية للخطر مثل استعمال المتفجرات والمواد الحارقة ونشر الامراض البائية وتسميم مياه الشرب والاغذية (الفتلاوي.2011.ص:71).

اما الدول الاوروبية فقد عرفت الارهاب في اطار المجلس الاوروبي لعام 1977، ضمن الاتفاقية الاوروبية لقمع الارهاب، فقد تناولت الارهاب الدولي في الحالات التالية: (الفتلاوي.2011.ص:65).

1. خطف الطائرات.
2. الاعمال الموجهة ضد الاشخاص ذوي الحماية الخاصة والدبلوماسيين.
3. استعمال القنابل والجرانيت والقذائف والصواريخ التي تهدد الانسان.
4. اخذ الرهائن والاحتجاز غير المشروع للأفراد.
5. الشروع او الاشتراك في أي من الجرائم السابقة.

وقد اعتبرت الاتفاقية أن كل من حاول ارتكاب أي من تلك الجرائم السابقة او الاشتراك فيها بأنه ارهابي (المصري.2004.ص:31). ويلاحظ من خلال التعريف الاوروبي للإرهاب بتركيزه على الاعمال التي قد تلجأ إليها حركات التحرر والقوى الثورية من دون التطرق الى الاعمال التي تمارسها الدول الاستعمارية او ارهاب الدولة وهي بذلك تختصر تهمة الارهاب في فئة معينة وتغض الطرف عن فئة اخرى.

كذلك عرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب والتي صدرت في القاهرة، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وتحديدا في عام 1998/4/22 بعد التقاء مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب وتمثل الاتفاقية خلاصة الفكر العربي الأمني والقضائي، لأنها صدرت من أعلى جهات أمنية وقضائية، وبدء سريان الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في 1999/4/8 (كاطع.2011.ص:136) وقد عرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب في المادة الأولى على ان الارهاب هو: "كل فعل من افعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو اغراضه، يقع تنفيذا لمشروع فردي أو جماعي، ويهدف الى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم او تعريض حياتهم او حريتهم أو أمنهم للخطر، او إلحاق الضرر بالبيئة او احد المرافق او الاملاك العامة او الخاصة او احتلالها او الاستيلاء عليها، او تعريض احد الموارد الوطنية للخطر".* اما المادة

* انظر ملحق الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب.1998.المادة الاولى

الثانية: الفقرة الاولى فتنص: "لا تعد جريمة، حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير، وفقاً لمبادئ القانون الدولي، ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية".* عمدت الدول العربية من خلال هذا التعريف على التفريق بين الارهاب وبين المقاومة المشروعة للاحتلال. ذلك اشارة منها الى عدم موافقتها للربط بين المقاومة العربية للاحتلال في فلسطين ولبنان وبين الارهاب الذي تحاول اسرائيل والولايات المتحدة لصقه بأي جهة عربية تقف في وجه مصالحهما. يلاحظ الباحث ايضا الى ان هذا تعريف الدول العربية هو التعريف الوحيد الذي يشير الى التفريق بين المقاومة المشروعة وبين عمليات الارهاب، ويرجع ذلك الى تاريخ هذه الدول التي كافحت شعوبها اكثر من غيرها من اجل تقرير مصيرها ونيل حريتها واستقرارها المغتصب من الدول الاستعمارية والقوى الاحتلالية.

المطلب الثاني: مفهوم الارهاب في السياسة الامريكية.

يلاحظ بان الولايات المتحدة لم تعتمد تعريف واحد للإرهاب بل ان كل جهة حكومية وامنية اعتمدت تعريف مختلف، الامر الذي يضيف نوعاً من الغموض والضبابية على الموقف الامريكي من مفهوم الارهاب.

اولى التعريفات الرسمية الامريكية لمفهوم الارهاب جاء على يد الكونغرس عام 1977م وفيه يعدد الكونغرس مجموعة من الاعمال الاجرامية الفردية، ويطلق عليها صفة الارهاب، لدرجة ربط الارهاب بجنسيات معينة، وجاء تعريفهم للإرهاب: "هو النشاط الموجه ضد أشخاص من الولايات المتحدة الامريكية، ويمارس من قبل فرد ليس من مواطني الولايات المتحدة الامريكية، او من الاجانب المقيمين فيها" (الداوي.2007.ص:110). اما وزارة العدل الامريكية فقد عرفت الارهاب عام 1984م بأنه: "سلوك جنائي عنيف يقصد به بوضوح التأثير على سلوك حكومة ما عن طريق الاغتيال او الخطف" (الداوي.2007.ص:111).

اما وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) توصلت في بداية الثمانينات الى بلورة التعريف التالي: "الارهاب هو التهديد باستعمال العنف او استعماله لتحقيق أهداف سياسية من قبل افراد او

* انظر ملحق الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب.1998. المادة الثانية.

جماعات سواء كانوا يعملون لمصلحة سلطة حكومية رسمية ام ضدها وتستهدف هذه الاعمال اِحداث صدمة او حالة من الذهول او التأثير على جهة تتجاوز ضحايا الارهاب المباشرين وقد مورس الارهاب من قبل جماعات تسعى الى الانقلاب على انظمة حكم معينة او معالجة ظلمات وطنية او فئوية، او اضعاف النظام الدولي باعتبار ذلك غاية في حد ذاتها"(المصري.2004.ص:24).

بالمقابل عرف الجيش الامريكي الارهاب عام 1983م، حيث اعتبر التعريف موحدًا لكل من الجيش الامريكي والقوى الجوية الامريكية والاسترالية والبريطانية والكندية والنيوزيلاندية، وهو: "استعمال العنف او التهديد باستعماله تعزيزًا لهدف سياسي" (الداوي.2007.ص:111).

كذلك عرف فريق المهمات الخاصة الارهابيون عام 1988م، بأنهم يسعون للقضاء على الحرية والديمقراطية ويتخذ الارهابيون أهدافهم من غير المحاربين عن عمد لتحقيق أغراضهم الذاتية الخاصة، فهم يقتلون ويشوهون الرجال والنساء والاطفال العزل كما يقدمون عمدا على قتل القضاة ومراسلي الصحف الرسميين المنتخبين والاداريين الحكوميين والقادة النقابيين ورجال الدين وغيرهم ممن يدافع عن قيم المجتمع المتحضرة (السروجي.2006.ص:15).

في حين اعتبرت وزارة الخارجية الارهاب عام 1988م، بأنه: "عنف ذو باعث سياسي، يرتكب عن سابق تصور وتصميم ضد أهداف غير حربية من قبل مجموعات وطنية مرعبة، او عملاء دولة سريين، ويقصد به عادة التأثير على جمهور ما...." (الداوي.2007.ص:111).

كما عرف مكتب التحقيقات الفدرالي الامريكي (F.B.I). الارهاب بأنه: "الاستخدام غير القانوني للقوة والعنف ضد البشر او ممتلكاتهم، بغرض إجبار الحكومة او المجتمع على تحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية معينة". (الداوي.2007.ص:112) اما وزارة الدفاع الامريكية عرفت الارهاب بأنه الاستعمال او التهديد بالاستعمال غير المشروع للقوة او العنف من قبل منظمة ثورية (السروجي.2006.ص:15).

إن ابقاء مفهوم الارهاب دون تحديد وتعريف واضح له هو امر متعمد لأنه بذلك يخدم مصالح الدول القوية على المستوى العالمي، ويسهل عليها توظيف المفهوم كيفما تشاء وحسب مصالحها وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الامريكية.

يعتقد الباحث انه قد تم تضخيم ظاهرة الارهاب بما لا يتناسب مع حجم هذا الظاهرة وتم إحاطتها بالغموض بهدف تمكين الحكومات ذات المصلحة من إضفاء صفة الارهاب فقط على أولئك الذين تعتبرهم خصوما او اعداء، وذلك من خلال وصف الاعمال التي لها نفس الخصائص بأنها إرهابية اذا ارتكبت من قبل عدو، بينما توصف نفس هذه الاعمال بنفس الخصائص على انها نضال من اجل الحق او الحرية او دفاع مشروع عن النفس اذا ارتكبت من قبل حليف. وهذا اكبر دليل على ازدواجية المعايير والنفاق السياسي وهذا ما تتبعه حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة مع حركات التحرر في العالم وخصوصا في منطقة الشرق الاوسط حيث تتجسد هذه السياسة في وصف الولايات المتحدة الاعمال التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية واللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي على انها اعمال ارهابية في حين ان كل المواثيق والقوانين الدولية تنص على حق الشعوب الخاضعة للاحتلال على مقاومته بكل الطرق بشرط احترام حقوق الانسان، وفي نفس السياق تصف الولايات المتحدة اعمال العنف والارهاب وقتل الاطفال و الابرياء التي تقوم بها اسرائيل على انها اعمال مشروعة وتأتي في سياق الدفاع عن النفس. وهنا تتجسد الرؤية الامريكية المزوجة للإرهاب.

المطلب الثالث: المفهوم الاسرائيلي للإرهاب.

عرف نتنياهو هو الارهاب على انه: "الإقدام عمدا وبصورة منتظمة على ارتكاب جرائم قتل الابرياء وتشويههم وتعريضهم للخطر وذلك لبث الخوف من اجل غايات سياسية" (المصري.2004.ص:41). كما ويعرفه ايضا، ويقول: "الإرهاب هو استخدام العنف الإرهابي ضد دولة معينة بواسطة دولة أخرى تستغل الإرهابيين لشن حرب من خلال الأفراد كبديل للحرب التقليدية، وأحيانا يأتي الإرهاب من حركة أجنبية تتمتع بتأييد دولة مستقلة تسمح وتشجع نمو هذه الحركات على أرضها." (عرسال.2012).

ومن خلال هذه التعريفات يختصر نتنياهو رئيس الوزراء الاسرائيلي الارهاب في افراد او جماعات، وهو هنا يحاول الصاق تهمة الارهاب بحركات التحرر وخصوصا العربية والفلسطينية كما انه لا يعترف بإرهاب الدولة وهو نوع من انواع الارهاب. ويلمح ايضا الى الدول التي ترعى وتساند هذه التنظيمات مثل سوريا وايران ويتهمها بتصدير الارهاب.

كما عرف الكاتب الاسرائيلي "أي ميراري" الارهاب: "الاستعمال المنظم للعنف من قبل أفراد أو جماعات ادنى من الدولة خدمة لأغراض سياسية أو اجتماعية أو دينية" (السروجي.2006.ص:13). هذا التعريف للارهاب يعتبره خبراء القانون الدولي والمختصين في حقل الارهاب على انه ناقص ومبتور، وذلك لأنه لا يتناول سوى الاعمال الارهابية التي تصدر عن الافراد او الجماعات واستبعد ذكر الدولة، في حين ان هناك اعمال ارهابية تصدر عن دول ضد جماعات او دول ضد دول اخرى (المصري.2004.ص:42).

ومن الملاحظ من خلال هذه التعريفات الاسرائيلية ان الصراع العربي الاسرائيلي ألقى بظلاله على محاولات اسرائيل تحديد وتعريف الارهاب، من خلال عدم الاعتراف بشكل او باخر بإرهاب الدولة. والتركيز على ارهاب الجماعات او الافراد في اشارة ضمنية للمنظمات العربية والفلسطينية. كما عمدت اسرائيل دوما الى الخلط بين المقاومة والارهاب حتى تعطي انطباع انها دولة تكافح الارهاب العربي الذي يحاول مسح اسرائيل من الوجود وهذا ينعكس في تصريحات قادتها وموقفهم من مفهوم الارهاب، ذلك بالإضافة الى ان اسرائيل دائما تتحجج بالدفاع عن النفس وحماية مواطنيها من اعتداء الارهابيين في عملياتها العسكرية والتي لا تتناسب من حيث القوة والبطش مع عمليات المقاومة الفلسطينية والتي لا تشكل عملياتها أي خطر على وجود اسرائيل على خارطة العالم. تهدف اسرائيل من وراء كل ذلك الظهور بمظهر الدولة التي يتم الاعتداء عليها والدولة التي تراعي القوانين الدولية وحقوق الانسان الا انها مضطرة لاستعمال القوة في وجه اعداء الانسانية أي بمعنى اخر (الارهابيين)، حتى تحصل على التأييد والغطاء السياسي لممارستها، في سبيل تحقيق مزيد من السيطرة على الاراضي الفلسطينية وتشريع الاستيطان وتهويد القدس، ذلك بالإضافة الى طموحاتها بدور ونفوذ اكبر في المنطقة الاقليمية.

المطلب الرابع: المفهوم الفلسطيني للإرهاب.

أن كل الشرائع السماوية والشرعية الدولية والقانون الدولي والطبيعة الانسانية شرعت مقاومة الاحتلال ومحاربة المعتدي، بما في ذلك استخدام القوة والعنف ضد مغتصبي الحق بشرط تجنيب المدنيين غير المشاركين في القتل. وهذا بالطبع ينطبق على الشأن الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال منذ سنوات، ألا ان الولايات المتحدة واسرائيل دائما ما تحاولان سلب الفلسطينيين هذا الحق ووصف اعمال المقاومة الفلسطينية على انها ارهاب.

لقد تم تعريف الكفاح المسلح على انه استخدام القوة المسلحة على الوجه المشروع للحصول على حق مسلوب ومغتصب، وعادة ما يكون الكفاح المسلح لتقرير المصير نابعا من مقاومة شعبية ضد محتل أجنبي في وطن لا يستطيع جيشه النظامي القيام بواجباته والدفاع عن مصالحه الوطنية ومحاربة المحتل (العميري.2004.ص:251). أن اعمال المقاومة المسلحة لأجل تقرير المصير والاستقلال لا يمكن بحال من الاحوال أن تعتبر من قبيل الارهاب طالما أن الدافع اليها حق مقرر في القانون الدولي وهنا المقصود حق تقرير المصير ومقاومة الاحتلال وهما حقان مشرعان في كل المواثيق الدولية (سويران.2005.ص:88)، وعليه لا يمكن وصف اعمال المقاومة الفلسطينية على انها ارهاب لان الدافع ورائها حق مقرر وفق القانون الدولي الا انه يتوجب على القائمين بهذه الاعمال احترام حقوق الانسان وعدم تعريض حياة الابرياء للخطر. ويرى بعض المهتمين بالتمييز بين الارهاب وبين اعمال المقاومة، ان شرعية اعمال المقاومة لا بد لها من شروط اهمها، أن تكون هناك حالة احتلال فعلي، ووجود لقوات الاحتلال داخل الاراضي المحتلة، كذلك أن يقوم بأعمال المقاومة أفراد من الشعب المحتلة أراضي، وأن تكون أعمال المقاومة داخل حدود الأراضي المحتلة وليس خارجها (الداوي.2007.ص:73). ونلاحظ بأن هذه الشروط جميعها تنطبق على الحالة الفلسطينية الامر الذي يؤكد بشكل لا غبار عليه احقية مقاومة الاحتلال الاسرائيلي بشتى الطرق والاساليب في إطار القانون الدولي.

لا يعتبر نضال الشعوب من اجل تحريرها عملا إرهابيا بل هو فعل مشروع في كل القوانين والتشريعات الدولية، فلقد أكدت الأمم المتحدة في قراراتها الخاصة بالشأن الفلسطيني المتعلقة بالكفاح من أجل تقرير المصير ومن أبرز هذه القرارات، رقم 2649 في 1970 وكذلك 2787 في عام 1971 واهم ما في القرار الأخير الفقرة الآتية التي تؤكد علي " ... شرعية كفاح الشعوب من أجل تقرير المصير والتحرر من السيطرة الأجنبية... خاصة في جنوب أفريقيا.. وكذلك الشعب الفلسطيني، بجميع الوسائل المتاحة له والمنسجمة مع ميثاق الأمم المتحدة" (عدوان.2004). لقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأحقية الشعب الفلسطيني باستخدام كافة الوسائل بما فيها اعمال المقاومة المسلحة وذلك حسب قرارها رقم 3236 لعام 1974 بند رقم (5) وقرار رقم 17/39 لعام 1984 بند رقم 2 (عيسى.2012).

يهدف الكفاح المسلح في نهاية المطاف الى تقرير مصير شعب وبناء كيانه وسيادته الخاصة وهو الأمر الذي يعتبر حقاً مشروعاً للشعوب وواجباً قانونياً ملزماً على دول العالم ووفقاً لمواد ومبادئ الامم المتحدة فقد أقرت بأحقية تقرير المصير وفق النص "وقد أكد أن لجميع الشعوب بمقتضى مبدأ تساوي الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها، المكرس في ميثاق الأمم المتحدة الحق في أن تحدد بحرية وبدون تدخل خارجي مركزها السياسي وفي أن تسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وعلى كل دولة واجب احترام هذا الحق وفقاً لأحكام الميثاق" (حمدان.2007). هذا ومن الجدير بالذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والثلاثين (أيلول - كانون الأول 1981) أصدرت عدة قرارات بشأن قضية فلسطين من ضمنها تأكيدها من جديد حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في فلسطين، وفيها الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي كذلك في الاستقلال والسيادة الوطنية وإنشاء دولته المستقلة ذات السيادة (الموسوعة الفلسطينية. 2003).

يظهر مما تقدم، أن حق مقاومة الاحتلال مكفول بموجب مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني والشرعية الدولية، والاحتلال الاسرائيلي بكافة اشكاله يعتبر عدواناً على حقوق الشعب الفلسطيني التي أقرتها مبادئ وقواعد القانون الدولي والامم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير، وبهذا فإن الاحتلال الاسرائيلي يشكل عدواناً وفعالاً غير مشروع ومن حق الشعب الفلسطيني مقاومته بكل الطرق بما فيها المقاومة المسلحة. ألا أن العلاقات الدولية الحالية التي لا تقوم على اساس الاعتراف بالحق بقدر ما تقوم على الاعتراف بالقوة والمصلحة فإن المقاومة الفلسطينية في هذا الظرف ولتقاطع المصالح الاستراتيجية الامريكية الاسرائيلية تعتبر إرهاباً من جانبها. لقد عمدت الولايات المتحدة عبر التعريفات العديدة التي اعتمدها مؤسساتها السياسية والامنية للإرهاب الى عدم الإشارة والاعتراف بالمقاومة المشروعة حتى لا تعترف بأحقية احد بمقاومة مشاريع الهيمنة التي تمارسها.

وفي هذا الوضع الراهن من عدم تحديد مفهوم واضح ومشارك من مصطلح الارهاب، واستغلال ذلك من قبل اسرائيل والولايات المتحدة خصوصاً في حقل سياسي دولي اصبح عنوانه مكافحة الارهاب، ولأخصيه القضية الفلسطينية وأهميتها وتأثيرها الاقليمي والدولي، أجد ان من واجب

الفلسطينيين تعريف الارهاب وتبيان ما هو شرعي وقانوني وما هو عملا ارهابيا سواء أكان ارهاب جماعات او ارهاب دولة.

وبناء على ما سبق يقدم الباحث صيغة لتعريف الارهاب تعبر عن وجهة النظر الفلسطينية:

الارهاب: (هو استخدام أي شكل من اشكال العنف والترهيب ضد مدنيين ابرياء غير مشتركين في القتال بصورة منظمة من قبل أفراد او جماعات او دول وذلك لتحقيق أهداف سياسية تتعارض مع حقوق الانسان والمبادئ الدولية المعترف بها، كما ان الافعال التي تندرج وتنطبق عليها حالات الكفاح المسلح في سبيل حق تقرير المصير لا تعد إرهابا).

وتجدر الاشارة الى ان النخب السياسية الفلسطينية سواء في السلطة او منظمة التحرير او فصائل المقاومة الاخرى لم تتفق ولم تصغ تعريف معين ومحدد لمصطلح الارهاب يعبر عن وجهة النظر الفلسطينية، وقد يعود احد اسباب ذلك الى عدم الاتفاق فيما بينها على استراتيجية نضالية موحدة حيث أن كل فصيل يملك رؤيته وأجندته الخاصة في مقاومة الاحتلال. ويعتقد الباحث بأن أولى الخطوات في سبيل الوصول الى استراتيجية عمل وطني موحد لكل القوى الفلسطينية تكون أولاً، بالأخذ بعين الاعتبار مبادئ القانون الدولي والانساني وكل المواثيق الدولية المتعلقة بالكفاح المسلح. ثانياً: اتفاق القوى الفلسطينية في ضوء ذلك على تحديد مفاهيم من مصطلح الارهاب، وبالتالي الاتفاق على اسلوب ومكان وزمان المقاومة.

خلاصة:

من خلال استعراض وسرد المفاهيم والمصطلحات المتعددة للإرهاب نجد أن خبراء القانون الدولي والباحثين والسياسيين لم يتوصلوا حتى اللحظة الى مفهوم محدد ومشارك لمصطلح الارهاب يمكن اعتماده بشكل رسمي في تحديد ما هيه الارهاب.

أن عدم الاجماع الدولي على تحديد مصطلح الارهاب وتحديد من هو ارهابي ومن يمارس المقاومة المشروعة، يعود الى اختلاف المصالح والاهتمامات الدولية. فقد يرى البعض فعل ما على انه ارهاب ويراه البعض الاخر حق مشروع، وبالتالي يبقى الاتفاق على المصطلح امر غاية في الصعوبة. كما عمدت بعض الدول خصوصا الولايات المتحدة الى ابقاء المصطلح فضفاض بحيث يعتريه الغموض من اجل اعتماد المراوغة السياسية في هذا الخصوص وذلك وفق مصلحتها واهدافها.

كما يلعب توازن القوى عامل مؤثر بشكل كبير في تحديد الارهاب وفق مصلحة الدول الكبرى الامر الذي يضع الدول الصغرى في مأزق سياسي، وبخاصة اذا ما كانت في وضع نضال من اجل التحرير والاستقلال وتقرير المصير، وفلسطين خير مثال على هذه الحالة. وبما ان الفلسطينيين اتهموا وما زالوا بالإرهاب وجد الباحث انه من الضروري تعريف الارهاب من وجهة النظر الفلسطينية حتى تتضح حدود الاعمال المشروعة من الاعمال التي قد تصنف على انها ارهاب وفق المواثيق الدولية والقانون الدولي حتى لا تقع اعمال المنظمات الفلسطينية في دائرة الارهاب وفق هذه المعايير.

الفصل الثالث: سياسة مكافحة الارهاب الامريكية والتوظيف الاسرائيلي

المبحث الاول: الاستراتيجيات الامريكية لمكافحة الارهاب قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الامريكية لمكافحة الارهاب وهجمات 11 سبتمبر.

المطلب الاول: اثر هجمات 11 سبتمبر على الاستراتيجيات الامنية والسياسية لمكافحة الارهاب.

المطلب الثاني: الاهداف السياسية والاقتصادية لسياسة مكافحة الارهاب الامريكية.

المبحث الثالث: انصار ومؤيدي سياسة مكافحة الارهاب في الولايات المتحدة الامريكية.

اولا: المحافظون الجدد:

ثانيا: الصهيونية المسيحية:

ثالثا: اللوبي الصهيوني:

المبحث الرابع: الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري وسياسة مكافحة الارهاب.

اولا: الحزب الديمقراطي:

ثانيا: الحزب الجمهوري:

المبحث الخامس: التوظيف الاسرائيلي لسياسة مكافحة الارهاب

المطلب الاول: محاولات تشويه المقاومة الفلسطينية ووصفها بالإرهاب.

المطلب الثاني: الدعم الامريكي لإسرائيل تحت بند مكافحة الارهاب.

الفصل الثالث: سياسة مكافحة الارهاب الامريكية والتوظيف الاسرائيلي

تمهيد:

مارست الولايات المتحدة اعمال وتدخلات عسكرية في مختلف انحاء العالم بعد الحرب العالمية الثانية وفي اثناء وبعد الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي بذريعة ردع الخطر الشيوعي او مكافحة الارهاب وغيرها. كانت الاستراتيجيات العسكرية والامنية والسياسية التي اتبعتها الولايات المتحدة في هذه الفترات تهدف الى أضعاف العدو الرئيسي متمثل في الاتحاد السوفيتي واحتواءه وحرص على التفوق عليه في شتى المجالات. أما بعد احداث سبتمبر اختلفت الاستراتيجية الامريكية باختلاف طبيعة العدو باصبحت المنظمات المصنفة امريكية ارهابية هي العدو الرئيسي وبالتالي عملت الحكومة الامريكية بعد هذه الاحداث الى احداث تغير نوعي في الاستراتيجيات المتبعة.

في حين استطاعت اسرائيل تحقيق المزيد من المكاسب من وراء هذا التغير بقدر كبير واصبحت بفعل توظيفها الممنهج من اكبر المستفيدين من جراء هجمات سبتمبر وما تلاها من احداث على مستوى العالم.

المبحث الاول: الاستراتيجيات الامريكية لمكافحة الارهاب قبل هجمات الحادي عشر من سبتمبر .

اولا: استراتيجية الرد المرن .

ساهم في وضعها كل من داويت ايزنهاور و رئيس الأركان ماكسويل تايلور شاع استعمال هذا المصطلح خلال فترة الحرب الباردة و قد إتخذ إسم الاستجابة المرنة، الرد تحت السيطرة، نظرية التدرج في الهجوم الانتقامي، وبالمعنى الاستراتيجي نشأ الرد المرن من الحاجة الى التخلي عن الرد الانتقامي الشامل و استبداله بشيء مرن و أكثر عرضة للسيطرة و ذلك انه لا يجب الرد على العدوان بحرب عنيفة تستخدم فيها كل الوسائل حتى الذرية و إنما يجب الرد بطريقة مرنة و بقدرات تتناسب مع ما حدث من عدوان . (HODARI.2013). فقد يكون الرد على الهجوم دفاعاً نووياً تكتيكياً أو عملاً نووياً محدوداً ، وقد استهدفت القيادة الأمريكية وقيادة حلف الأطلسي من ذلك ، تفادى تطور النزاعات المحدودة إلى حروب شاملة ، وأن يحافظ الردع النوع على مصداقيته في ظل القدرات النووية المهلكة للطرفين . وبهذا اتضح إن الأساس في استراتيجية (الرد المرن) هو وجود خيارات متعددة يمكن اعتماد أحدها(يوسف.2006).

وقد أتت هذه الاستراتيجية لتعبر عن اقتناع الغرب بتكافؤ القوى ، وبتعطل حسة التكلفة العائد بعد أن وصل تطور الأسلحة النووية والهيدروجينية وكم الأسلحة التي يمتلكها الطرفين إلى القدرة على تدمير الأرض بكاملها عدة مرات، كان هذا في رئاسة (داويت ايزنهاور) ورئيس الأركان الأمريكي (ماكسويل تايلور) ثم طورها كل من الرئيس الأمريكي (جون كيندي) ، ووزير دفاعه روبرت مكنمارا (يوسف.2006). وطالما شدد واضعوا الخطط العسكرية الأمريكية على ان نظريتهم في "السيطرة الاستراتيجية" وجدت استجابة لكل أشكال النزاع. ويجري تطبيقها بحسب طبيعة الخصم وعدده وقوته الصناعية وبنيته التحتية وحجم مدنه ولا سيما نظامه السياسي وما المطلوب القيام به لقلبه أو تحييده (عبد المجيد . 2015).

و تقضي هذه الاستراتيجية بدأ الأعمال القتالية و تنفيذها من الأصغر إلى الأكبر و من البسيط إلى المعقد وفق ثلاث مراحل :

1 - الدفاع المباشر : في حال وقوع هجوم سوفيتي تقليدي (الضربة الأولى) حيث ستكون الجهود الأولية وقف السوفيت إذا ما حاولوا الهجوم على الغرب باستخدام الناتو .

2 - التصعيد المتعمد : كانت تقليدية عندما دخلت قوات الشمال الأطلسي مما أدى إلى الاستسلام الإتحاد السوفييتي و تدخل الناتو و استخدامه للأسلحة النووية .

3 - الرد بالعمل النووي : و هي المرحلة الاخيرة و هي اكثر سيناريو للتدمير المتبادل و تعني مجموع الهجوم على العالم الشيوعي إذا لم يفعل السوفيت ذلك (HODARI.2013).

وبعد انتهاء " الحرب الباردة "، أصدرت إدارة الرئيس بوش الأب عام 1991 وثيقة بعنوان " نظرة الى القدرة العسكرية الأساسية" تضمنت مبدأ جديداً بات يتوقع حدوث "نزاعين إقليميين كبيرين" والتهيو لهما. (ياسر.2013). وحين انتخب بيل كلينتون رئيساً للولايات المتحدة أكدت إدارته التوجه السابق وذلك في تقويمها الشمولي عام 1993، وعام 1997 في وثيقة حول "سياسة الدفاع الرباعية" (أربع سنوات) حيث أطلق على هذه النزاعات اسم "حروب رئيسية في مسرح عمليات" (ياسر.2007).

ثانياً: استراتيجية الانتقام الشامل.

صرح جون فوستر دلاس وزير الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس (دوايت آيزنهاور) في خطاب ألقاه أمام الكونجرس الأمريكي عن توجه جديد في الاستراتيجية الأمريكية وقد كان هذا الخطاب في يناير من عام 1954م أطلق عليه اسم (الانتقام) أو الأخذ بالثأر الشامل (عباس.2014). اتسمت هذه الاستراتيجية في أساسها على حرية الانتقام النووي والعنيف بوسائل وأماكن من اختيار الولايات المتحدة وهذا يعني إمكانية استهداف الإتحاد السوفيتي بضربة نووية انتقامية إذا ما حاول اخلاص توازن القوى القائم (الياسري.2011.ص:100)، ويتمثل مضمون هذه الاستراتيجية في أن الولايات المتحدة الأمريكية عززت من قدراتها النووية لتسديد الضربة الانتقامية والضربة الثانية ومن ثم فإن الإدارة الأمريكية ستكون في غاية الصرامة في عملية اختيار الرد على الهجوم الذي تتعرض له المصالح الأمريكية وسيحرم على الخصم فرض شروط القتال من حيث المكان والزمان والأسلوب التعبوي والاستراتيجي كما أفضت هذه الاستراتيجية للاستجابة لمبدأ عملية الرد الشامل وتضمنت استراتيجية الرد النووي رداً يفضي إلى عملية

القضاء التام والفوري على أي تحرك سوفيتي بكل ما توافر وجوده من السلاح النووي وعلى مختلف الأصعدة والمجالات والمستويات والأبعاد وإذا اقتضى الأمر الى تفوق كمي ونوعي في منظومة السلاح النووي. (عباس. 2014).

و قد قامت هذه النظرية على ثلاث مقومات:

1 - تخفيض للقوات البرية الأمريكية و تقليص حجم الانفاق العسكري.

2 - بناء جدار عازل للكتلة الشرقية عن طريق الأحلاف - حلف بغداد وحلف جنوب شرق آسيا.

3 - أي محاولة لانتهاك الشيوعيين (الإتحاد السوفيتي) لخط التقسيم الفاصل بين الكتلتين يشكل مبررا كافيا لدخول الولايات المتحدة في حرب شاملة ضدها. (HODARI.2013).

ثالثا: استراتيجية الردع والاحتواء.

انتمت هذه الاستراتيجية بالصفة السياسية أكثر منها عسكرية، ويمثل العمل وفق هذه الاستراتيجية اولى مراحل الاستراتيجيات الامريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وبنى الإطار العام لهذه الاستراتيجية على تحليل اهداف سوفيتية وتحليل اطماع الاتحاد السوفيتي لتمكين الولايات المتحدة من احتواء الاتحاد السوفيتي وممارسة الضغط عليه(الياسري.2011.ص:98). كما قامت ايضا الاستراتيجية الامريكية على مفهومى الردع والاحتواء ، فالردع يعنى تحييد العدو بنخوفه من اللجوء إلى أعمال عدائية ينجم عنها توجيه إجراءات مؤلمة ضده، تجعل الثمن المقابل الذى سيدفعه باهظا وقد تكون هذه الإجراءات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية ببعديها التقليدى وفوق التقليدى لذلك لا بد من توفير مصداقية عالية للردع من خلال تبليغ (رسالة ردعية) واضحة يتيقن من خلالها أن وسائل الردع التى سوف تستخدم ضده متاحة بالفعل وليست وهما. (عبد المجيد.2015). أما الاحتواء فهو يعنى محاصرة عدو فى شكل دولة بهدف أحكام الخناق حوله لكسر إرادته، وذلك بأنواع مختلفة من الحصار والمقاطعة، منها الحصر البحرى والجوى على موانئه، ومقاطعته سياسيا واقتصاديا، وفرض مناطق حظر جوى عليه فوق أراضييه، وفرض عقوبات دولية، والتحكم فى التصرف فى ثرواته الوطنية . (عبد المجيد.2015).

ولدعم هذه الاستراتيجية الدعم الأكيد والفاعل أوكلت الولايات المتحدة الأمريكية للقوات الأمريكية وقف عمليات التوسع والمد الشيوعي في كوريا وفيتنام وتحت عباءة ومظلة هذه الاستراتيجية واجهت الولايات المتحدة الأمريكية قيادات التمرد الشيوعي في مجموعات من دول العالم المتقدمة كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل تدعيم استراتيجياتها بدعم المجاهدين الأفغان في حربهم ضد الجيش السوفيتي الذي قام باحتلال أفغانستان في فترة الثمانينيات، ولقد ارتبطت السياسة الخارجية بالاستراتيجية الأمريكية في تحقيق هدف واحد هو القضاء على المد الشيوعي ولكن المد الشيوعي لم يكن سوى هدفاً فرعياً وذلك لأن الهدف الحقيقي والمحوري والاستراتيجي لهذه الاستراتيجية الأمريكية يكمن في حفاظ أمريكا على مصالحها في كل بقاع وصقاع العالم المختلفة. (عباس.2015).

لقد حصل تغير في السياسة الدفاعية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر فقد كانت العقيدة العسكرية قبل أحداث 11 سبتمبر قائمة على إستراتيجية الاحتواء والانتقام الشامل والرد المرن والمتدرج فقد اعتادت الولايات المتحدة خلال هذه الفترة أن تحارب بعيداً عن أراضيها والقتال من أجل حلفائها دون أن تضحي بكثير من أبنائها من أجلهم ومحاربة عدو مادي وصريح ولكن بعد أحداث 11 سبتمبر كان لا بد من إعادة النظر في الإستراتيجية القديمة وأن تصبح أكثر استعداداً على تغير إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية القائمة على استخدام النيران القوية والخوف من استخدام العنصر البشري التي تكيف معها خصوم الولايات المتحدة واتخذوا مسار مختلف أثناء تنفيذ هجمات 11 سبتمبر من خلال استخدام حروب غير تقليدية من عدو ليس له عنوان محدد يمكن الوصول إليه واستطاعوا تحدى إدارة الولايات المتحدة الأمريكية فقد دفع ذلك لإعادة رسم الإستراتيجية الدفاعية القائمة. ويرى الباحث أيضاً أن بعد أحداث 11 سبتمبر قد اختلفت طبيعة التهديدات التي واجهت الولايات المتحدة فقبل هذه الأحداث كان الاتحاد السوفيتي هو العدو الرئيسي لها ولكن بعد هذه الأحداث أصبح الإرهاب هو عدوها الرئيسي كما حدث تغير في طبيعة استخدام الأدوات العسكرية لتنفيذ عقيدتها الدفاعية الجديدة من خلال الحرب على العراق وأفغانستان على الرغم أنها استخدمت الاداة العسكرية في حالات ذريعة التدخل الانساني ولكن كان هناك اختلافاً من حيث حجم القوة المستخدمة والهدف من التدخل الانساني وطبيعة شن الحرب فقد كان في الحالة الاولى لاهداف وصفتها الولايات المتحدة (انسانية)، ولكن في الحالة

الثانية دفاعا عن النفس وحماية الولايات المتحدة من الدول المارقة والهجمات الإرهابية فقد استخدمت مفهوم الحرب الاستباقية .

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

صدمت هجمات أيلول الرأي العام الأمريكي والدولي، كما نتج عنها شعور المواطن الأمريكي بانعدام الأمان، إذ كانت مؤشرا على ضعف أجهزة الأمن الداخلي الأمريكية في الوقوف بوجه العمليات العسكرية فور وقوعها، خاصة بعد الكشف عن ورود معلومات لمكتب التحقيق الفدرالي (FBI) في أريزونا في شهر تموز 2001، تفيد بتدريب مجموعة من الشبان العرب ينتمي بعضهم إلى تنظيم القاعدة في مدارس تعليم الطيران الأمريكية، كما أفاد تقرير من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بأن تنظيم القاعدة يستعد للبدء بعمليات داخل أراضي أمريكا انتقاما لما قامت به أمريكا في أفغانستان عام 1998 حيث أطلقت ضربات صاروخية على معسكرات القاعدة، إلا أن هذين التقريرين أهملتا (شليبي.2013.ص:188).

وبعد هذه الهجمات ظهرت سريعا حالة قريبة لهستيريا معادية للإسلام ومعادية للعرب في الإعلام الأمريكي، وبين بعض قطاعات العامة الامريكيين وكثير من السياسيين. وشجع أنصار اسرائيل هذه الحالة سواء من النشطاء أو السياسيين أو المثقفين العاميين أو كتاب الرأي في كل المنابر الاعلامية، فقد سارعوا إلى ربط الإرهاب بالإسلام (الياسري.2011.ص:65)، وأطلق الرئيس الأمريكي جورج بوش وصفاً على حربه ضد الارهاب فوصفها بـ (الحرب الصليبية)، لكن سرعان ما تراجع عن هذا التوصيف الديني لهدف الحرب لأنه يضر بعملية بناء التحالف الدولي، ورد استخدامه لهذا التوصيف إلى تحريف وسوء فهم وفصل المعنى عن السياق. ومن بعدها استمر بوش بتأكيدات متوالية على احترام العقيدة الإسلامية (قرني، واخرين.2003.ص:227).

لقد تركت هذه الهجمات في نفوس الأمريكيين شعورا ورغبة بالانتقام، ما جعل الرئيس الأمريكي يستغل الموقف ويدعو للأخذ بالثأر ومهاجمة المنفذين بقوة مميتة وسرعة كبيرة، حيث ان الوضع النفسي للمجتمع الأمريكي بعد هذه الاحداث لم يكن يسمح باي تأخير في الرد لذا عملت الادارة الأمريكية بدعم ومساندة من قبل الرأي العام الأمريكي لإعلان أول حرب في القرن

الحادي والعشرين، للقضاء على الارهاب الدولي، وتأكيدا الدائم على ان هذه الحرب سوف تستمر لمدة طويلة، حيث اعلن الرئيس جورج بوش عقب اجتماعه بمجلس الامن القومي في منتجع كامب ديفيد ان الولايات المتحدة الامريكية تستعد لشن اكبر حملة عسكرية قوية ومنظمة وستكون هذه الحملة صارمة، وتسخر الولايات المتحدة كل امكاناتها القومية من اجل الانتصار في دحر الارهاب فالعلاق الامريكي استيقظ وان الولايات المتحدة ستواجه صراعا بين قوى الخير والشر (شليبي.2013.ص:187/189). لقد جعلت هجمات 11 سبتمبر حكومة الرئيس جورج بوش الابن تعتمد مهمة مكافحة الارهاب، إذ كانت هذه الهجمات إعلانا عن الجراءة المطلقة للمنفذين وإظهارا للضعف الكبير الموجود لدى الأجهزة الأمنية الأمريكية المختصة مما دفع الإدارة الأمريكية لإعلان استمرار الحرب على الإرهاب وبناء الدفاع الوطني بحيث أصبح في سلم أولويات الامن القومي (شليبي.2013.ص:181). لقد شكلت أحداث أيلول /سبتمبر 2001 فرصة ذهبية للولايات المتحدة لبدء حملة جديدة وأيدولوجية جديدة هي الحرب ضد الارهاب من أجل بسط هيمنتها ونفوذها وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول الاخرى بحجة مكافحة الارهاب. وقد أطلق الرئيس بوش إثر هجمات 11 سبتمبر لفظ الحرب العالمية ضد الارهاب، معتبرا انها افزع واقسى من أي حرب دخلتها الولايات المتحدة من قبل. فقال في خطابه أمام الكونغرس بتاريخ 20 سبتمبر 2001، "إن حربنا ضد الارهاب تبدأ بالقاعدة ولكنها لا تنتهي عندها. ولن تنتهي هذه الحرب الا عندما يتم القبض على كل مجموعة إرهابية دولية بايقافها وتحطيمها..... ومنذ اليوم، فإن كل أمة تستمر في احتضان او دعم الإرهاب ستعتبرها الولايات المتحدة نظاما معاديا لها" (الشاهر.2009.ص:94).

المطلب الاول: أثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الاستراتيجية الامنية لمكافحة الارهاب.

شكلت الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الامريكي تحولا بالغ الخطورة في منظور الولايات المتحدة في الطريقة التي ينبغي أن تتعامل بها مع التحديات التي تواجه أمنها القومي، إذ تخلت بشكل اساسي عن مفاهيم سياسة الردع التي هيمنت على السياسات الدفاعية الامريكية خلال الحرب الباردة لصالح استراتيجية استباقية او وقائية أبلغها الرئيس جورج بوش الى الكونغرس،

ويلاحظ في هذه الاستراتيجية الطابع التعميمي فلا يكون تحديد لهذا المصطلح لا في مكان ولا زمان أي حرية العمل كيفما ومتى يشاء (مساعد.2004.ص:23).

اولا: قانون مكافحة الارهاب.

عملت الولايات المتحدة على عولمة الارهاب قبل احداث 11 سبتمبر، عندما دعت الى قمة لمكافحة الارهاب في مدينة شرم الشيخ عام 1996، وشاركت في هذه القمة دول من الاتحاد الاوروبي والعديد من الدول العربية كذلك شاركت اسرائيل والولايات المتحدة. وفي العام نفسه صدر القانون الامريكي لمكافحة الارهاب الذي تم بموجبه السماح لرئيس الدولة بوقف المعونة عن الدول راعية الارهاب، وإعلان ان منظمات بذاتها إرهابية، وبالتالي تجريم دعمها، وتمكين السلطات الامريكية من القاء القبض على أي اجنبي تشتبه به وتحويله الى المحاكمة او حتى ترحيله عن البلاد دونما ابداء للأسباب، وبعد وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر استلهم المشروع الامريكي بعض عناصر قانون 1996 (الشاهر.2009.ص:93).

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر وافق الكونغرس على عدد من القوانين لتأمين الجبهة الداخلية ضد الارهاب، أهمها ما عرف باسم القانون الوطني الامريكي لعام 2001، وتقدمت ادارة الرئيس جورج بوش بهذا المشروع بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بوقت قصير ووافق عليه الكونغرس بشكل سريع وبأغلبية كبيرة، ووقع عليه الرئيس في 26/10/2001، ليصبح القانون نافذا من تلك اللحظة، تضمن هذا القانون العديد من المواد التي دعمت سلطات أجهزة الامن الامريكية في مواجهة الارهاب (الياسري.2011.ص:135). ومن أهم المواد التي تضمنها هذا القانون، السماح باعتقال المقيم الاجنبي في الولايات المتحدة الى اجل غير مسمى دون اتهامه بمخالفة قوانين الإقامة خلال سبعة ايام من تاريخ الاعتقال، أما في حالة الاشتباه في انه يشكل خطر على الامن القومي الامريكي، فإن اعتقاله يمكن ان يستمر أيضا الى اجل غير مسمى، على ان يعاد النظر في قضيته كل ستة اشهر، ولا يشترط القانون الجديد أن يحاكم المعتقل خلال هذه المدة أو في نهايتها، او من الشروط القضائية الاخرى المعمول بها عادة في مجال الادلة والاثباتات (مساعد.2004.ص:61/64).

ثانيا: الحرب الوقائية.

قدم الرئيس جورج بوش وثيقة سرية تطالب الدوائر العسكرية بأن تقوم بتطوير قدرات اكبر في تنفيذ هجمات وقائية (بدون سابق انذار)، ويمكن اعتبار مثل هذه الهجمات رؤية عسكرية جديدة كان الرئيس جورج بوش قد طرح خطوطها العريضة في حفل تخرج جرى في الاكاديمية العسكرية الامريكية الواقعة في مدينة نيويورك. وفكرة الهجمات الوقائية احتلت مكانة مركزية في مضمون الوثيقة السرية التي وقع عليها وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد، والتي طرحتها الادارة الامريكية، تحت اسم (دليل الخطة الدفاعية)، وتكشف الوثيقة التحول الكبير الذي طرأ في تفكير دونالد رامسفيلد وزعماء مدنيين اخرين، حيث اصبح التركيز الجديد على اسلوب يعتمد اكثر على استراتيجية التدخل العسكري. ووفق هذه الاستراتيجية ستكون الولايات المتحدة جاهزة باستمرار لتنفيذ هجمات وتدخلات عسكرية في جميع انحاء العالم وفي أي وقت تراه مناسبا لها (مساعد.2004.ص:23). تعمدت ادارة الرئيس بوش بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر الى الخلط بين مفهوم الحرب الوقائية والاستباقية، حيث عرفت الاستباقية على انها الهجوم على دولة على وشك القيام بعمل عسكري. اما الوقائية فقد عرفت على انها اعلان الحرب ضد دولة يمكنها ان تمثل خطرا في لحظة مستقبلية معينة. لقد فعلت الولايات المتحدة ذلك على اساس انها في عالم ما بعد 11 سبتمبر والذي اصبحت فيه مهددة من كل الارهابيين(الشاهر.2009.ص:114).

ثالثا: عقيدة بوش.

اعلن عن هذه العقيدة في اعقاب الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون في 11 ايلول، واحتلت مرتبة اكثر التبادلات المفاجئة على الاطلاق التي شهدتها سياسة الامن القومي الامريكي. فداعمون لهذه السياسة نصبوا الولايات المتحدة بين ليلة وضحاها شرطي العالم، واخذت ادارة بوش على عاتقها تصدير الطراز الامريكي من الحرية والديمقراطية الى العالم ومواجهة (محور الشر)، الذي يمتد من طهران الى بيونغ ينغ، لتشن من جانب واحد، حروبا وقائية لتحقيق تغيير في الانظمة كما حصل في افغانستان والعراق (شابيرو.2012.ص:17).

بات واضحا أن ادارة بوش تستغل الحرب ضد الارهاب لتبرير استراتيجية سياسية اكثر عنفا وهي استخدام القوة العسكرية للقضاء على بعض التهديدات وتخويف الباقي. كانت الخطوة الاولى من خلال التوسع الجوهري في اهداف الحرب والذي ظهر في خطاب بوش يوم 29 يناير 2002، مؤكدا أن الحرب ضد الارهاب ما زالت في بدايتها، وعلن بوش انه بالإضافة الى الهجوم المباشر على شبكات الارهاب فإن هدفنا الاساسي هو منع الانظمة التي تساعد الارهاب عن تهديد الولايات المتحدة او اصدقاءها او حلفاءها بأسلحة الدمار الشامل (كالينيكوس. د.ت.ص:19).

وترتكز عقيدة بوش الجديدة على استباق التهديدات الخارجية بشن الحرب، إضافة إلى نشر المبادئ الامريكية في العالم، بما يؤدي الى تغيير الانظمة التي لا تتناسب مع هذه المبادئ، وتطور القوة الامريكية لتبقى متفوقة، بحيث لا تستطيع أية قوة أخرى أن تضاهيها (مساعد.2004.ص:71).

رابعاً: استراتيجية التدويل وإضفاء الشرعية.

في سبيل توفير غطاء من الشرعية الدولية لحرب الولايات المتحدة ضد الارهاب سعت الى استصدار قرار مجلس الامن رقم (1373)، الصادر في 28 ايلول 2001، حيث تقدمت الولايات المتحدة بمشروع هذا القرار، وأقره المجلس في اربع وعشرين ساعة وهذا امر لا يحدث الا نادرا في مجلس الامن. وصدر هذا القرار على أساس الفصل السابع من الميثاق، بما يعني انه ملزم للدول الاعضاء في الامم المتحدة، وأن لمجلس الامن اتخاذ جميع التدابير التي تراها مناسبة لتطبيقه، مع الاجراءات القسرية ضد الدول التي لا تتفذه (الشاهر.2009.ص:96)، فهذا القرار يلزم الدول بتجميد الاموال والموارد المملوكة لكل من يرتكب عملا ارهابيا او يحاول ذلك او يشارك فيه او يسهله. ويحظر عليها تقديم أي دعم ضمني او صريح لهؤلاء الاشخاص، كما يتوجب على الدول تجريم اعمالهم في قوانينها الوطنية ومحاكمتهم بمقتضاها، ويطالبها بالإسراع بتوقيع الاتفاقيات الدولية لمكافحة الارهاب (قرني.واخرين.2003.ص:232).

لقد كان لقرار مجلس الامن رقم 1373 أثر على سياسة مكافحة الارهاب حيث يعطي هذا القرار الحق للولايات المتحدة في اعلان الحرب متى نشاء، اذا اشتبهت في ان الطرف الاخر

يمارس او يحضر للارهاب او تأكدت من ذلك، او ان ما ستقوم به هو عمل ارهابي، وذلك دون اعتماد اية مرجعية اخرى مثل مجلس الامن. ومن ناحية فقد اغفل القرار مبدأ حق تقرير المصير وحق مقاومة الاحتلال، عند الحديث عن ظاهرة الارهاب الدولي، اضافة الى ذلك انه لم يحدد مفهوم الارهاب الدولي. ويعطي القرار الحق في اعلان الحرب ضد أي عمل أو امر وشيك الوقوع او لمجرد الشبهات ضد دولة او جهة تصنف ارهابية. ومن ناحية أخرى فإنه يتدخل في التفاصيل الاجرائية في القوانين الداخلية لدول العالم، حيث طلب تجميد الاموال او أي موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون اعمالا ارهابية او يحاولون ارتكابها، او أي منظمات تصنف على انها ارهابية، وبالتالي عدم توفير الملاذ الامن لهم (العريمي.2004.ص:110).

المطلب الثاني: الاهداف السياسية والاقتصادية لسياسة مكافحة الارهاب الامريكية.

في سياق حربها ضد الارهاب قامت الولايات المتحدة بالإعلان عن اهداف تطمح لتحقيقها من وراء هذه الحرب، وتعتبر هذه الاهداف مشروعة دوليا إذ تهتم بالأمن والسلام الدوليين، وبالتالي ضمنت شرعية اعمالها واجراءاتها العسكرية والتي ستضمن للولايات المتحدة تحقيق مصالحها. وتحاول أمريكا من خلال الحرب على الإرهاب تحقيق اكبر قدر من المكاسب على كل الاصعدة(فرج.2009.ص:57). فحربها ليست عشوائية ولكنها استراتيجية لها اهدافها النهائية التي تسعى لتحقيقها.

تهدف الولايات المتحدة الى تحقيق مكاسب سياسية من وراء حملتها ضد الارهاب ومن ابرزها، ضمان الانفراد الامريكي في الهيمنة على النظام العالمي واستخدام الوسائل الممكنة جميعها لضمان استمرار هذه الهيمنة، كما تعمل الولايات المتحدة على تعزيز فكرة ان خطر الارهاب واسع ويتوجب على الدول الغربية القضاء عليه قبل ان يعرض السلم والامن للتهديد، كما تهدف ايضا الى استثمار الفرصة الذهبية في مكافحة الارهاب لبسط نفوذها في مناطق العالم اما عبر النفوذ السياسي او عبر الانظمة الحليفة والموالية لها (الياسري.2011.ص:116). وتهدف ايضا الى توسيع حلف الاطلنطي باتجاه الشرق لتوحيد اوربا وتطويق روسيا والضغط على الصين والاقتراب بقوة من الشرق الاوسط لتأكيد حماية مصادر الطاقة والنفط وتعزيز حماية القاعدة العسكرية الحليفة الأمريكية في العالم العربي وهي اسرائيل (النمورة.2006.ص:317). ذلك بالإضافة لرغبتها بالقضاء على حركات المقاومة العربية والاسلامية لمصلحة اسرائيل، فضلا

عن تصفية الحركات الاسلامية الموجودة في بعض دول اسيا الوسطى المعارضة للنظم السياسية هناك، وحماية المصالح الامريكية في تلك المنطقة من خلال سياسة مكافحة الارهاب وحماية مصالح الدول التي تحالفت معها في هذه السياسة كالهند من خلال تصفية واضعاف الحركات الاسلامية في كشمير (الياسري.2011.ص:117). كما تهدف الى اتخاذ الارهاب عنوانا للتدخل العسكري الامريكي في البلدان التي ترى امريكا انها (مارقة)، وذلك حسب التصنيف الامريكي الجديد والذي قسم العالم الى قسمين قسم مع الولايات المتحدة واخر ضدها (النمورة.2006.ص:317). كذلك دعم أمن اسرائيل، تربط اسرائيل والولايات المتحدة شبكة من العلاقات الخاصة وعلى كل الاصدة الثقافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية، ولإسرائيل مكانة استراتيجية في الحسابات الامريكية من خلال الخدمة التي تؤديها لها في إطار الواقع الاقليمي العربي والاسرائيلي والمصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط (الياسري.2011.ص:117).

أما الاهداف الاقتصادية التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها فتتبع الاطماع النفطية على رأس هذه الاهداف، حيث تسعى للسيطرة على منابع النفط في اسيا الوسطى من خلال القضاء على حكم طالبان، ومانع النفط في الخليج من خلال القضاء على نظام صدام حسين، بما يؤمن حاجتها من النفط والغاز مدى قرن من الزمان (فرج.2009.ص:58). كما تعمل على إعادة تشغيل الصناعات العسكرية الامريكية حيث لجأت الحكومات الامريكية المتعاقبة في احيان كثيرة الى دعم مبيعات الصناعات العسكرية من خلال حروب متعددة وبحجج مختلفة لانتشال الاقتصاد الامريكي من الركود (فرج.2009.ص:58). ذلك بالإضافة الى زيادة الاستثمارات للشركات الامريكية في الدول التي تسعى الولايات المتحدة للقضاء على الارهاب فيها حيث تجذب الديمقراطية المفترض حصولها في تلك الدول رؤوس الاموال والمستثمرين (الياسري.2011.ص:121).

المبحث الثالث: انصار ومؤيدو سياسة مكافحة الارهاب في الولايات المتحدة الامريكية.

اولا: المحافظون الجدد.

تأسس هذا التيار على يد المفكر اليهودي الالمانى ليوشراوس الذي هاجر الى الولايات المتحدة عام 1938 وعمل استاذا جامعيا في جامعة شيكاغو، وأسس ما عرف بالشتراوسية الليبرالية التي مثلت الجذور الاولى لفكر المحافظين الجدد (الشاهر. 2009. ص:19). يمثل المحافظون الجدد اليمين العلماني في الولايات المتحدة وهو احد الاعمدة الاساسية في دعم التيار المحافظ واليميني في السياسات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الامريكية، ويتشكل هذا التيار من عناصر من المثقفون الليبراليون وإعلاميين ومنتفذين في مصانع الافكار ومنظمات ابحاث وجماعات ضغط وصحف وشبكات التلفزيون والراديو (بيضون، واخرين. 2002. ص:216/218).

جاءت احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، كفرصة ذهبية لتيار المحافظين الجدد، لتجسيد مفاهيمه وافكاره ورؤيته عمليا إزاء العرب والمسلمين الامريكيين داخل الولايات المتحدة اولاً، ومن ثم في الخارج. و تبنى المحافظون الجدد ثلاث افكار جديدة مثلت سياسة الولايات المتحدة بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر وهي، الحرب الاستباقية، وتقسيم العالم الى محور للخير ومحور للشر دون وسطية، واستعمال القوة ضد محور الشر على قاعدة من ليس معنا فهو ضدنا(الشاهر. 2009. ص:25). ويرى كثير من الباحثين أن دعم المحافظين الجدد لإسرائيل هو دعم تحركه المشاعر المعادية للإسلام أكثر من المشاعر الدينية المسيحية وهنا يكمن الفرق بينهم وبين المسيحيين الصهيونيين(مكي. 2006).

يعتبر تيار المحافظين الجدد من اكبر المؤيدين لإسرائيل وللحملة الامريكية ضد الارهاب، فأعضاء هذا التيار مرتبطون بمصالح وشركات كبيرة لها علاقة بتصنيع السلاح وتصديره ولهذا كانوا من اكبر المؤيدين للحروب في سبيل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية لشركاتهم. ولقد استطاع تيار المحافظين الجدد، في الوصول من ناحيته للمتدينين الأمريكيين، خصوصاً في الحزب الجمهوري الحاكم، وهو الحزب المفضل لدى المحافظين والمتدينين، وذلك لتفضيله الحلول العسكرية على الحلول الدبلوماسية أو السياسية، وهو جوهر فكرهم السياسي (مكي. 2007).

ثانيا: الصهيونية المسيحية:

بدأ اليمين المسيحي يعزز نفوذه في عقد السبعينيات ، لكن أصوله وجذوره الحديثة تمتد لأوقات أسبق بكثير. لقد بدأ اليمين المسيحي مسيرة نفوذه في المراكز المهمة في السياسات القومية الأمريكية في انتخابات رونالد ريغان للرئاسة وفوز الجمهوريين وخسارة الديمقراطيين في مجلس الشيوخ، فقد كانت لهذه الحركة الدينية مؤسساتها الاجتماعية والتعليمية والاعلامية منذ زمن طويل، الامر الذي ساعدهم لممارسة الضغط على صناع القرار، كما ان هؤلاء يمثلون ربع سكان الولايات المتحدة وفق تقديرات ليمان كيلستيد في عام 1995، وتفيد تقارير أن اربعة ملايين شخص هم اعضاء فاعلون في منظمات اليمين المسيحي وهم بهذا يشكلون دائرة انتخابية ضخمة قابلة لأن تؤثر (الياسري.2011.ص:83/76).

ويحتل اليمين المسيحي المتطرف مكانا مهما واساسيا في صناعة القرار السياسي الأمريكي. وخاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، ومن ابرز شخصيات هذا التيار: دوغلاس فيث، المستشار السياسي لوزارة الدفاع آنذاك، ونائب وزير الدفاع. وريتشارد بيرل، مستشار الرئيس بوش الابن لشؤون الشرق الاوسط، ورئيس المجلس السياسي بوزارة الدفاع وممثل شركة سولتام الاسرائيلية للأسلحة، وكارل روف، المستشار السياسي للرئيس بوش الابن. واليوت إبراهيم، مستشار مجلس الامن القومي، وغيرهم كثيرون، وجميعهم مؤيدون لإسرائيل ومعادون للفلسطينيين، حيث انهم يرون في مساعدة إسرائيل عسكريا واجبا يفرضه الكتاب المقدس، فهم مؤمنين بأن اسرائيل أرض الميعاد التي وعدهم الرب لليهود كما انهم مهووسون بعقيدة عودة المسيح المشروطة باجتماع اليهود في فلسطين(الشاهر.2009.ص:42).

وقد شكلت الصهيونية المسيحية العديد من جماعات الضغط للتأثير في صناع القرار في الإدارة الأمريكية من أجل تحقيق أغراضها وتوجهاتها، ومن بين هذه المنظمات الممارسة للضغط السياسي، منظمة "المائدة المستديرة الدينية" ومؤسسة "جبل المعبد" ومنظمة "مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل" التي تأسست في عام 1975 و"الصندوق المسيحي الأمريكي لأجل إسرائيل" و"الكونجرس المسيحي الوطني"(العيد.2008). وتؤدي المنظمات المحسوبة على الصهيونية المسيحية دورًا مؤثرًا وحاسمًا في توفير التأييد الشعبي، والدعم المالي والمعنوي والسياسي والعسكري لإسرائيل على قاعدة وشعار الحركة الأصولية المسيحية "هل تستطيع أن تحب المسيح

من غير أن تحب "إسرائيل"؟" (العيد.2008). وتبرز الصهيونية المسيحية كقوة دافعة وضاعطة في السياسة الامريكية باتجاه التحريض على العرب والمسلمين وخوض الحروب ضدهم تحت شعار محاربة الارهاب .

ثالثا: اللوبي الصهيوني.

في عام 1887 تشكلت اول جماعة ضغط يهودية باسم (البعثة العبرية)، والتي هدفت إلى اقامة دولة يهودية في فلسطين، وفي عام 1906 أنشأ اليهود في نيويورك (اللجنة اليهودية الامريكية)، لمعالجة المشكلات التي نتجت عن تدفق اليهود المهاجرين من اوربا الشرقية والعناية بهم، وقد استطاعتا بسبب نشاطهما اقناع الادارة الامريكية بتوجيه سياستها الخارجية لتحقيق اهدافهما، والعمل على اقامة دولة يهودية في فلسطين. إن صنع القرار في السياسة الامريكية يخضع بالدرجة الاولى للمصلحة الامريكية، الاكثر انسجاما مع المصلحة الصهيونية. وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط تربط هاتين الدولتين مصلحة ونفوذ مشترك (الشاهر.2009.ص:45). يستخدم نفوذ اللوبي الصهيوني من خلال التأثير المباشر للممثلين في الحكومة ولا سيما البنتاغون في ظل ادارة الرئيس جورج بوش، وفي الفرع التنفيذي وفي الكونغرس على حد سواء، من خلال التأثير غير المباشر عبر استخدام الاموال اثناء الحملات وذلك للتأثير في اختيار المرشحين المنتمين الى الحزبين السياسيين الرئيسيين. كما يحدد النفوذ الذي تمارسه المنظمات الصهيونية واليهودية المتغلغلة في وسائل الاعلام شكل متغيرات النزاع السياسي حول المسائل المتعلقة بإسرائيل فتخضع المنتقدين للرقابة وتهاجمهم بقوة وتلفت الانظار الى الاخبار والتعليقات المؤيدة لإسرائيل حيث عمدت وسائل الاعلام امريكية وفي مقدمتها النيويورك تايمز بالقيام بعملية ترويج لممارسات اسرائيل التدميرية واصفة اياها بالحرب الدفاعية والمناهضة للارهاب. كما تشمل منطقة نفوذ اللوبي الصهيوني المنظمات المحلية والقطاعات والاتحادات المحلية والحكومية والهيئات المهنية ونقابات العمال وصناديق معاشات التقاعد وهذا من شأنه منع المواطنين العاديين من انتقاد السياسة الاسرائيلية (بتراس.2007.ص:85).

وازداد نفوذ اللوبي الصهيوني كما ازداد تأثيره بعد احداث 11 ايلول سبتمبر 2001 ، وقد تجلى ذلك من خلال التأييد الامريكي شبه المطلق لكل ما تقوم به اسرائيل ضد الفلسطينيين، وحملات التصيق الامريكية ضد المسلمين داخل الولايات المتحدة الامريكية وخارجها، وكذلك حملات

التضليل التي تقوم بها وزارة الدفاع الامريكية في الاعلام والتي ساهمت في تشويه كل ما هو مسلم. ونتيجة لهجمات سبتمبر فقد حقق اللوبي مزيدا من المكتسبات حين تحالف المحافظون الجدد والجناح اليميني المسيحي مما عظم النفوذ الاسرائيلي في الولايات المتحدة ويمكن الايباك (اللجنة الامريكية الاسرائيلية للشؤون العامة)، من تحقيق المزيد من المكتسبات وفي مقدمتها الضغط على الكونغرس الامريكي في ايار 2005 للموافقة على تقديم 200 مليون دولار لدعم القوات الاسرائيلية بعد اجتياحها للضفة الغربية، حيث وافق الكونغرس بأغلبية ساحقة على تقديم هذا الدعم الاضافي (الشاهر.2009.ص:56).

ويعمل اللوبي الصهيوني على تغذية الشعور المعادي للعرب عن طريق نشر كل ما يحط من شأنهم بكل الوسائل الإعلامية. والهدف هو الحد من أي مساعدة امريكية اقتصادية او عسكرية لأي دولة عربية، ودعم السياسة الخارجية الاسرائيلية في كل المجالات، والعمل على تحويل الرأي العام الامريكي من موقف الفهم والتأييد للوجود الاسرائيلي الى وموقف الدفاع عن هذا الوجود والتحالف معه ومحاولة تبرير السياسة الاسرائيلية، كما يعمل على قطع الطرق لأي مواقف من شأنها الاضرار بالسياسة الاسرائيلية في المنطقة العربية (الاتداحي.2012.ص:253).

المبحث الرابع: الحزبين الديمقراطي والجمهوري وسياسة مكافحة الارهاب.

اولا: الحزب الديمقراطي.

يعتبر الحزب الديموقراطي أحد الحزبين الأساسيين في الولايات المتحدة الأمريكية وقد سبق في تأسيسه منافسه التقليدي الحزب الجمهوري بأكثر من نصف قرن، وتعود أصول الحزب إلى الحزب الجمهوري الديموقراطي الذي تأسس عام 1792 على يد الرئيس الأمريكي الثالث توماس جيفرسون لكي يكون ندا للحزب الليبرالي الذي أسسه أول رئيس أمريكي جورج واشنطن، وكان الحزب في بدايته ذا توجه محافظ يعمل ضد الفيدرالية ويحمي مؤسسة العبودية، وتُعد الولايات الجنوبية هي الولايات التي يحظى فيها الحزب بشعبية كبيرة. (الفقي.2014).

أما بخصوص موقف الحزب من قضايا الارهاب والتدخل العسكري فقد تدخلت الولايات المتحدة عسكريا بحجج مختلفة منها مكافحة الارهاب في فترة حكم بعض الرؤساء الامريكين المنتمين الى الحزب الديمقراطي ومن ابرزهم (ليندون جونسون)، كانت فترة رئاسته من عام 1963 الى 1969 م، حيث بادر لزيادة التدخل الأمريكي في فيتنام الذي كان قبل وصوله للرئاسة لا يتجاوز 1600 جندي وعند استلامه للرئاسة رفع العدد لنصف مليون جندي أمريكي يقاتلون في فيتنام ليزداد التوغل الأمريكي في الوحد الفيتنامي ليوافه استياء شعبي أمريكي في نهاية رئاسته نظرا للخسائر الأمريكية الفادحة(ديل.2006). اما بالنسبة للرئيس بيل كلينتون والذي كانت فترة رئاسته (1993 - 2001 م)، حيث عملت ادارته في عهده بقصف العراق عام 1998 بحجة عدم التعاون العراق مع المفتشين الدوليين وألحقت أضرار بالبنية التحتية العراقية(ديل.2006). خلافاً لذلك فعقب حادث تفجير سفارتي الولايات المتحدة في تانزانيا وكينيا أغسطس 1998 والتي تبنتها تنظيم القاعدة، شنّ كلينتون هجوما في نفس الشهر بعد التفجير بأسبوعين على عدة مواقع في أفغانستان، عن طريق صواريخ كروز استهدفت أربعة معسكرات للتدريب بهدف القضاء على أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة (الفقي. 2014). كما صوّت اعضاء الحزب في الكونغرس لصالح تفويض استخدام القوة العسكرية في غزو أفغانستان عقب أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001، لكن أغلب الديمقراطيين اعتبروا فيما بعد أن ذلك التدخل كان خطأ، وعارضوا استمرار الحرب، (الجزيرة. 2014). ويقول الديموقراطيون إن لديهم "التزاما غير متزعزع بأمن إسرائيل"، وسوف يفعلون بكل قوتهم على منع إيران من امتلاك السلاح

النووي(ملاوي.2012). ويؤكد الديموقراطيون أنهم يريدون المحافظة على جيش قوي، غير أنهم يقولون إنه نظرا للأوضاع المالية فإن القرارات الصارمة بشأن الميزانية يجب أن تتضمن مسائل الإنفاق على الدفاع (ملاوي.2012).

ثانيا: الحزب الجمهوري:

أحد أكبر حزبين سياسيين معاصرين رئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية، يعرف اختصارا بـ"جي أو بي" (G.O.P)، تأسس الحزب الجمهوري في 20 فبراير/شباط 1854 من بعض المنشقين الشماليين عن الحزبين اليميني والديمقراطي، وكان بعض هؤلاء المؤسسين ضد وضعية الرق القائمة آنذاك وضد مطالبات الانفصال الإقليمية، وبسرعة أصبح الحزب الجمهوري بديلا عن الحزب اليميني وندا للحزب الديمقراطي. ليس للحزب الجمهوري توجه فكري واضح أو عقيدة مذهبية سياسية ثابتة، وتخرقه العديد من التيارات الداخلية المختلفة لدرجة التناقض أحيانا، حيث يضم المحافظين المالبين والمحافظين الاجتماعيين و"المحافظين الجدد"، والمعتدلين والمدافعين عن الحريات(الجزيرة. 2014).

لقد ترأس عدد من الرؤساء الجمهوريين الحكم في البيت الابيض وقادوا تحركات عسكرية بحجج مختلفة على رأسها مكافحة الارهاب ومن ابرزهم الرئيس رونالد ريجان، هو الرئيس الأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، دخل البيت الأبيض في بداية الثمانينيات ليبدأ فترة رئاسته الأولى، إلا أنه وفي نهاية ولايته الأولى وبداية ولايته الثانية شن ريجان حملتين عسكريتين على لبنان وليبيا، فكان التدخل العسكري المباشر نصيب الأولى بينما القصف الجوي من نصيب الثانية(الفاقي.2014). وفي مارس 1986 توغلت البحرية الأمريكية لمسافة 12 ميل بحري داخل المياه الإقليمية الليبية وأرسلت حاملة طائرات إلى هناك للقيام بمناورات عسكرية، وكان الرد الليبي على المناورات عدوانياً، مما أدى إلى أحداث خليج سرت، وفي 15 أبريل 1986 قامت 66 طائرة أمريكية، انطلق بعضها من قواعد بريطانية، بشن غارة وقصف أهداف في العاصمة الليبية. وبرر حينها ريجان الهجوم عن طريق اتهام ليبيا بالمسؤولية المباشرة عن الإرهاب الموجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية والشعب الأمريكي. وقال في خطابه التلفزيوني الذي أذيع بعد الهجوم بساعتين (الفاقي.2014).

اما جورج بوش الأب فقد تحالفا من ثلاثين دولة في حرب ضد العراق فيما سمي بـ "حرب الخليج الأولى" بدعوى تحرير الكويت، وقد نتج عن هذه الحرب وفاة مائة وثمانية وأربعون جندي أمريكي وإصابة أربع مائة وسبعة وستون من حوالي خمسمائة وواحد وأربعين ألف جندي أمريكي شاركوا في العمليات. كما تحطمت ستة وسبعون طائرة أمريكية. كذلك قبل انتهاء ولايته أصدر أمرا للقوات الأمريكية بالتواجد بأعداد كبيرة في الصومال بدعوى إعادة الأمل وتأمين الغذاء للشعب الصومالي ولالأطفال الجوعى. غير أن القوات الأمريكية خسرت 18 جنديا، الأمر الذي أثر على شعبية بوش التي كانت قد تعرضت للهبوط بسبب المعاناة الاقتصادية التي تسببت فيها سياساته الاقتصادية (مكاوي. 2012).

أما فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن فقد صُنفت فترة إدارة حكمه بأنها من أسوء فترات الحكم في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الحروب الكثيرة التي خاضتها الولايات المتحدة خارج أرضها والتي استنزفت الكثير من الموارد الاقتصادية وأضررت الاقتصاد الأمريكي، خلافاً عن أن إدارة بوش الابن اهتمت بالحرب على الإرهاب والإنشغال بالصراعات المسلحة على حساب المشاكل الداخلية للمواطن الأمريكي (الفاقي. 2014).

عقب هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 عمل المحافظون الجدد في الحزب على فرض اجندتهم ورؤيتهم على السياسة الخارجية الامريكية خصوصا تجاه الشرق الاوسط، وفي فترة حضورهم القوي قامت الحرب على أفغانستان عام 2001 وغزو العراق عام 2003، فضلا عن الحرب على الإرهاب. (الجزيرة. 2014).

يلاحظ أن الرئاسات المختلفة للولايات المتحدة من الحزبين خاضت العديد من الحروب في العالم بغض النظر عن انتمائها الحزبية وهذا ينفي مقولة بأن الحزب الديمقراطي بعيد عن الحروب قريب من الاهتمامات الاقتصادية فبالعودة لما تم استعراضه من تدخلات عسكرية لرؤساء كلا الحزبين اعلاه يتضح لنا أن رؤساء الحزب الديمقراطي اتخذوا قرارات عسكرية مساوية للقرارات التي اتخذها رؤساء الحزب الجمهوري.

المبحث الخامس: التوظيف الاسرائيلي لسياسة مكافحة الارهاب.

المطلب الاول: محاولات تشويه المقاومة الفلسطينية ووصفها بالإرهاب.

لقد تقاطعت المصالح الامريكية في الحرب ضد الارهاب مع المصالح الاسرائيلية في المنطقة واصبح دعم الولايات المتحدة لإسرائيل من المسائل الامريكية الهامة في اروقة السلطات الامريكية فلم يكن الدعم مجرد مسألة تخص السياسة الخارجية فقط (بيضون.2002.ص:205). انطلقت إسرائيل عقب اندلاع انتفاضة الأقصى إلى القول إنها في حالة دفاع عن النفس، كما سارعت إلى نعت الفصائل الفلسطينية بالإرهاب المنظم ضد مدنييها الأبرياء، وبالنسبة للولايات المتحدة فقد دعمت هذا المنطلق بتأثير وضغط اللوبي الصهيوني في ظل الاجواء السياسية المناسبة، حيث دعا رئيسها جورجش بوش بتاريخ 2002/1/29 وأمام مجلس النواب إلى القضاء على المقاومة الفلسطينية باعتبارها حركات إرهابية، كما دعا السلطة إلى المساهمة في ذلك، وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الدعوة هدفها أولاً تشويه المقاومة وضمها إلى قوائم المنظمات الإرهابية، وبالتالي إضعاف قوة الشعب الفلسطيني إضافة إلى تكبير المقاومة بقيود ما يدفع الشعب الفلسطيني للاتجاه نحو الحلول الانهزامية والاستسلام (الداوي.2007.ص:82)..

وباستغلال لهجمات الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من رد فعل أمريكي سياسي وعسكري، قامت إسرائيل بتشديد الاحتلال وقمع الفلسطينيين، فقد اجتاحت القوات الاسرائيلية المدن الفلسطينية محدثة خسائر جسيمة مادية وبشرية، واستخدمت في ذلك أسلحة أمريكية تحت شعار مكافحة الارهاب. وبلغ في مساندي إسرائيل داخل الولايات المتحدة حدّ إطلاق شعار (كلنا إسرائيليون الآن)، لربط الهجوم على مركز التجارة العالمي والبنتاغون بالهجمات الفلسطينية على إسرائيل، وإدراج المنظمات الفلسطينية ضمن الإرهاب العالمي، وتعمدت اسرئيل الى تشبيه الرئيس الراحل ياسر عرفات بآبن لادن (سعيد.2004.ص:95). واستخدمت إسرائيل الإرهاب كمبرر دائم لممارساتها الوحشية ضد الفلسطينيين. كما ان هذ المبرر استخدم للمطالبة الدائمة بتزويد اسرئيل بالأسلحة المتطورة.

كان لسياسة الحرب ضد الإرهاب التي قامت بها الولايات المتحدة الامريكية دور في تعقيد النزاع الرئيسي في الشرق الاوسط بين إسرائيل وفلسطين، حيث أدرجت المقاومة الفلسطينية

ضمن الإرهاب العالمي، وبالتالي ضعفت الضغوط الأمريكية على رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون فيما يتعلق بعدم الرد على الهجمات الفلسطينية. كما أن الهجمات الاستشهادية (الانتحارية) صُنفت ضمن الأعمال الإرهابية، وحاولت إسرائيل تشبيهها بهجمات تنظيم القاعدة، وبذلك حققت إسرائيل قدرة إضافية على مقاومة أي ضغط سياسي لواشنطن ولغيرها عليها (نويز.2005.ص:10).

ولقد اتبعت إسرائيل استراتيجية ناجحة استطاعت خلالها توظيف الأزمة لصالحها، إذ وجهت عبر تصريحاتها الرسمية الاتهام في تنفيذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى الاسلام المتطرف. معتبرة أن العالم الحر بأسره هو المستهدف في هذه الهجمات، وعمدت التصريحات الاسرائيلية إلى الدعوة بضرورة تشكيل تحالف دولي ضد الارهاب وعرضت المشاركة فيه، هذا الخطاب مكن اسرائيل من أن تحول ممارستها الاجرامية ضد الفلسطينيين إلى دفاع عن النفس، وأن تحول أيضا الموقف من المقاومة على أنها قوى إرهابية (فرج.2009.ص:57). كما حاولت اسرائيل تبرير قتل المواطنين في المخيمات الفلسطينية وتفجير البيوت الفلسطينية على أنها ردا على اعمال الارهاب الفلسطيني (بريماكوف.2006.ص:53). وفي هذا السياق صرح شارون لصحيفة (هآرتز)، في الخامس من آذار/مارس/2002، قوله: "السلطة الفلسطينية وراء الارهاب، إنها كلها إرهاب. عرفات وراء الارهاب. وضغوطنا تهدف إلى إنهاء الارهاب. لا نتوقعوا من عرفات التحرك ضد الارهاب. علينا أن نوقع بهم خسائر كبيرة ليعرفوا أن لا سبيل للمكاسب السياسية عن طريق الارهاب" (سعيد.2004.ص:53). وفي الشأن نفسه، اصدر شارون بيانا قال فيه إنه اعرب خلال مكالمته الهاتفية مع باول عن تقديره للصداقة المتينة والخاصة مع الولايات المتحدة وخصوصا الرئيس جورج بوش الاب. وأضاف إن رئيس الوزراء شارون عبر عن تقديره للقرار الجريء والشجاع للرئيس بمحاربة الارهاب، واسرائيل تؤيد هذا القرار بشكل كامل وتتعاون معه. وقال: "إن اسرائيل بلد يعاني من الارهاب منذ نشأته وواجب الحكومة الاسرائيلية هو الدفاع عن مواطنيها ومنع كل اشكال الهجمات الارهابية ضد السكان الابرياء" (النحال.2009.ص:87).

قامت إسرائيل بمجموعة من الاجراءات المؤيدة للموقف الامريكي والتي عززت من خلالها استغلالها للحرب ضد الإرهاب، حيث اتهمت بعض العناصر والجهات الإسلامية مثل: حركتي

حماس والجهاد الاسلامي الفلسطينيين، وحزب الله اللبناني بالإرهاب، كما اتهمت حزب الله بتوريد المال والسلاح للجماعات الارهابية الفلسطينية، وانه يمثل حلقة الوصل بين تنظيم القاعدة من جهة وحماس والجهاد الاسلامي الفلسطيني من جهة اخرى، كما حاولت الحكومة الاسرائيلية استغلال الموقف من اجل إلقاء اللوم والمسؤولية على عدد من الدول العربية، بدعوى دعمها للإرهاب، أو وجود قواعد للإرهاب على اراضيها، وفي هذا الصدد تم اتهام سوريا والعراق ولبنان (الياسري.2011.ص:129).

لقد هدفت إسرائيل من وراء توظيفها لسياسة مكافحة الإرهاب إلى عدة أمور أبرزها محاولتها البحث عن دور جديد في الشرق الاوسط، بعد ان تراجع دورها عما كان عليه في فترة الحرب الباردة، الا وهو القيام بمهمة رأس الحربة للغرب في الحرب ضد الشيوعية في الشرق الاوسط، والان وفي اثناء ارتفاع الخوف الاوروبي الامريكي من الاسلام، سارعت اسرائيل بعرض خدماتها الجديدة المتمثلة في الحرب ضد الاسلام، ومن جهة أخرى فإن اسرائيل تحاول أيضاً استمالة بعض الحكام العرب الواقعيين في مواجهة مع التيارات الاسلامية المتطرفة، حيث تدعي ان عدوا مشتركا يجمع بين الجانبين وانهما يلتقيان في مصالح مشتركة، وكذلك فإنها ومن خلال توظيف سياسة مكافحة الارهاب تسعى وتحاول كسب تعاطف دولي خاصة من الجانب الاوروبي والامريكي (هيكل.2003.ص:164).

لقد نجحت اسرائيل في اعطاء نفسها الحق بالقضاء على الحياة المدنية الفلسطينية واستخدام العنف وارتكاب التدمير والتخريب بحق الشعب الفلسطيني، من خلال تكرارها اللا منتهى لتصريحات لا تخلو من كلمة "الارهاب" في اشارة الى المقاومة الفلسطينية وتنظيماتها(سعيد.2004.ص:164). وكل الاستنتاجات والتحليلات العربية تتفق على ان اسرائيل هي المستفيدة الاكبر من كل ما يحدث وسيحدث من تطورات عسكرية وامنية وسياسية وثقافية سيشدها العالم بعد هجمات ايلول. وبهذا تكون الانتفاضة والعرب والمسلمين هم اول الضحايا واكثرهم خسارة في حروب سياسية مشوهة بأهدافها واساليبها وبالجهات المستفيدة منها.

المطلب الثاني: الدعم الأمريكي لإسرائيل تحت بند مكافحة الارهاب.

أن من اهم التداعيات المترتبة على احداث الحادي عشر من سبتمبر واستمرار الحملة الامريكية ضد الارهاب، تأكيد ادارة الرئيس جورج بوش الابن على التحالف الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة واتخاذ اسرائيل شريكا استراتيجيا في هذه الحرب، ومن ثم اعتبار تفوق اسرائيل على الدول العربية في المنطقة إحدى اولويات السياسة الامريكية في عالم ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وهذا ما يؤكد الاتجاه القوي داخل ادارة الرئيس جورج بوش المتمثل في وزير الدفاع (دونالد رامسفيلد)، ومستشارة الامن القومي (كونداليزا رايس)، للربط بين امن اسرائيل وامن الولايات المتحدة، وبالتالي اصبح بقاء تفوق اسرائيل العسكري احد اهداف الادارة الامريكية (صورية.2012.ص:246). عمدت الولايات المتحدة الى ارسال المزيد من الدعم العسكري لحليفتها اسرائيل خاصة بعد اندلاع انتفاضة الاقصى، فقد أعلنت اسرائيل بتاريخ 16 يناير أن واشنطن وافقت على تزويدها بخمسين مقاتلة حديثة من طراز (F16)، امريكية الصنع، كذلك فان الجيش الامريكي طور سلاح ليزر لحماية المستوطنات الاسرائيلية من صواريخ الكاتيوشا التي تمتلكها المقاومة اللبنانية، وهذا ما جاء في تحقيق امريكي كشف بتاريخ 25 يوليو 2002 (الخنساء.2007.ص:404). كما زاد التعاون الامريكي الاسرائيلي المشترك بعد الهجمات والذي اصبح يعكس مدى العلاقة الاستراتيجية التي تجمع البلدين. وشمل التعاون جوانب عديدة من أهمها، مكافحة الارهاب، والأمن الداخلي، وأمن الطيران والموانئ، والأمن الكيميائي والبيولوجي والنووي والإشعاعي (آيزنشتات، وبولوك.2012).

وفي نفس السياق عمدت الولايات المتحدة الى اتخاذ عدة قرارات لدعم حليفتها اسرائيل في إطار الحرب ضد الارهاب من اهمها، تراجع الولايات المتحدة عن مطلبها الخاص بفرض رقابة شديدة على جميع الصادرات العسكرية الامنية، التي تدخل فيها تقنيات امريكية لطرف ثالث، وبالتالي اصبحت اسرائيل بمقدورها تصدير معدات عسكرية الى كل الدول الاسيوية ما عدا الصين وتايوان وباكستان (صورية.2012.ص:247). وعدت الولايات المتحدة بفتح المجال امام اسرائيل للتزود بمنظومة اسلحة امريكية متطورة وبعيدة المدى، من ضمنها نوعية اسلحة وصواريخ جديدة لم تكن اسرائيل قد تلقته من قبل، وإحداث نقلة نوعية في المناورات والتدريبات العسكرية بين الجانبين، والتوقيع على مذكرة التفاهم، والتي من خلالها تضمنت الولايات المتحدة استمرار

المساعدات السنوية لإسرائيل على المدى البعيد، بحيث تصل الى 2,4 مليار دولار، حتى تتمكن إسرائيل من الحفاظ على التفوق الاستراتيجي والعسكري على حساب الدول العربية (صورية.2012.ص:247). التوقيع على اتفاق جديد ينص صراحة على ان إسرائيل هي حليف استراتيجي للولايات المتحدة الامريكية. تقديم مساعدات عسكرية خاصة، من ضمنها تقديم طائرات للإنذار المبكر وصواريخ (أرو) من الجيل الثالث، والاحتفاظ بورقة الردع النووي الاسرائيلي (صورية.2012.ص:248). وبهذا تتخذ المساعدات الامريكية لإسرائيل في غالبيتها شكل المساعدات العسكرية، الأمر الذي ساهم في جعل الجيش الاسرائيلي من الجيوش الاكثر تطورا على الصعيد التكنولوجي على مستوى منطقة الشرق الاوسط وقد يكون من اقوى جيوش العالم من الناحية التكنولوجية.

لم يتوقف الدعم الامريكي لإسرائيل على مجال القوة العسكرية فحسب بل شمل بطبيعة الحال دعما ماليا، فخلال فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن حصلت إسرائيل على مساعدات عسكرية لم تحصل عليها سابقاً من أية إدارة، فقد حصلت إسرائيل في الفترة ما بين عامي 2001 - 2005 على 10.5 مليار دولار كمساعدات نقدية و6.3 مليار ثمن شراء أسلحة من الولايات المتحدة، بما فيها 4.5 مليار دولار ثمن 102 طائرة (إف - 16) من شركة لوكهيد مارتن (مجلة فلسطين المسلمة.2006).

في اطار الاستغلال الاسرائيلي لأحداث الحادي عشر من سبتمبر والحملة الامريكية ضد الارهاب عملت اسرائيل على ضمان تفوقها العسكري على كل دول الشرق الاوسط ليكون التوازن العسكري والاستراتيجي لصالحها وقد تحقق لها ذلك الى حد بعيد. فقد نشرت صحيفة "Jerusalem post"، الاسرائيلية تقريراً خلال اكتوبر 2002، اشارت فيه الى ان الولايات المتحدة قدمت الى اسرائيل مساعدات مالية بمبلغ 87 مليون دولار امريكي لدعم حملتها ضد الارهاب بالإضافة الى المليارين سنويا كمساعدات في الشق العسكري، و270 مليون في الجانب الاقتصادي، وكنتيجة للدعم اللا محدود لإسرائيل اعتبر شارون في بداية شهر سبتمبر 2002 اتفاقيات اسلو لاغية، وانه يتوجب على الفلسطينيين دخول مفاوضات جديدة من دون شروط مسبقة (صورية.2012.ص:248).

كما أن ادارة الرئيس بوش الابن والحكومة الاسرائيلية في سنة 2007، انفتحتا على تقديم مساعدات عسكرية لإسرائيل بقيمة 30 مليار دولار وممتدة لمدة عشرة اعوام، كما اعلنت الولايات المتحدة واسرائيل في عام 2010 ان اسرائيل ستشتري مقاتلة "إف_35" وهي الطائرة الشبح من الجيل الخامس التي تعد الاكثر تقدما على الصعيد التكنولوجي وتبلغ تكلفة الصفقة 2,75 مليار دولار، وسوف يتم دفع ثمنها بواسطة منح التمويل العسكري الخارجي، أضف إلى ذلك مساهمة الولايات المتحدة في تسديد ثمن المنظومة الاسرائيلية المضادة للصواريخ قصيرة المدى التي طورتها اسرائيل المعروفة ب(القبة الحديدية)، تم البدء بتطوير المنظومة في شباط/فبراير 2007 (شارب.2012.ص:28/13).

كذلك تخطى الدعم الامريكى لإسرائيل الجانب العسكري وشمل ايضا دعما سياسيا منقطع النظير حتى اصبحت اسرائيل دولة فوق القانون الدولي ولا ينالها أي من العقوبات الدولية. فعملت الولايات المتحدة الى استعمال حقها في الاعتراض على كل قرار من شأنه ادانة اسرائيل في مجلس الامن. وفيما يلي اهم القرارات التي صدرت من مجلس الامن الدولي المتعلقة بإسرائيل التي اجهضتها الولايات المتحدة عن طرق الفيتو من عام 2001 الى عام 2006.

1. قرار رقم 270 لعام 2001. أبدى مجلس الامن قلقه من توسيع الاستيطان، ودعا الى فك الحصار عن الشعب الفلسطيني، وتزويده بعائدات الضرائب التي تحتجزها اسرائيل، كما اعرب عن دعمه فكرة ارسال لجنة تقصي الحقائق التي تقرر اقامتها في شرم الشيخ.
2. قرار رقم 1194 لعام 2001. طلب مجلس الامن وقف اعمال العنف، وادانة اعمال الارهاب وخاصة استهداف المدنيين وعمليات الاعدام خارج القانون ودعا الى ارسال مراقبين دوليين الى الاراضي الفلسطينية المحتلة.
3. قرار رقم 1385 لعام 2002. ادان مجلس الامن اسرائيل لقيامها بقتل عدد من موظفي الامم المتحدة، كما ادان هدم مباني الامم المتحدة في بيت لاهيا.
4. قرار رقم 891 لعام 2003. طلب مجلس الامن وقف اعمال العنف ضد المدنيين وان تتوقف اسرائيل عن عمليات ابعاد الفلسطينيين، وعن تهديد حياة الرئيس ياسر عرفات وتنفيذ خارطة الطريق.

5. قرار رقم 980 لعام 2003. قرر مجلس الامن ان اقامة سور العزل على الاراضي الفلسطينية غير قانوني وطلب من اسرائيل بالتقييد باتفاقية جنيف والتوقف عن مصادرة الاراضي.

6. قرار رقم 783 لعام 2004. ادان مجلس الامن الاعتداءات الاسرائيلية على قطاع غزة التي تسببت بوقوع خسارة في الارواح ودعا الى وقف القتال وان تحترم اسرائيل التزاماتها القانونية.

7. قرار رقم 508 لعام 2006. ادان مجلس الامن الاعتداءات الاسرائيلية على قطاع غزة التي تسببت في مقتل وجرح عشرات المدنيين الفلسطينيين وتدمير الممتلكات والبنية التحتية للفلسطينيين، وطلب ان توقف اسرائيل عملياتها العسكرية وان تسحب قواتها الى مواقعها الاصلية (النمورة. 2006. ص: 489).

لقد مثلت إسرائيل نقطة الارتكاز في سياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية نحو منطقة الشرق الاوسط منذ قيام اسرائيل الى وقتنا الحاضر. وتمثلت هذه السياسة بتقديم الدعم السياسي والمالي والعسكري وذلك لمنع قيام تجمع عربي يمكن ان يهدد المصالح الامريكية والكيان الصهيوني بحد ذاته سواء قبل او بعد هجمات سبتمبر. الا ان هذا الدعم والتعاون قد ازداد بشكل ملحوظ في كل المجالات بين البلدين في ظل الحرب ضد الارهاب التي اعلنها الرئيس جورج بوش الابن بعد الهجمات مباشرة.

خلاصة:

كان لهجمات الحادي عشر من سبتمبر والتي على اثرها انطلقت الحرب الامريكية الجديدة ضد الارهاب الاثر الكبير على شكل العلاقات الدولية وعلى استراتيجية الولايات المتحدة الامنية والاستخباراتية والعسكرية وكان الهدف فرض الهيمنة الامريكية على العالم. اما على الصعيد الداخلي في الساحة السياسية الامريكية فقد زادت مكافحة الارهاب من نفوذ المحافظون الجدد ومناصري اسرائيل في الادارة الامريكية فكانت اسرائيل من ابرز المستفيدين من هذه المتغيرات وعملت على توظيفها وتسويقها وفق اجندتها وفق مصالحها الامنية والعسكرية والسياسية فكانت بلا منازع الفرصة الذهبية لها.

نجحت اسرائيل في عملية توظيف الحرب الدولية ضد الارهاب بقيادة الولايات المتحدة لصالحها فأصبحت كل افعالها العدوانية بحق الشعب الفلسطيني تتستر بمكافحة الارهاب. وكونها الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة زادت الحرب ضد الارهاب من اهميتها في المنطقة كونها اليد الضاربة والحامي الابرز لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الاوسط فزاد الدعم العسكري والسياسي والمالي المقدم لها. وجاء كل ذلك على حساب القضية الفلسطينية فالحرب الامريكية على الارهاب أثرت على القضية الفلسطينية على المنابر الدولية والاقليمية كذلك على التوافق في الساحة الداخلية الفلسطينية وهذا ما سيتطرق إليه الباحث في الفصل القادم من الدراسة.

الفصل الرابع: سياسة مكافحة الارهاب واثرها على القضية الفلسطينية

المبحث الاول: القضية الفلسطينية على الساحة الدولية والاقليمية في ظل الحرب على الارهاب.

المطلب الاول: الساحة الدولية.

المطلب الثاني الساحة الاقليمية.

المبحث الثاني: الساحة الداخلية الفلسطينية والحرب على الارهاب.

المطلب الاول: الخلاف الفلسطيني حول اساليب المقاومة ونطاقها الجغرافي في ظل الحرب على الارهاب.

المطلب الثاني: الهجمة الاسرائيلية بدعوى محاربة الارهاب.

المبحث الثالث: مشروع الشرق الاوسط الكبير والقضية الفلسطينية في ظل الحرب ضد الارهاب.

الفصل الرابع: أثر الحرب ضد الارهاب على القضية الفلسطينية.

المبحث الاول: القضية الفلسطينية على الساحة الدولية والاقليمية في ظل الحرب على الارهاب.

المطلب الاول: الساحة الدولية.

اندلعت انتفاضة الاقصى بتاريخ 2000/9/28، على أثر زيارة استفزازية قام بها ارييل شارون للمسجد الاقصى فاندلعت بعدها مواجهات عنيفة بين الفلسطينيين والجيش الاسرائيلي عرفت فيما بعد بانتفاضة الاقصى. بدأت الانتفاضة بألقاء الحجارة وتطورت لتتطور بأشكال مختلفة مروراً بأطلاق النار على السيارات الاسرائيلية وقذائف الهاون على المستوطنات الى العمليات الاستشهادية في العمق الاسرائيلي، وفي المقابل سعدت اسرائيلي من عدوانها ليفوق بكثير اعمال المقاومة في العنف والقسوة واستهداف المدنيين وباستخدام الأسلحة المتطورة.

وبعد قرابة العام من اندلاع الانتفاضة حدثت هجمات الحادي عشر من سبتمبر الامر الذي كان له اثره على العالم وعلى الشرق الاوسط خصوصا بما فيها القضية الفلسطينية. وبعد وقوع الهجمات حاول الرئيس ياسر عرفات الا ينزلق الى خطأ الماضي في حرب الخليج الثانية، فما كان منه الا ان سارع الى ادانة الهجمات والتنديد بها في محاولة للنأي بالنفس عن هذا الفعل الذي كان له صدها المدوي على العالم في القرن الواحد والعشرين.

تركت هجمات سبتمبر وما تلاها من اعلان الولايات المتحدة الحرب على الارهاب وتقسيمها العالم حسب مبدأ (من ليس معنا فهو ضدنا)، انعكاسا على الصراع العربي_ الاسرائيلي، حيث جاءت في اجواء الانتفاضة الفلسطينية التي كان لها صدا عالميا واضحى قيام الدولة الفلسطينية مطلبا عالميا لإنهاء الصراع في المنطقة (لكريني.2005.ص:91). عملت سياسة الحرب ضد الارهاب على تقوية العلاقات الامريكية الاسرائيلية على حساب العلاقات الامريكية العربية خصوصا مع التوظيف الاسرائيلي لهذا السياسة والذي وضع اسرائيل في خندق واحد مع الولايات المتحدة في مواجهة الارهاب العربي والاسلامي من وجهة النظر المشتركة بينهما. ويمكن لمس انعكاسات الحرب ضد الارهاب بالدعم الذي حصلت عليه اسرائيل وبالأخص من جهة تيار المحافظين الجدد والذين دعموا الممارسات الاسرائيلية بشكل لا حدود له(حامد.2009.ص:59).

على اثر البدء بالحرب ضد الارهاب وقيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربات ضد القاعدة وطالبان والعمل على تكوين تحالف دولي كبير للرد على الهجمات، كثفت اسرائيل من عدوانها على الشعب الفلسطيني، وتراجع حضور القضية الفلسطينية على المنابر الاعلامية العالمية وفي اروقة السياسة الدولية والاقليمية واصيب الشارع العربي والاسلامي والعالمي بحالة من الفتور في تعاطفه مع القضية الفلسطينية (عوض، والعبد الله.2003.ص:324/325).

نجحت اسرائيل بإدخال المقاومة الفلسطينية ضمن الحملة الامريكية لمحاربة الارهاب، حيث استغلت عمليات المقاومة المسلحة للربط بينها وبين احداث سبتمبر من خلال ايجاد صفات مشتركة ومتشابهة بينهما، ومشابهة ما قامت به القاعدة في نيويورك وواشنطن بما تقوم به السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة حماس في تل ابيب على اعتبار ان الارهاب الذي تواجهه الولايات المتحدة هو نفسه الذي تواجهه اسرائيل (حامد.2009.ص:58)، بحيث ان اسرائيل هي ايضا ضحية الارهاب الفلسطيني والعربي. وبالتالي حرصت الولايات المتحدة على الضغط على السلطة الفلسطينية من اجل وقف ما اسمتها العنف والارهاب، وفي هذا السياق تكررت ادانات جورج بوش لياسر عرفات بالتحريض على الارهاب او التساهل في مواجهته، وفي نفس الوقت ضمت القائمة الامريكية للمنظمات الارهابية اسما سابع فصائل فلسطينية مقاومة وهي كتالي: كتائب شهداء الاقصى (فتح)، حماس، الجهاد الاسلامي، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية القيادة العامة ومنظمة ابو نضال وجبهة تحرير فلسطين (قرني.واخرين.2003.ص:255). كما ان الرئيس الامريكي تبنى موقف شارون القاضي بالإطاحة بالراحل ياسر عرفات من السلطة حين وصف شارون برجل سلام، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد تحولت سياستها بعد 11 سبتمبر تجاه القضية الفلسطينية من التواطؤ الى التماهي التام مع المواقف الاسرائيلية وتشجعها على ارتكاب الممارسات الاجرامية بحق الفلسطينيين (لكريني.2005.ص:94). كما ان اعلان اسرائيل اكتشافها امر سفينة (كارين إيه)، التي كانت تحمل اسلحة للمقاومة الفلسطينية ادى الى تزايد الضغط الامريكي على السلطة الفلسطينية لارتباط السفينة بأسماء اشخاص في السلطة الفلسطينية واتهامها بدعم الارهاب وجرى التهديد بغلق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن (قرني. واخرين.2003.ص:255). وفي سياق ممارسة الضغوط على السلطة ورموزها كرر الرئيس جورج بوش موقفه بتقهمة

للاجتياحات التي تقوم بها اسرائيل لمناطق السلطة في محاولة منها للقضاء على الارهاب الفلسطيني، كذلك مطالبة الرئيس عرفات دوما بوقف نشاط المقاومة (قرني. واخرين.2003.ص:256)، كما وجسد ديفيد ساترفيلد مساعد وزير الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الاوسط عن المواقف اللا متوازنة للإدارة الامريكية عندما وصف الانتفاضة الفلسطينية بأنها ارهاب مدروس وأن الممارسات الاسرائيلية من قتل وتدمير ليست الا افعال من شأنها مضاعفة التوتر في المنطقة (بدوان.2002.ص:93).

لقد حاولت الإدارة الامريكية السيطرة على زمام الأمور وذلك بتدارك الوضع قبل تدهوره، وفي سبيل ذلك قام وزير الخارجية الامريكي باول بزيارة عدد من دول المنطقة، وزار مدينة رام الله وعقد فيها محاضرة تحدث من خلالها عن العنف والارهاب ومخاطرها (نوفل 2005). وبهذا الصدد طالب عرفات بأن تكون السلطة جزءا من المكافحة العالمية للإرهاب، فرد عرفات بأن السلطة تسعى جاهدة للعودة إلى المفاوضات، لكن إسرائيل عملت دائما على تعكير صفو الأجواء، إلا ان باول فند هذه الأقوال بتصريح يدعي أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لديها معلومات تفصيلية عن تشجيع السلطة الفلسطينية وتبويرها لعمليات إرهابية، كما طالب القيادة الفلسطينية بأن تقف موقفا حازما إزاء الإرهاب والعنف والسيطرة أكثر على الأوضاع (نوفل.2005). ومما يجدر الإشارة إليه قيام الولايات المتحدة بالطلب من اسرائيل تهدأة الاجواء ووقف العنف منعا لآثاره الاجواء في العالم العربي وحفاضا على تماسك التحالف الامريكي في الحرب ضد الارهاب (بدوان.2002.ص:94)، فكانت محاولات غير جادة لم تؤثر بشكل فعال في وقف العدوان الاسرائيلي على الفلسطينيين والسلطة.

كذلك اثرت تداعيات 11 سبتمبر على حركة المقاومة الاسلامية حماس، على ثلاث اصعدة، اولاً: الصعيد السياسي، حيث ان هذه الاحداث اتاحت المجال امام اسرائيل والولايات المتحدة استغلال عاملي الحذر والتخوف الذي ساد العالم تجاه الحركات الاسلامية وسعي العالم الى محاربة الارهاب لوصم الحركة بالإرهاب وهذا ما حدث حيث تم ضمها على القائمة الامريكية للمنظمات الارهابية العالمية وبتالي حوصرت وتعرض أعضائها للرصد والمتابعة والتدقيق (حامد.2009.ص:77).

ثانيا: الصعيد المادي، وفي هذا الجانب تم فرض حصار مالي دولي على الحركة والذي كان له اثره على مصادرها المالية. تركز حركة حماس في توسيع قاعدتها الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة على مؤسساتها الخيرية والتي تستمد الدعم السياسي من خلالها، لكن بعد فرض الولايات المتحدة الرقابة الدولية على التحويلات المالية في العالم وخصوصا في الشرق الاوسط ادى ذلك الى تقليص مصادر دعم الحركة وخصوصا التحويلات القادمة من الخارج (الجرباوي.2005).

ثالثا: الصعيد الامني، يتمثل في سياسة استهداف قادة الحركة التي انتهجتها اسرائيل تجاه الحركة الامر الذي ادى الى استشهاد العديد من قياداتها السياسية والعسكرية. فقد استفادت اسرائيل من الحرب الوقائية والاستباقية التي اتبعتها الولايات المتحدة لتقوم هي بدورها باستهداف المقاومين الذين اعتبروا ارهابيين، فأدى ذلك الى استنزاف الكثير من طاقة الحركة وقدراتها (الجرباوي.2005).

ان ما سهل على اسرائيل نجاحها بربط المقاومة الفلسطينية بالإرهاب عدم قدرة الفصائل الفلسطينية على قراءة المتغيرات الدولية في ظل الحرب على الارهاب حيث شكلت هذه المتغيرات نقطة تحول في نظرة المجتمع الدولي للمقاومة الفلسطينية الذي لم يعد يتسامح مع العمليات التي تمس المدنيين. فمذ اللحظة الاولى لأحداث سبتمبر عملت اسرائيل على الربط بين عمليات المقاومة الفلسطينية بالإرهاب العالمي دون التفريق بين ما يتم استهدافه في هذه العمليات سواء اكان مدنيين في الاراضي المحتلة عام 1948 او جنود ومستوطنين في الاراضي المحتلة عام 1967 وهكذا تحولت اسرائيل من دولة تمارس الاحتلال والارهاب الى دولة تعاني من الارهاب الفلسطيني. وكان من نتائج النجاح الاسرائيلي في توظيف المتغيرات الدولية اشد التصعيد الاسرائيلي في الانتفاضة حيث قامت القوات الإسرائيلية بعملية اجتياح واسعة جداً لجميع مناطق السلطة الفلسطينية في 2002/4/2 ، حيث قامت القوات الإسرائيلية باستخدام القوة المفرطة ضد النشطاء الفلسطينيين وقوات الأمن الفلسطينية ، حيث قامت بضرب جميع البنية التحتية للأمن بتدمير جميع مراكز الشرطة والأمن الوطني واعتقلت وقتلت العشرات منهم تحت شعار مكافحة الارهاب.

قضية قيام الدولة الفلسطينية والمتغيرات الدولية.

على وقع تسارع الضربات الامريكية على افغانستان وجهود الولايات المتحدة الحثيثة لتكوين وتنسيق تحالف دولي لحربها ضد الارهاب، جاءت المواقف الامريكية المعلنة تشدد على ضرورة الهدوء في الشرق الاوسط خدمة لبرنامجها الاخر المتمثل بالحرب على الارهاب الذي بدأته في افغانستان، فزادت التصريحات الاعلامية الامريكية التي تتحدث عن حق الفلسطينيين بدولة مستقلة (بدوان.2002.ص:94/95)، وقد ادلى الرئيس جورج بوش بتصريح بتاريخ الثاني من تشرين الاول /اكتوبر 2001 قال فيه " إن الدولة الفلسطينية كانت دائما جزءا من التصور الامريكي شرط احترام حق اسرائيل في الوجود"،(قرني. واخرين.2003.ص:257) وبذلك يكون الرئيس جورج بوش قد اعطى موافقته لقيام دولة فلسطينية جنبا الى جنب مع الدولة الاسرائيلية (قرني. واخرين.2003.ص:257). بدا الاعلان الامريكي بمثابة رشوة صغيرة للفلسطينيين والعرب من اجل الدخول في التحالف الذي عملت الولايات المتحدة على تكوينه، وحتى تطمأن العرب بان قضية فلسطين ما زالت حاضرة وضمن اولويات السياسة الامريكية وان حربها ضد الارهاب لن تغيب قضية العرب المركزية (بدوان.2002.ص:95).

قدم الرئيس جورج بوش تصوره لقيام الدولة الفلسطينية المستقبلية والتي عرفت بخطة الولايات المتحدة للسلام في الشرق الاوسط بتاريخ 24 حزيران/يونيو 2002، حيث تضمنت هذه الرؤية شروط واملاءات يجب تحقيقها من الجانب الفلسطيني وكان على رأسها وقف العنف والقضاء على المقاومة وانتخاب قيادة فلسطينية جديدة والتبرؤ من الارهاب ودعمه باي وسيلة كانت سواء الاعلامية او عن طريق تمويله او عن طريق دعم تسليح الفصائل الفلسطينية المقاومة، وهنا توعد بوش سوريا ولبنان بشكل خاص ان لم تتوقفا عن دعم ومساندة الجماعات الارهابية(قرني. واخرين.2003.ص:258).

كما ان الادارة الامريكية قد ربطت بين الموافقة على قيام دولة ودعمها وبين دورها في محاربة التنظيمات الفلسطينية المقاومة بدعوى انها تمارس الارهاب، بحيث تكون اجهزة هذه الدولة اداة امريكية واسرائيلية لقمع المقاومة وانهاء الانتفاضة بأيادي فلسطينية. ويجسد هذا الواقع تصريحات الرئيس الامريكية جورج بوش بقوله: "إنه إذا اعتمد الفلسطينيون الديمقراطية، وتصدوا للفساد، ورفضوا الارهاب بثبات، فإن بوسعهم الاعتماد على الدعم الامريكي لقيام دولة

فلسطينية" (حامد.2009.ص:131). وأكد الرئيس جورج بوش على ذلك في خطابه الذي ألقاه بتاريخ 24 حزيران /يونيو 2002، بقوله: " إن السلطات الفلسطينية اليوم تشجع الإرهاب ولا تتصدى له. هذا أمر غير مقبول... وإن الولايات المتحدة لن تدعم قيام دولة فلسطينية حتى يدخل زعمائها في حرب لا هوادة فيها ضد الارهابيين، وحتى يفككوا بناهم التحتية" (عاروري.2007.ص:291).

المطلب الثاني: الساحة الإقليمية.

ما لبثت الفضائيات العربية بث مشاهد القتل والتكثيف بحق الشعب الفلسطيني حتى اندلعت تظاهرات صاخبة ومسيرات حاشدة في كل المدن العربية من محيطه الى خليجه، كما نظمت الاعتصامات والمهرجانات مطالبة الحكومات العربية بالتحرك السريع لعقد مؤتمر قمة عاجل لاتخاذ قرارات سريعة وحاسمة تواكب اهمية وحساسية الحدث، عبرت التظاهرات في الشارع العربي عن تضامن الشعوب العربية مع الشعب الفلسطيني وعبرت عن تأييد الشارع العربي لأبطال الانتفاضة وشهائها. بالإضافة الى رفعها شعارات التنديد والرفض بإسرائيل والولايات المتحدة الامريكية واكدت التظاهرات على رغبة الشارع العربي بقطع العلاقات مع اسرائيل ووقف كافة اشكال التطبيع وإلغاء جميع الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الاسرائيلي، واستخدام النفط كسلاح ضد الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها الحليف الابرز لإسرائيل، وفتح المجال اما الشباب العربي للجهاد والمقاومة (قرني.واخرين.2003.ص:341). ذلك بالإضافة الى مساهمات حكومات وافراد وجمعيات خيرية في تقديم المساعدات المادية وإسعاف المرضى والتبرع بالدم وبالعديد من المظاهر التي برهنت على تضامن الشعوب العربية (قمة انتفاضة القدس.2000.ص:75). ومن اللافت للانتباه في رد فعل الشارع العربي على العدوان الاسرائيلي ما حدث من تظاهرات ومسيرات حاشدة في معظم دول الخليج العربي، حيث ان هذه الدول نادرا ما تشهد مثل هذه المظاهر فطالبت الانظمة الخليجية بإعادة النظر في علاقتها مع الولايات المتحدة، الامر الذي له دلالاته نظرا لأهمية هذه الدول للولايات المتحدة والتي فيها مصالح ضخمة لها وخصوصا النفط والقواعد العسكرية المتواجدة على ارضها (قرني.واخرين.2003.ص:342).

اما على صعيد الحكومات العربية الرسمية فالأمر مختلف بعض الشيء، فالحكومات العربية بدت عاجزة ضعيفة فبعضها يرتبط بمعاهدات واتفاقيات سلام مما يجعلها مقيدة ذلك بالإضافة الى الضغوطات الدولية والامريكية عليها، الامر الذي اظهر فجوة بين المواقف الشعبية والموقف الرسمية. جاءت ردود الفعل العربية الرسمية على انفجار انتفاضة الاقصى وعدوان آلة الحرب الاسرائيلية مزيجا من الخوف والقلق والتردد، تجلى ذلك في القمة العربية الطارئة التي انعقدت في القاهرة بتاريخ 21-22/10/2000، والتي تبنت دعم الانتفاضة وحددت مبلغ مليار دولار الا انها لم توفي بوعودها ولم ترسل الا مبلغ زهيد، كما ان الدول العربية تراجعت فيما بعد عن مصطلح دعم الانتفاضة واستبدلته بمصطلح (مساعدة الانتفاضة)، وذلك في القمة العربية التي انعقدت في عمان بتاريخ 27-28/3/2001، في محاولة منها لإسقاط الطابع السياسي عن الدعم واستبداله بطابع انساني (العبد الله.2001).

وكانت قد شكلت لجنة متابعة اجتمعت عدة مرات في القاهرة أكتوبر/تشرين الأول 2000 ودمشق ديسمبر/كانون الأول 2000 وتونس يناير/كانون الثاني 2001 وعمان فبراير/شباط 2001 والقاهرة مارس/آذار 2001 لدراسة مدى التقدم الذي حصل في توفير المال والعمل على سرعة إيصاله إلى الفلسطينيين، كما اجتمع وزراء المال والإعلام العرب في مقر جامعة الدول العربية (القاهرة نوفمبر/تشرين الثاني 2000)، لوضع خطة عمل إعلامية وآلية عمل صندوقى الأقصى والانتفاضة دون حصول تبدل يذكر (العبد الله.2001). حاولت بعض الحكومات العربية اتخاذ بعض المواقف التي لم تكن ترتقي الى متطلبات الشارع العربي والفلسطيني ومنها على سبيل المثال، قرار العراق بوقف صادراته النفطية عن العالم لمدة شهر، وقرار الحكومة المصرية بقطع اتصالاتها مع اسرائيل، في حين قامت بعض الدول العربية الاخرى بالاكتماء بأطلاق بيانات الشجب والإدانة، والاعراب عن التدايعيات الخطيرة للممارسات الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين كما واصلت إجراء الاتصالات مع الاطراف الدولية وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية وحثها على الضغط على اسرائيل لوقف عدوانها وسحب جيشها من المدن الفلسطينية (قرني.2003.ص:340).

ثم جاءت هجمات 11 سبتمبر لتطغى على الساحة الدولية والاعلامية، وروجت الدول العربية لفكرة المفاوضات مجددا ودعت الى وقف الانتفاضة اذ ان الظروف لم تعد تخدم الانتفاضة حيث

ان العالم اصبح منشغلا في حربه ضد الارهاب (عوض.والعبد الله.2003.ص:325). كما طالبت الدول العربية ايقاف العمليات الاستشهادية خوفا من غضب الولايات المتحدة، وحرصا منها على ارضاء الكيان الصهيوني (المقادمة.2002). حيث يعد العامل الامريكي ذا تأثير كبير في القرار العربي فالأنظمة العربية تسعى لحماية مصالحها الاقتصادية والعسكرية والامنية مما يجعلها تتفادى الصدام مع الولايات المتحدة، واستغلت الولايات المتحدة ذلك لتفريغ القضية الفلسطينية من بعدها العربي حيث فرضت على الدول العربية عدم التدخل او المشاركة في القضية الفلسطينية (العبد الله.2001). أما على صعيد الشارع العربي فبعد موجة التظاهرات الأولى وعودة الروح إلى الشارع العربي لبعض الوقت، حيث شكلت لجان دعم الانتفاضة ولجان مقاطعة البضائع الأميركية ولجان مقاومة التطبيع ودخول الشباب العربي في معركة على شبكة الإنترنت انتصارا للحق الفلسطيني، عادت الجماهير العربية إلى سابق عهدها، فقد نجحت الدول العربية في تطويع جماهيرها بالقمع تارة وبالضغط النفسي والسياسي تارة أخرى.

وبما ان اسرائيل احسنت استغلال هذه الاحداث واصبحت المقاومة الفلسطينية تعتبر شكلا من اشكال الارهاب من وجهة النظر الامريكية والاسرائيلية، اصبح هناك تخوف في اوساط الدول العربية من دعم المقاومة والشعب الفلسطيني حتى لا تعد من الدول التي ترعى الارهاب وللنأي بالنفس عن العقوبات الامريكية او حتى لا تتأثر علاقات هذه الدول بالإدارة الامريكية. ومن ذلك القرار السعودي القاضي بوقف المساعدات عن اسر الشهداء الفلسطينيين ضمن ما جاء في قرار القمة الثلاثية المصرية السعودية السورية في شرم الشيخ بتاريخ 2002/5/11، حيث تمت ادانة العنف بكل اشكاله دون استثناء المقاومة من ذلك (لكيرني.2005.ص:93).

كما ان الدول العربية اضطرت في بادئ الانتفاضة للتبرع للشعب الفلسطيني وتقديم مساعدات مالية للسلطة تحت ضغط الشارع العربي الا انها فيما بعد اوقفت الدعم بحجة الفساد المالي والاداري المستشري في اجهزة السلطة الفلسطينية مما حرم الانتفاضة من احد مقومات صمودها واستمراريتها (محفوظ.2003.ص:114).

الحرب على الارهاب اعطت العذر للأنظمة العربية للتعصل من الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية وما تحتم عليهم من دعم لها، وليس هذا فحسب بل اعطتهم الفرصة لقطع أي التزام تجاه التنظيمات والفصائل الفلسطينية المقاتلة وهكذا تبرزت الأنظمة العربية من أي علاقة سياسية معها

وامتنعت عن مدها باي دعم مالي او سياسي كما انها فرضت نوعا من الحصار المالي عليها بعد ان منعت وصول ارصدة التبرعات الى فلسطين فكانت القضية الفلسطينية الضحية الاولى للحرب الامريكية على الارهاب في افغانستان والعراق (سلمان.2004.ص:104). وهذا ما اشار اليه الرئيس مبارك في خطابه بمناسبة عيد العمال في مطلع أيار /مايو 2002، حيث اشار في خطابه الى قيام اسرائيل بتوظيف الحرب ضد الارهاب لمصلحتها، حيث جاء بالخطاب ما يلي: " كان من المتوقع بعد أن نجحت الحرب ضد الارهاب بتحقيق أهدافها في أفغانستان بموازرة ودعم من جميع الدول وعلى رأسها الدول العربية والإسلامية أن يتحول الجهد الدولي بقوة الدفع نفسها نحو إيجاد تسوية عادلة ومنصفة للمشكلات السياسية القائمة ... وعلى رأسها مشكلة الشرق الاوسط، إلا أن ما حدث بالفعل هو تغيير مفاجئ في مسار الحرب ضد الارهاب... فعلى الرغم من أن التأكيدات والتطمينات للجانب العربي، قد صدرت من أقطاب دولية من المفترض انها قادرة على التدخل بفاعلية للتوصل للتسوية السياسية المطلوبة... إلا أن ما حدث على ارض الواقع قد خالف جميع الوعود والتأكيدات... وترتب على ذلك توجيه الحملة ضد الارهاب لوجهة جديدة تهدف الى تحقيق مكاسب سياسية لإسرائيل على حساب الدول العربية والإسلامية، واستخدام هذه الحملة لمحاولة القضاء على المقاومة الفلسطينية الشرعية للاحتلال الإسرائيلي لأراضيها ولتعزيز موقف إسرائيل الراض للدخول في مفاوضات سياسية مباشرة لتحقيق الرؤية الدولية للسلام، التي سبق وأن أقرتها جميع القوى الدولية والاقليمية" (قرني.واخرين.2003.ص:343).

دفعت المتغيرات الدولية الجديدة الى تراجع الاهتمام بالملف الفلسطيني عربيا على مستوى الشارع، اما المواقف الرسمية فلم تكن تتعدى بيانات الشجب والاستنكار دون اتخاذ أي موقف او قرار رسمي مؤثر، مما شجع الجانب الاسرائيلي على الاستمرار في عملياتها العسكرية ضد البنى التحتية للأجهزة الامنية الفلسطينية وكوادر الانتفاضة دون رقيب او حسيب. لا شك في ان الحرب ضد الارهاب قد اربعت كل الدول العربية ووضعتها في مأزق بحيث اجبرت على الخضوع اكثر فأكثر لمشروع الهيمنة والخضوع الامريكي وبتالي المشروع الصهيوني، كما ان شعورها بالخوف من ان تطالها الحرب اصابها بشلل واجبرت على غض الطرف عن المجازر الاسرائيلية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، وليس هذا فحسب بل ان هذه الحرب أشعرت هذه

الدول بإمكانية زعزعة استقرارها فعملت على ان تكون اكثر ميلا لتهدئة الاجواء في الشرق الاوسط وسعت الى استجداء الولايات المتحدة الامريكية (كيله.2003.ص:51).

المبحث الثاني: الساحة الداخلية الفلسطينية والحرب ضد الارهاب.

المطلب الاول: الخلاف الفلسطيني حول اساليب المقاومة ونطاقها الجغرافي في ظل الحرب ضد الارهاب.

بعد اندلاع انتفاضة الاقصى اخذت اعمال المقاومة تتدرج بشكل متسارع نحو الطابع العسكري على خلاف الانتفاضة الاولى، فتتوعد اساليب المقاومة العسكرية في انتفاضة الاقصى من حيث اطلاق النار على السيارات الاسرائيلية في الشوارع الالتفافية وعلى المستوطنات خصوصا من قبل اجنحة فتح العسكرية، كذلك الى تنفيذ عمليات استشهادية في الاراضي المحتلة عام 1948 من قبل كلا من حماس والجهاد الاسلامي وانظمت فتح فيما بعد لاستخدام هذا الاسلوب. الا ان هذا التحول في اساليب وفعاليات الانتفاضة لم يكن مدروسا ووفق استراتيجية موحدة متفق عليها من مختلف القيادات الفلسطينية (كيالي.2002). وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة والحرب على الارهاب وجدت القضية الفلسطينية نفسها في منعطف خطير فواجهت السلطة الفلسطينية ضغوطات كبيرة من اجل وقف الانتفاضة واعتقال كوادرها وجمع سلاحها، وخصوصا بعد ارتفاع وتيرة العمليات الاستشهادية في العمق الاسرائيلي، وعليه ارتفعت اصوات أنصار وقف الانتفاضة أو وقف شقها العسكري بحجة سحب الذرائع وقطع الطريق امام شارون لاقتحام مناطق السلطة وتدمير البنى التحتية للمدن الفلسطينية (عوض.والعبد الله.2003.ص:325).

مورست على السلطة الفلسطينية ضغوط هائلة اقليمية ودولية من اجل استخدام القوة للحد من قدرات الفصائل والتنظيمات العسكرية المشاركة في الانتفاضة وعلى رأسها كتائب الاقصى التابعة لفتح أي فصيل السلطة (بدوان.والسهلي.2005.ص:103/104)، كانت السلطة الفلسطينية في وضع حرج فهي من جهة مكبله باتفاقيات وتعهدات مع الجانب الاسرائيلي ومن جهة اخرى لا تريد ان تتسع الفجوة بينها وبين شعبها. وفي ظل هذا الوضع برز ثلاث تيارات في حركة فتح والسلطة يرى كل منها حلا مختلفة للوضع الراهن، التيار الاول والذي يؤيد بقاء كتائب الاقصى على حالها كذراع للمقاومة الفلسطينية، والتيار الثاني الذي يؤيد حلها نهائيا، اما التيار الثالث

فيدعو الى المحافظة على كتائب الاقصى مع التأثير على قرارها والتحكم بها الى حد ما (بدوان.والسهلي.2005.ص:106/105). ويرى الباحث بأن من يؤيدون التيار الاول المؤمنون ببندقية المقاومة هم بمعظمهم من قاعدة حركة فتح وجماهيرها، اما التيار الثاني فهم المسؤولين الذين يحتلون مراكز القرار في الحركة، مع عدم وجود يذكر وواضح لاصحاب التيار الثالث.

لقد احدث انخراط اذرع فتح العسكرية في العمليات الفدائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة الى عملياتها الاستشهادية في اسرائيل اشكاليات كبيرة للسلطة الفلسطينية، حيث ان هذه العمليات قد اضعفت السلطة وزعيمها ياسر عرفات على الساحة الدولية وتم التشكيك بمصداقيته حول السلام، وهذا الامر سهل لإسرائيل اعلان حربها ضد مؤسسات السلطة وحصار الرئيس ابو عمار (كيالي.2002). ويرى الباحث بأن هذه المعطيات كانت احد اسباب استيعاب ابناء كتائب الاقصى ودمجهم في الاجهزة الامنية الفلسطينية وحمايتهم من الاغتيالات وذلك لإخراج السلطة الفلسطينية من دائرة دعم وممارسة الارهاب المتهمه به امريكا واسرائيلية خلال الانتفاضة.

كما هو الحال في حركة فتح والسلطة كان هناك ايضا بعض المواقف والتصريحات لقادة في الفصائل الفلسطينية الاخرى تعبر عن انقسام في وجهات النظر المتعلقة بأساليب المقاومة ومكانها وزمانها. برزت اراء مختلفة على الساحة الفلسطينية حول الطريقة والكيفية المثلى لمقاومة الاحتلال الاسرائيلي وتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال. فكانت السلطة الفلسطينية تمثل الاتجاه الاول الذي يرى أن الظروف والمتغيرات الدولية تلزم الفلسطينيين على وقف المقاومة المسلحة حتى لا تتوفر الذرائع للحكومة الاسرائيلية بالقضاء على السلطة وحلم الشعب الفلسطيني ببناء مؤسساته التي تمكنه من اقامة الدولة، اما الاتجاه الاخر المتمثل بحركة حماس والجهاد الاسلامي وكوادر كتائب الاقصى فهم يرون بأن الكفاح المسلح هو الطريقة المثلى للتعامل مع الاحتلال الاسرائيلي الذي لا يفهم الا لغة القوة. يرى اصحاب هذا التوجه بان المفاوضات لم تحقق سوى مزيد من التنازلات ويرون في العمليات العسكرية الطريق الانجع اذا لم يكن الوحيد القادر على نزع الاعتراف الاسرائيلي بحقوق الشعب الفلسطيني. كما طالب هذا الاتجاه بوقف المفاوضات والاتصالات مع الجانب الاسرائيلي.

تبادل الطرفين الاتهامات حيث تحمل السلطة الفلسطينية اصحاب التوجه الاخر مسؤولية توريط الشعب الفلسطيني في حرب لا قبل لهم بها في حين تبرع اسرائيل فيها، كما تحملها النتائج الكارثية لهذا الانزلاق (نوفل.2003)، وكانت حجة مناصري هذا التوجه بان متغيرات العالم بعد 11 سبتمبر تفرض اتخاذ قرارات صعبة واحيانا غير مرغوبة شعبيا ولو لفترة وجيزة حتى لا تستغل اسرائيل هذه المتغيرات لصالحها ولمنع، وضع الفصائل الفلسطينية على قائمة الارهاب (عبد الوهاب.2002).

في حين لم تعد حركة حماس والجهاد الاسلامي والجبهة الشعبية ونسبة لا بأس بها من كوادر كتائب الاقصى التابعة لفتح تهتم لمثل هذه الدعوات وترفض التعاطي معها خصوصا بعد ان وضعوا على القائمة الامريكية للإرهاب (نوفل.2002)، وقد طالب اصحاب هذا التوجه اعتماد العمليات الاستشهادية سبيلا لنيل التحرير حتى لو كان لها بعض الاثار السلبية على القضية الفلسطينية خصوصا في جو سياسي عالمي كان عنوانه في تلك الفترة الحرب ضد الارهاب، فقد استمرت هذه الفصائل بالقيام بالعمليات الاستشهادية داخل المدن الاسرائيلية ما سهل مهمة شارون في أضعاف السلطة وبنيتها التحتية (نوفل.2003). وخلال هذه المرحلة بذل عدد من القيادات الفتاوية على المستوى السياسي نشاطا ملحوظا، من خلال الحوار مع حركتي حماس والجهاد الاسلامي، لإقناعهما بتوحيد العمل العسكري لاستهداف الوجود الاسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967. في ذات الوقت نادى العديد من الشخصيات الوطنية الناشطة في المجالين السياسي والثقافي بضرورة وقف العمليات الاستشهادية بسبب ما تلحقه من تشويه لصورة الشعب الفلسطيني وقضيته وكفاحه العادل ومن ابرز هذه الشخصيات حيدر عبد الشافي وإدورد سعيد، وقد مارست السلطة الفلسطينية ضغوطا بهذا الاتجاه (كيالي.2002).

امتازت الساحة الفلسطينية بعد انطلاق انتفاضة الاقصى بالوحدة الوطنية خصوصا على مستوى الشارع وال جماهير، كذلك الامر الى حد ما بالنسبة للقيادات السياسية الفلسطينية. لكن ذلك لم يلغي وجود رؤيتين مختلفتين لأداره الصراع كما وسبق وأشرت. وازداد التجاذب بينهما بعد 11 سبتمبر والحرب ضد الارهاب، وكلا الرؤيتين لها مناصريها والمدافعين عنها. حاول الباحث تسليط الضوء على بعض هذه الآراء في سبيل استيضاح مدى تأثير المتغيرات الدولية على الساحة الفلسطينية.

ومن وجه نظر مروان البرغوثي، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، وأمين سر حركة فتح في الضفة الغربية، ان المفاوضات لم تأت بأي فائدة على الشعب الفلسطيني مع انهم وافقوا على تنازلات قاسية ومريرة، وكان يجب ان تحقق هذه المعاهدات انجازات مهمة للشعب الفلسطيني ولكن بدلا من ذلك زاد الاستيطان والتهويد كما ويتساءل لماذا يجب على الشعب الفلسطيني ان يتنازل عن خيار المقاومة والانتفاضة مقابل وعود من الادارة الامريكية، ويضيف بقوله: "....، يجب العمل على تصعيد المقاومة بالرغم من حالة الحرب الشرسة والقذرة التي يشنها شارون، بدعم من الولايات المتحدة الامريكية على الفلسطينيين. فهذه الحرب بكافة أشكالها من عدوان يومي واغتيالات سياسية لم يكن لها لتستمر 14 شهرا دون موافقة الولايات المتحدة، وهذا الموقف تم إعلانه على لسان أكثر من مسؤول أمريكي. لا شك بأن هناك تحول جزئي في الموقف الأمريكي، غير أن التخوف أن يكون هذا التحول مجرد محاولة تخدير للرأي العام العربي والاسلامي حتى يتسنى للولايات المتحدة المضي قدما في حربها القادمة ضد الحركات الاسلامية، ومحاولة فرض الهيمنة الامريكية"* (المغربي.2002.ص:99).

فيما يرى العميد ماجد فرج، مدير جهاز الاستخبارات العسكرية الفلسطيني آنذاك، أن اسرائيل استطاعت استغلال هذه العمليات خصوصا بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وذلك بهدف تشويه صورة الكفاح الفلسطيني أمام المجتمع الدولي، الذي أخذ يتعامل مع الطرف الفلسطيني كطرف إرهابي وليس شريكا في عملية السلام والمفاوضات، مما أعطى إسرائيل تبريرا كافيا لاستخدام القوة العسكرية في تدمير مؤسسات السلطة وبنائها التحتية وفي حصار للرئيس ياسر عرفات، والقيام بعملية السور الواقي والاجتياحات المتكررة والاعتقالات وبناء الجدار الفاصل ومصادرة الاراضي وبناء المستوطنات. كما يرى ان العمليات الاستشهادية التي قامت بها كل من حماس والجهاد الاسلامي كانت لأهداف سياسية وليست نضالية، حيث كانت تهدف وبشكل أساسي الى إلغاء المفاوضات وإسقاط اتفاق اوسلو، وإثبات أن السلطة الوطنية عاجزة عن السيطرة على الاوضاع، وان على العالم ان يتحدث مع حماس التي تطرح نفسها بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية (الحموز.2009.ص:136). الامر الذي يعكس تنافسية الفصائل داخليا وخوفها من بعضها.

* مروان البرغوثي قيادي فتحاوي يعرف بقربه من الجناح العسكري لفتح وكان من ضمن الاصوات الفتحاوية التي تدعم المقاومة وتقف الى جانب مسلحي فتح.

اما حسام خضر القيادي في حركة فتح فيرى ان العمليات الاستشهادية كانت سيف ذو حدين، فهي بقدر ما خدمت قضية النضال الفلسطيني أضرت بقضيتنا الوطنية، فالارتجال والتسابق في تنفيذها أفقدها عنصر الردع الذي يمكن استخدامه عند الضرورة، فهي وإن أظهرت مدى الاستعداد الشعبي والوطني للتضحية، فإنها أكدت قدرة شعبنا على ابداع أساليب نضالية مبتكرة وتمثل قمة الوفاء والانتماء، اساليب قادرة على ضرب العدو في عمقه الآمن وزرع الرعب في أوساط مجتمعه مما دفع بالكثيرين منهم الى الهجرة، ولكن في مقابل ذلك عملت على توحيد الشعب الاسرائيلي خلف قيادة متطرفة، مما أضعف حركات السلام ورفع وتيرة القتل، كان بالإمكان الاستعاضة عن هذه العمليات بأخرى ضد جنود الاحتلال والمستوطنين، مما كان سيحمل الاحتلال أثمنا باهظة ويخلخل وحدته الداخلية، ويطرح مسألة جدوى استمرار تواجد الاحتلال على الاراضي المحتلة عام 1967م (الحموز.2009.ص:139).

اما الدكتور ماهر الكرد، مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الاقتصادية، فيرى أن سبب اعلان الولايات المتحدة النشاطات والفعاليات الفلسطينية بالإرهاب لعاملين، اولهما، " الافتقار الى خطاب سياسي فلسطيني"، والعامل الثاني، الاستخدام العشوائي للعمليات العسكرية في الانتفاضة(المغربي.2002.ص:110).

في مقابل ذلك يدافع خالد مشعل عن العمليات الاستشهادية ويقول: " العمليات الاستشهادية هي شكل من أشكال المقاومة بل هي من أعلى هذه الأشكال وأعظمها وأكثرها تأثيراً، وغالبية علماء الأمة أفتوا بجوازها بل اعتبروها من خير أعمال الجهاد والمقاومة ولديّ العديد من هذه الفتاوى من علماء الأمة في أقطار عدة، سواء في السعودية، في مصر، في الخليج، في غيرها من الأقطار حتى عندي فتوى لعلماء في أستراليا، علماء مسلمين، فإذن المقاومة والجهاد هي خيار من الناحية الدينية والشرعية، من الناحية الوطنية، من الناحية السياسية، من حيث الواقع، ضرورة التخلص من الاحتلال هذا في صف المقاومة، إذن فصائل المقاومة اختارت هذا الطريق من هذه الدوافع كلها" (مشعل. 2004)، كما ويرى ان لها تأثير كبير على المجتمع الاسرائيلي بقوله: "، إنه هذه التأثيرات المهمة على المجتمع الإسرائيلية ليس سببها فقط رمي الحجارة والعمليات التقليدية العمليات الاستشهادية بتأثيرها على الأمن، على الاقتصاد، على المعنويات، على تفاصيل الحياة، أهمية العمليات الاستشهادية أنها تصيب كل نواحي المجتمع

الإسرائيلي، وليس فقط تصيب.. العمليات العسكرية التقليدية تصيب الجيش، إنما العمليات الاستشهادية تدخل في خلايا ونسيج المجتمع الإسرائيلية، كل إسرائيلي يصبح مضطرب، وبالمناسبة هذه الحالة هي التي دفعت الصهاينة للانسحاب من جنوب لبنان، إذن هذه نقطة مهمة ينبغي أن نستحضرها في الحديث عن جدوى العمليات الاستشهادية" (مشعل. 2004).

وفي السياق ذاته يرى محمد نزال، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، ان عمليات المقاومة وخصوصا العمليات الاستشهادية استطاعت ضرب الاقتصاد والامن الاسرائيلي، فقد عملت على تعويض نقص السلاح في ايدي الشعب الفلسطيني، الذي لا يملك خيارات كثير امام القوة العسكرية التي يمتلكها الجيش الاسرائيلي، فهو يرى ان هذه العمليات تمثل السلاح الاكثر فاعلية في تكبيد اكبر الخسائر في صفوف الاحتلال (نزال. 2002).

يرى الباحث أن كل اطراف الشعب الفلسطيني تسعى الى انهاء الاحتلال، ولكن كلا له رؤيته واساليبه واجندته الخاصة دون التطلع الى حجم الضرر الذي قد يلحق بالقضية والمجتمع الفلسطيني وهذا ساهم في عدم تحقيق اهداف ومكاسب سياسية للانتفاضة على الشكل المرجو. كما ان تداعيات الاستراتيجية الامريكية الجديدة سابقة الذكر قد زادت من التجاذبات والاختلافات الداخلية على الساحة الفلسطينية فكان لها اثار سلبية على الانتفاضة وصداها في اروقة السياسة الدولية.

ان التناقض في المواقف والتصريحات وعشوائية المقاومة الناتجة عن عدم التنسيق بين الفصائل، كل ذلك مكن الحكومة الاسرائيلية تسويق جرائمها ضد الشعب الفلسطيني وتصويرها على انها تأتي في إطار الدفاع عن النفس مستغلة حالة الانقسام الداخلي الفلسطيني، حتى اصبحت الممارسات الاسرائيلية من قتل واعتقال واجتياح للمناطق مبررة، وتأتي في إطار الدفاع عن النفس ضد ما يسمى الارهاب الفلسطيني.

المطلب الثاني: أهداف الهجمة الاسرائيلية بدعوى محاربة الارهاب.

تعددت التحديات التي اثارها هجمات 11 سبتمبر امام القضية الفلسطينية وعلى رأسها ضم المقاومة الفلسطينية الى قوائم الارهاب الدولي، وهو ما نجحت اسرائيل في تحقيقه الامر الذي افضى الى اعتبار النضال ضد المحتل اربابا خصوصا العمليات الاستشهادية كما اشرت سابقا. كذلك أثر تغير البيئة الإقليمية التي لم تكن في صالح القضية الفلسطينية بسبب التحضيرات الامريكية لاحتلال العراق بعد احتلالها لأفغانستان، وما نجم عنه من ضعف وتفكك عربي. وعلى اثر ذلك كله منحت الحكومة الامريكية رئيس الوزراء الاسرائيلي آرييل شارون الضوء الاخضر لشن حربه ضد الفلسطينيين، فلقد اعتبر ان الجزء الاول من الحرب ضد الارهاب قد اوشك على الانتهاء في افغانستان وان الجزء الثاني منه قد بدأ فعلا في فلسطين (المغربي.2002.ص:60). وبموافقة ضمنية من الادارة الامريكية شن شارون عمليات عسكرية بهدف إعادة احتلال كامل الضفة الغربية وعمل على أضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية وبنائها التحتية عبر استخدام الطائرات والصواريخ في عمليات القصف لمقراتها، بالإضافة الى العقوبات الجماعية والحصار وعزل المدن عن بعضها البعض، كما شنت اسرائيل حرب الاغتيالات السياسية لنشطاء المقاومة من دون محاكمة وهدم البيوت وكل ذلك بهدف تقويض أي حلم بإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وبهذا السياق ترى الصحفية الامريكية تراسي ويلسون من صحيفة لوس انجلوس تايمز بان دوافع شارون من الحملة تحت عنوان (عرفات واتفاقيات أوسلو الضحية الأكبر لشارون)، بقولها: "باستهداف قوة الشرطة بالاعتقال والاذلال المتعمد، يكون شارون قد قوض الركائز الرئيسية للسلطة الفلسطينية، باعتبار أجهزة الأمن تجسد استقلالية الدولة التي يتطلع الفلسطينيون لإقامتها....." (زلوم.2009.ص:379)، أي ان هذه العمليات تهدف الى القضاء على أي فرصة لقيام دولة فلسطينية باعتبار ان القوى الامنية هي ركيزة حيوية لقيام اي دولة وضممان استمرارها وكل ذلك تحت ذريعة محاربة الارهاب. وهذا الوضع افسح المجال لتحقيق شارون لرغبته بإضعاف السلطة ووأد اتفاق اوسلو.

وقد ارتكزت الحملة الشارونية على مرتكزات عدة من اهمها. اولاً: اعطاء الضوء الاخضر للجيش الاسرائيلي للعمل على القضاء على الانتفاضة وتدمير البنية التحتية للفصائل الفلسطينية والقيام بعمليات اغتيالات واسعة لقياداتها السياسيين والعسكريين، ثانياً: تكثيف العمل الاعلامي

والسياسي على الرئيس ياسر عرفات وتحميله مسؤولية العنف واتهام السلطة برعاية العمليات الاستشهادية ودعم وتشجيع كوادر الانتفاضة على استهداف المستوطنين، لتسويق الهجمة العسكرية الاسرائيلية باعتبارها حملة ضد الارهاب، ثالثا: الاعلان عن استعداد اسرائيل للعودة الى المفاوضات بشرط أيقاف الرئيس عرفات العنف واعتقال نشطاء الانتفاضة من كافة الفصائل (العبد الله. 2001). وهذا ما كانت اسرائيل تطمح الى تحقيقه باختصار عمل السلطة الفلسطينية بحراسة اسرائيل دون أي التزام من جانبهم تجاه الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين.

اما على مستوى الاثر الذي تركته هذه الحملة على الاقتصاد الفلسطيني فيشير البعض الى ان هذه الممارسات من اجتياحات للمدن الفلسطينية قد اتت على كل ما تم انجازه في الاراضي الفلسطينية خاصة بسبب حجم الدمار الذي لحق بالبنى التحتية من طرق ومباني وغيرها، فقدّر الدمار الفعلي الى اكثر من 1,3 مليار دولار، كما قدرت الخسائر الاقتصادية بسبب الحصار الاقتصادي والحصار المفروض لغاية شهر 2003/5، الى ما يقارب 11,6 مليار دولار (اشتية. 2003. ص: 53).

تزامنت الهجمة الاسرائيلية مع أيقاف المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية المتعلقة بعملية السلام وهذا ما كانت الحكومة الاسرائيلية تريده لتفرض على الجانب الفلسطيني حلول اقل تكلفة من اوسلو باستخدام سياسة الامر الواقع، وهذا كان احد اهداف العمليات العسكرية الاسرائيلية في المدن الفلسطينية.

المبحث الثالث: مشروع الشرق الاوسط الكبير والقضية الفلسطينية في ظل الحرب ضد الارهاب.

عندما بدأت الولايات المتحدة الحرب ضد الارهاب بعد هجمات سبتمبر وضعت استراتيجية أمنية جديدة، تمثل العمل وفق هذه الاستراتيجية بالتنوع على اساس شقين رئيسيين، الشق الاول تمثل فيما استعرضه الباحث في الفصل السابق وهو الحل العسكري والضغط السياسي. اما الشق الثاني، فيتمثل بالعمل على (اصلاح) الشرق الاوسط على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي وفق المصالح الامريكية، فهذا الاتجاه في الاستراتيجية الامريكية يقوم على ان احد اسباب التطرف في الشرق الاوسط هو عامل غياب الديمقراطية حيث يرى هذا التوجه على وجوب إحداث تغييرات سياسية واقتصادية وثقافية للتغلب على ثقافة التطرف السائدة في الشرق الاوسط (حامد.2009.ص:111). ومن هذا المنطلق أصبح لدى الادارة الامريكية قناعة بضرورة إحداث تغييرات في النظم السياسية العربية التي لا تتصف بالديمقراطية حتى لو اضطرها الى استخدام القوة، في سبيل فرض هيمنة وتبعية أكثر على هذه الدول.

كان من الاثار التي خلفتها هجمات الحادي عشر من سبتمبر جدالا واسعا في دهاليز السياسة في الولايات المتحدة والذي انتج ما يسمى مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي اعلن عنه الرئيس الامريكية جورج بوش، وقد أشار الرئيس الى استراتيجية الاصلاح والديمقراطية التي تعترم الولايات المتحدة نشرها في الشرق الاوسط في خطابه " حال الامة" في فبراير 2003، والتي ارتبطت بالمصالح الامريكية الحيوية في منطقة الشرق الاوسط(حوات.2006.ص:127/115).

طرح نص مشروع الشرق الاوسط الكبير في العن في اجتماع قمة الدول الثماني المنعقد في الولايات المتحدة في يونيو 2004، وقد ارتكز المشروع على تقرير التنمية البشرية لعامي 2002 و 2003، والذين طرحى ثلاث معضلات يعاني منها الوطن العربي وهي، الحرية والمعرفة وتمكين النساء.* تطرق المشروع الى مخاوف الدول الاوروبية من التهديد الذي تواجهها وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية والارهاب بسبب غياب الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في الدول العربية. وفي سبيل اقناعها استعرض نص المشروع مجموعة من الاحصائيات الخطيرة التي تشير الى واقع حالك يسود في الشرق الاوسط، فقد استعرض على سبيل المثال وليس

* انظر ملحق نص مشروع الشرق الاوسط الكبير.

الحرص حجم الدخل المحلي للدول العربية مجتمعة والذي يقل عن دخل اسبانيا لوحدها، ذلك بالإضافة الى حجم البطالة المتفشي وفرص العمل المطلوب استحداثها لشباب العربي. كما استعرض رغبة الشباب العربي للهجرة والذي أشار المشروع الى رغبة اكثر من نصف الشباب العربي للهجرة خصوصا الى الدول الاوروبية، وقد حدد المشروع ثلاث مرتكزات يمكن لدول الثماني العمل عليها في سبيل القيام بعملية اصلاح في الشرق الاوسط وهي تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية.* تعمدت الولايات المتحدة تدويل المشروع من خلال أشراك الدول الصناعية الثمانية رداء للهواجس والمخاوف العربية منه، ومن اجل احكام الطوق على الدول العربية لإذعانها واجبارها بقبول المخطط، ذلك بالإضافة الى رغبتها بتوسيع دائرة القوى الدولية المشاركة في الحرب الامريكية ضد الارهاب (عاكف.2004).

عمدت الولايات المتحدة الى أضافة دول غير عربية في هذا المشروع فنجدها اضافت افغانستان وباكستان وتركيا واسرائيل، وهو ما يتناسب مع اجندتها المتعلقة بالحرب ضد الارهاب، والتي ترى في الإرهاب خطرا حقيقيا على هذا المشروع (شبكة فولتر.2004). وفي نفس السياق يرى الدكتور مصطفى علوي خبير الشؤون السياسية أن مشروع الشرق الاوسط الكبير ليست سوى مشروع لبسط الهيمنة الامريكية وتحقيق مصالحها القومية والتي تلاقت مع المصالح الاسرائيلية، ويرى ان ما يدعوا الى التشكيك بهذا المشروع هو دعوته الى الاصلاح والديمقراطية وحقوق الانسان وفي نفس الوقت يتجاهل معاناة الشعب الفلسطيني والانتهاكات التي تمارس بحقه (محمود. 2004).

يجسد المشروع اجندة اليمين المتطرف في الادارة الامريكية، حيث يهدف الى اعادة صياغة المنطقة وفق المصالح الامريكية الاسرائيلية المشتركة، كما تسعى الولايات المتحدة من خلاله الى حماية اسرائيل بصفقتها الحليف الاستراتيجي وضمان هيمنتها على المنطقة، وهو الامر المراد تحقيقه من دمج اسرائيل في الشرق الاوسط الكبير المعتمز تشكيله ولذلك صنف المشروع اسرائيل بالبلد الحر والديمقراطي الوحيد في المنطقة (الديك. 2004). كما ترمي الولايات المتحدة واسرائيل من هذا المشروع الى شرذمة الهوية العربية والمشروع القومي وفكرة التكامل الاقتصادي العربي وحل أزمتها الاقتصادية (حسين.2005.ص:44). من الجدير الاشارة الى ان المشروع

* انظر ملحق نص مشروع الشرق الاوسط الكبير.

تعامل بشكل انتقائي مع البيانات والاحصائيات الصادرة في تقرير التنمية البشرية العربية، حيث اهل المشروع الاثر الذي خلفه الاحتلال الاسرائيلي والسياسات الامريكية المنحازة لإسرائيل على الدول العربية، كما اهل المشروع الاضرار الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية على التنمية والامن الفلسطيني (الديك. 2004).

جاءت أولى الخطوات من خلال الحديث عن ترويج الديمقراطية في "المناطق الفلسطينية" من خلال ربط المساعدات بمدى التقدم في الإصلاحات وإيجاد قيادة فلسطينية أكثر ديمقراطية (الديك. 2004). ولأهمية القضية الفلسطينية بالنسبة للعرب والعالم الاسلامي ولتأثيرها الكبير عليهما برزت أهمية القيام بإصلاحات في النظام السياسي الفلسطيني حتى تكون مثالا جيدا للديمقراطية يحتذى به ويخدم المصالح الامريكية في المنطقة، كذلك الامر بالنسبة لأهمية اسرائيل كحليف استراتيجي للولايات المتحدة وكونها تحقق مصالحها في المنطقة، وعلى هذه الاسس انطلق مشروع اصلاح السلطة الفلسطينية.(حامد. 2009.ص:111) ويقوم مشروع الاصلاح الامريكي المتوافق مع وجهة النظر الاسرائيلية للسلطة على انشاء قيادة فلسطينية جديدة تحارب الارهاب، وحتى تكون قادرة على ذلك يجب ان تكون ديمقراطية ولذلك عملت الولايات المتحدة على الضغط باتجاه تشكيل حكومة جديدة و اجراء انتخابات تشريعية (قرني. واخرين. 2003.ص:260). لكن اهتمام الحكومة الاسرائيلية منصب في تحقيق هدفين من مشروع الاصلاح الامريكي هدف على المدى القريب المتمثل بانتزاع سيطرة الاجهزة الامنية من يد الرئيس ياسر عرفات، اما الهدف البعيد فيتمثل بإيجاد قيادة سياسية تحل محل الرئيس ياسر عرفات (جقمان. 2004). و يتجسد بداية هذا المشروع بالضغوطات التي مورست على ياسر عرفات من اجل استحداث منصب رئيس الوزراء للتقليص من صلاحياته والعمل على اضعاف نفوذه داخل السلطة الفلسطينية. وبهذا تكون الولايات المتحدة قد اتفقت بشكل كامل مع الموقف الاسرائيلي من الرئيس ياسر عرفات.

لقد جاءت عملية الاصلاحات الداخلية في سياق الحرب على الارهاب حيث اصبحت غطاء وذريعة للتدخل الامريكي في الشؤون الداخلية للدول وفي نظامها السياسي والاقتصادي وحتى التعليمي في سبيل تحقيق المصالح الامريكية والاسرائيلية في المنطقة. وكذلك الحال بالنسبة للفلسطينيين فكانت اسرائيل والولايات المتحدة تطمحان الى ايجاد قيادة سياسة اكثر مرونة واكثر

قابلية للانسياق وراء مشروع القضاء على كل القوى المعادية لهما، وعليه جيء بمشروع الإصلاح لا حبا في نشر الديمقراطية في فلسطين بل كخطوة أخرى في سبيل القضاء على الانتفاضة والحد من قدرات التنظيمات الفلسطينية وتسوية القضية الفلسطينية وفق الرؤيا الاسرائيلية. فلقد جاءت هذه المبادرة للتخلص من الانظمة المعارضة لسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الاوسط، وكانت السلطة الفلسطينية في حينها برئاسة ياسر عرفات احد تلك الانظمة التي يراد التخلص منها، والهدف من ذلك الوصول الى شرق اوسط ينفذ حرفيا ما تطلبه الولايات المتحدة ولا يعترض على سياستها احد.

ويظهر نفاق الرؤية الامريكية الداعية للديمقراطية والاصلاح في السلطة في موقفها من الانتخابات الديمقراطية التي جرت للمجلس التشريعي الفلسطيني في عام 2006 والتي رفضت الولايات المتحدة نتائجها مما أدى الى انقسام فلسطيني داخلي. وهذا أن دل فيدل على أن عملية الإصلاح التي كانت تنادي بها الولايات المتحدة ليست سواء وجه اخر من اوجه الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول في سبيل تحقيق مصالح خاصة.

ولا يمكننا ان ننكر ان مطلب الإصلاح كان حاجة داخلية فلسطينية ومطلبا لمعظم القوى الفلسطينية والتي طالبت بمحاربة الفساد وذلك بتثبيت حكم القانون واستقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية كما طالبت بإحداث تغييرات في بنية النظام السياسي الفلسطيني من خلال إجراء انتخابات تشريعية جديدة (جفمان.2004). وفي سياق ردود الفعل الفلسطينية على مشروع الإصلاحات الداخلية جاء برفض كتائب شهداء الأقصى (فتح)، مشروع الإصلاح الخارجي وفق الاجندة الامريكية الاسرائيلية، وطرحت عملية اصلاح سياسي ومؤسسي وفق المصالح الداخلية للشعب الفلسطيني وضخ دماء جديدة في الاجهزة الفلسطينية ومنظمة التحرير تخدم الانتفاضة والمشروع الوطني الفلسطيني (بدوان، والسهلي.2005.ص:115).

لم يقتصر المشروع الاصلاحى الامريكى للسلطة على البعد السياسى المغلف بأهداف امنية، بل شمل الاصلاح التعليمى كذلك، ولنفس الهدف وهو محاربة الارهاب الفلسطينى على حد زعمهم. اعتبرت الادارة الامريكىة والكونغرس المنهاج التعليمى الفلسطينى محرض على الارهاب ويقوض التعايش السلمى مع اسرائيل، فاعتمدت استراتيجىة تقوم على تغيير المناهج وخصوصا تلك التى تنظر الى اسرائيل كعدو يجب محوه، كما وركزت على محو الافكار التى تحرض على مقاومة

الاحتلال، والهدف من ذلك ايجاد ثقافة جديدة في المجتمع الفلسطيني تهدف الى تدعيم افكار المهادنة والتعايش السلمي مع اسرائيل (حامد.2009.ص:138). كما ان احد اهداف مشروع الشرق الاوسط الكبير الحقيقية هو دمج اسرائيل في المنطقة لتصبح احد مكوناتها التي لا تستغني عنها ولقد ارادت الولايات المتحدة لإسرائيل دمجا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، لان اسرائيل ما زالت تعتبر جسما غريبا عن المنطقة.

الخلاصة:

عملت الحملة الامريكية ضد الارهاب الى تقوية التنسيق الاستراتيجي في العلاقات الاسرائيلية الامريكية وهو ما جاء على حساب القضية الفلسطينية على الساحة الدولية والاقليمية. فقد تبنت الولايات المتحدة الموقف الاسرائيلي باعتبار المقاومة الفلسطينية ارهابا، وتماشت معها في عملياتها العسكرية ضد الفلسطينيين على اساس ان ذلك يأتي في إطار دفاع اسرائيل عن نفسها. أما على الصعيد العربي فقد اصبحت الدول العربية اكثر خضوعا وانسياقا للهيمنة الامريكية فلم تتعدى ردود فعلهم على بيانات الشجب والادانة.

اضحت القضية الفلسطينية ضحية احداث سبتمبر 2001 بفعل السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة على اثر هذه الهجمات. وذلك لما ترتب على هذه السياسية من اثار المت بالقضية الفلسطينية دوليا وعربيا، واستغلتها واسرائيل على احسن وجه وذلك بدعم من اللوبي الصهيوني وحلفائهم في الولايات المتحدة وهو ما كان له اثره السلبي على التنظيمات الفلسطينية. كما كان لهذه السياسة اثرها السلبي ايضا على علاقة السلطة الفلسطينية بالتنظيمات والفصائل الفلسطينية بحيث ازداد اختلاف الرؤى بينها في ايجاد اساليب المقاومة ومكانها وزمانها الامر الذي شكل عقبة امام تشكيل استراتيجية فلسطينية موحدة لمقاومة الاحتلال الاسرائيلي.

كذلك كانت القضية الفلسطينية حاضرة في مشاريع الولايات الامريكية الاصلاحية، حيث عملت الولايات المتحدة على اصلاح السلطة الفلسطينية وفق مصالحها ومصالح اسرائيل ولم تكن تهدف الى اصلاح حقيقي يخدم الشعب الفلسطيني. فكان هدف الاصلاح انشاء قيادة فلسطينية تعمل على حماية اسرائيل وتكبح التنظيمات الفلسطينية.

الفصل الخامس:

الخاتمة:

النتائج:

الفصل الخامس: الخاتمة

الخاتمة:

لقد استخدمت الولايات المتحدة أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، لشن مجموعة من الحروب لتحقيق مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية. واستطاعت استغلال هذه الأحداث للحصول على أكبر دعم وتأييد دولي لسياستها وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة الحرب ضد الإرهاب. فالحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق أهم الأمثلة على تسرير الولايات المتحدة بما يسمى مكافحة الإرهاب للتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية لما تتمتع به البلدين من مواقع استراتيجية مهمة بالإضافة إلى أبار النفط التي تعتبر من أهم مصادر الطاقة. لقد اعتمدت الولايات المتحدة في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية على تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية بالاعتماد على قوتها العسكرية وهذا ما يعتبر تجسيداً للنظرية الواقعية والتي تفسر العلاقات الدولية على مبدأ القوة والمصلحة.

كما أن لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الدور الكبير في التأثير على الاستراتيجية الأمنية والسياسية والعسكرية لإداره الرئيس جورج بوش، حيث استغل اللوبي الصهيوني بالتعاون مع المحافظين الجدد هذا التحول لتوسيع الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية. وقد توافقت النظرة الأمريكية والإسرائيلية تجاه المقاومة الفلسطينية التي وضعت منظماتها في قوائم الإرهاب الدولي، ومورست عليها شتى أنواع الضغط والتشويه. أن العلاقة الأمريكية الإسرائيلية فريدة من حيث متانتها واستراتيجيتها فلقد تجاوزت علاقة المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة ويعود هذا التقارب وفق النظرية البنوية إلى وجود نوع من التقارب في الهوية الثقافية والحضارية بين شعوب البلدين وهو ما ترتب عليه نتائج سلبية على القضية الفلسطينية. وكما أن التقارب الحضاري والثقافي الموجود بين الولايات المتحدة وإسرائيل ساهم في توطيد علاقتهما كذلك لعب عامل توافقهما وتعاونهما في الجانب الاقتصادي والتجارة الحرة في أرساء مزيد من التقارب في علاقتهما المميزة، وهذا ما تعتبره النظرية الليبرالية أحد عوامل تقارب وتفاهم الشعوب فيما بينها.

إن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال فكر المحافظين الجدد وضعت استراتيجية أكثر صرامة في سبيل تحقيق أهداف السياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط بعد هجمات الحادي عشر

من سبتمبر 2001، خصوصا من حيث المحافظة على أمن اسرائيل وتفوقها العسكري والاقتصادي والسياسي وهو ما جاء على حساب القضية الفلسطينية، وبناء عليه نكون قد تحققنا من فرضيات الدراسة في أن تلاقي المصالح المشتركة للولايات المتحدة واسرائيل في سياسة الحرب ضد الارهاب ادى الى تراجع الدعم للحقوق السياسية والكفاحية للشعب الفلسطيني وهو ما ادى الى ايقاف عملية السلام. في حين أثرت سياسة الحرب ضد الارهاب الامريكية على الساحة الداخلية الفلسطينية ايضا فلقد ادت هذه السياسة الى ازدياد الخلاف والانقسام الفلسطيني حول اساليب المقاومة ومكانها وزمانها.

تبين لنا من خلال هذه الدراسة انه تم التعامل مع اسئلة واهداف الدراسة جميعها من حيث التعرض لتعريف الارهاب من وجهة نظر عدة دول على رأسها الولايات المتحدة. هذا وقد تم استعراض جهود الولايات المتحدة في محاربة الارهاب وفق استراتيجياتها الامنية والسياسية بعد هجمات سبتمبر، واستعراض المحاولات الاسرائيلية للاستفادة منها. ذلك بالإضافة الى الاثر السلبي الذي خلفته حملة الولايات المتحدة ضد الارهاب على القضية الفلسطينية دوليا واقليميا وداخليا، كذلك استعرض الباحث تفاصيل مشروع الشرق الاوسط الكبير وعلاقته بإصلاح السلطة الفلسطينية.

من خلال مراحل الدراسة بدءا بدراسة المواقف المختلفة من مفهوم الارهاب ومرورا باستراتيجيات الحرب ضد الارهاب والتوظيف الاسرائيلي لها وانتهاء بتأثير هذه السياسة على القضية الفلسطينية، توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج نستعرضها كالتالي:

النتائج:

1. أن عدم التوصل الى مفهوم محدد لمصطلح الارهاب يرجع الى ارتباطه بالبيئة الاجتماعية والسياسية المختلفة من دولة لأخرى واختلاف مصالح هذه الدول.
2. تعمدت الولايات المتحدة عدم تحديد موقف واضح وصريح من مفهوم الارهاب وذلك لإضفاء نوعا من المرونة في سياستها ومواقفها الخارجية وفق مصالحها.

3. تبين من خلال مراجعة السياق التاريخي الذي يناقش ظاهرة الارهاب كمصطلح سياسي في العصر الحديث أن هذه الظاهرة ظهرت في اوروبا وبالتحديد في عهد الثورة الفرنسية والثورة البلشفية في روسيا.
4. أن عدم تحديد تعريف لمصطلح الارهاب فلسطينيا قد ساهم _ بالإضافة الى امور اخرى_ في عدم الاتفاق على رؤية واستراتيجية موحدة لمقاومة الاحتلال بين الفصائل الفلسطينية.
5. وظفت الولايات المتحدة احداث الحادي عشر من سبتمبر باستخدام ذريعة الحرب ضد الارهاب العالمي لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية في انحاء العالم.
6. تبني بعض المفاهيم القديمة الجديدة في حقل العلاقات الدولية مثل الحرب الوقائية والحرب الاستباقية.
7. تركت احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 اثارا على سياسات الولايات المتحدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، من حيث القوانين المتعلقة بالأمن الداخلي كذلك مجموعة الاجراءات والتغييرات التي احدثتها الهجمات على سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية.
8. تتميز العلاقة بين الولايات المتحدة واسرائيل بطابع فريد من حيث قوتها ومتانتها في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية.
9. ادت الحرب ضد الارهاب الامريكية لزيادة وتيرة المساندة الامريكية لإسرائيل في المحافل الدولية، وتبنت الولايات المتحدة موقف اسرائيل بشكل شبه كامل من القضية الفلسطينية والرئيس ياسر عرفات.
10. يرى الباحث ان القضية الفلسطينية من اكبر الخاسرين من جراء هجمات سبتمبر وما تلاها من حرب ضد الارهاب بسبب التغير الحاد في مسار السياسة الامريكية تجاه الشرق الاوسط، والتوظيف الاسرائيلي المنهج والبارع لهذه السياسة.
11. مارست الولايات المتحدة ضغوطا مباشرة على السلطة الفلسطينية لأجراء اصلاحات وتغييرات ادارية وامنية في اطار سياسات الحرب ضد الارهاب.
12. ان عدم قدرة الفلسطينيين سلطة وتنظيمات على اتباع وانتهاج استراتيجية جديدة تراعي التطورات الجديدة اوقعهم ضحية للترويج الاعلامي الاسرائيلي والامريكي الذي ركز

باستمرار على وصف المقاومة الفلسطينية بالإرهاب وهذا ما عمل على اعطاء اسرائيل الفرصة لتصعيد عدوانها وتبرير هجمتها على انها جزء من الحرب الدولية ضد الارهاب. 13. انعكست الكثير من الآثار السلبية على المقاومة الفلسطينية جراء الحرب ضد الارهاب التي لم تفرق بين المقاومة المشروعة والارهاب والتي كان من نتائجها إصاق تهمة الارهاب بها الذي قادته كل من اسرائيل والولايات المتحدة مما احدث خلافا حادا في الاوساط الفلسطينية المختلفة حول اساليب المقاومة والانتفاضة خصوصا العمليات الاستشهادية داخل المدن الاسرائيلية حال ذلك دون توصل المقاومة الفلسطينية الى اعتماد استراتيجية موحدة حول الطريقة المثلى للمقاومة في ظل المتغيرات الدولية.

الدروس المستفادة:

- ضرورة الاستمرار في محاولة وضع تعريف محدد للإرهاب لمنع تسويقه وفق مصالح الدول الكبرى وذلك من خلال اتفاق المجتمع الدولي على هذا التعريف الجامع والشامل، ومن ثم وضع اجراءات لمكافحته وفقا لتعريف المتفق عليه.
- من الضروري العمل على تكوين استراتيجية فلسطينية تشمل العمل السياسي والعسكري متفق عليها من قبل السلطة والفصائل ومنظمة التحرير وذلك حتى يؤتي النضال الفلسطيني أوكله.
- العمل على تحديد الموقف الفلسطيني الرسمي من مفهوم الارهاب وهذا من شأنه المساعدة في وضع رؤية فلسطينية موحدة لمقاومة الاحتلال واستخدام الاساليب والمكان والزمان الانسب لهذه المقاومة.
- العمل على استغلال أمثل لوسائل الاعلام الدولية والعربية في فضح الممارسات الاسرائيلية ونقل الحقيقة للعالم بهدف استقطاب الرأي العام العالمي، والحد من تأثير وسائل الاعلام الاسرائيلية التي تحاول لصق تهمة الارهاب بالمقاومة الفلسطينية.
- القيام بحملة دبلوماسية شاملة عبر السفارات الفلسطينية في العالم هدفها ربط المقاومة الفلسطينية بالنضال المشروع من اجل الحرية وتقرير المصير المكفولان من الشرعية الدولية والقانون الدولي.

- تحديد قرارات الشرعية الدولية كمرجعية لحل الصراع العربي الاسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية.
- القيام بعملية اصلاح داخلي في مفاصل المؤسسات الرسمية الفلسطينية وفق اجندة وطنية لا تخضع لأي ضغوطات خارجية.

قائمة المصادر والمراجع:

- القران الكريم.
- ابو خليل، اسعد. (2003). الحرب الامريكية الجديدة ضد الارهاب: من قسم العالم الى فسطاطين. بيروت: دار الآداب.
- ابو غضة، زكي علي السيد. (2002). الارهاب في اليهودية والمسيحية والاسلام والسياسات المعاصرة. دم، دن.
- إثنيه، محمد. (2003). آثار الحرب الأمريكية على العراق دوليا اقليميا ومحليا، وقائع المؤتمر الدولي الثامن 2003/6/1_5/30، اوراق ومداخلات نخبة من المفكرين والاكاديميين الدوليين والعرب والفلسطينيين. ط1. بيرزيت: معهد ابراهيم ابو لغد للدراسات الدولية.
- اعمال ندوة مكافحة الارهاب، مكافحة الارهاب.(1999). الرياض: اكااديمية نايف العربية للعلوم الامنية.
- الاقداحي، هشام محمود. (2012). اللوبي وجماعات الضغط السياسي "صراع المصالح والنفوذ والمال". الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- إيان شابيرو، إيان. (2012). نظرية الاحتواء ما وراء الحرب على الارهاب. ط1. بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.
- بتراس، جايمس. (2007). سطوة اسرائيل في الولايات المتحدة، حسان البستاني. ط1. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- بدوان، علي و السهلي، نبيل. (2005). حركة فتح من العاصفة الى كتائب الاقصى. ط1. دمشق: الاوائل للنشر والتوزيع.
- بدوان، علي. (2002). الانتفاضة حرب الاستقلال الفلسطينية. ط1. دمشق: المنارة.

- بريماكوف، افغيني. (2006). العالم بعد 11 ايلول، احمد الهاشم. ط1. دمشق: دار المدى للثقافة والنشر.
- بيضون، احمد، و الحص، سليم واخرين. (2002). العرب والعالم بعد 11 ايلول/سبتمبر. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- تاونزير، تشارلز. (2014). الارهاب: مقدمة قصيرا جدا، محمد طنطاوي. ط1. القاهرة: هنداوي للتعليم والثقافة.
- تشومسكي، نعوم و فينكلشتاين، نورمان واخرين. (2003). العولمة والارهاب حرب امريكا على العالم"السياسة الخارجية الامريكية واسرائيل"، حمزة المزينى. ط1. القاهرة: عربية للطباعة والنشر.
- التل، احمد يوسف. (1998). الارهاب في العالمين العربي والغربي. ط1. عمان: دار المطبوعات والنشر.
- جندي، عبد الناصر. (2007). التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. ط1. الجزائر: دار الخلدونية.
- حامد، قصي احمد. (2009). الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين: ولاية الرئيس جورج بوش الابن. ط1. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- حسين، غازي. (2005). الشرق الاوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الامريكية. دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب.
- حوات، محمد علي. (2006). العرب وأمريكا: من الشرق أوسطية الى الشرق الاوسط الكبير. ط1. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- الخنساء، مي صبحي. (2007). ولادة اللقيط الارهاب الصهيوني_الامريكي وخيانة حكام العرب. بيروت: مركز باحث للدراسات.
- زلوم، عبد الحي. (2009). أمريكا إسرائيل الكبرى: إسرائيل أمريكا الصغرى التاريخ الحقيقي لأمريكا في العالم العربي. ط1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- السروجي، احمد خدام. (2006). الارهاب في مفهومه الجديد. دم، دن.
- سعيد، ادوارد. (2004). اسرائيل_العراق_الولايات المتحدة. ط1. بيروت: دار الآداب للنشر والتوزيع.

- سلمان، طلال. (2004). سقوط النظام العربي من فلسطين الى العراق: مقالات مختارة، 2002_2003. دن: دار الفارابي.
- سويران، احمد حسين. (2005). الارهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية. دمشق: منشورات الحلبي الحقوقية.
- الشاهر، شاهر اسماعيل. (2009). أولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد أحداث 1 أيلول 2001. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.
- الشاوش، خليفة عبد السلام. (2008). الارهاب والعلاقات العربية الغربية. ط1. عمان: دار جرير.
- شلبي، سعيد شاكر. (2013). الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط خلال ادارة الرئيس بارك أوباما. ط1. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- صورية، عباسة دربال. (2012). السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي في ظل النظام الدولي الجديد. ط1. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- عاروري، نصير حسن. (2007). أمريكا الخصم والحكم: دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- العريمي، مشهور بخيت. (2009). الشرعية الدولية لمكافحة الارهاب. ط1. عمان: دار الثقافة.
- العقابي، علي عودة. (2010). العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات. دم: دن.
- العميري، محمد بن عبدالله. (2004). موقف الاسلام من الارهاب. ط1. الرياض: جامعة الامير نايف العربية للعلوم الامنية.
- عوض، ميخائيل و العبد الله، حميد. (2003). الانتفاضة تحرير فلسطين امر راهن. ط1. بيروت: دن.
- غريفيش، مارتن و اوكالاها، تيري. (2002). المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية. ط1. دبي: مركز الخليج للابحاث.
- الفتلاوي، سهيل حسين. (2011). الارهاب الدولي وشرعية المقاومة، ط2. عمان: دار الثقافة.

- فرج، هدى. (2009). الارهاب الحصان الخاسر لأمريكا وإسرائيل. الاسكندرية: المكتب العربي الحديث.
- قرني، بهجت، و حمودة، عبد العزيز واخرين. (2003). صناعة الكراهية في العلاقات العربية الامريكية. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- قمة انتفاضة القدس. (2000). مؤتمر القمة العربية غير العادي. القاهرة: مركز زايد للتنسيق والمتابعة. 21_22 أكتوبر 2000.
- كاطع، غسان صبري. (2011). الجهود العربية لمكافحة جريمة الارهاب. ط1. عمان: دار الثقافة.
- كالينيكوس، أليكس. (د.ت). الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الامريكية. دم: مركز الدراسات الاشتراكية.
- كيله، سلامة. (2003). ما بعد الحادي عشر من ايلول : عصر الإمبراطورية الجديدة. دمشق: دار التكوين للنشر والتوزيع.
- اللدواي، مصطفى يوسف. (2007). الإرهاب الصهيوني عقيدة مجتمع وتاريخ دولة. ط1. بيروت: دار الهادي.
- لكريني، ادريس. (2005). التدايعات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر: من غزو افغانستان الى احتلال العراق. صباح القصير. ط1. مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية.
- م.شارب، جيريمي. (2012). المساعدات الخارجية الامريكية لإسرائيل 12 آذار/مارس 2012، نسرين ناضر، ط1. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- محفوظ، عصام. (2003). الارهاب بين السلام والإسلام. ط1. بيروت: دار الفارابي.
- المخادمي، عبد القادر زريق. (2005). مشروع الشرق الاوسط الكبير: الحقائق والاهداف والتدايعات. ط1. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- مساعد، كمال. (2004). الحرب الوقائية الامريكية ومنظومة البنتاغون العسكرية والتكنولوجيا، بيروت: م.ن.
- المصري، غسان. (2004). الارهاب في السياسات الامريكية والاسرائيلية، ط1. نابلس: م ن.

- المغربي، فؤاد. (2002). سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية: تعقيب وحوار مجموعة من المختصين. ط1. رام الله: مؤسسة الناشر للدعاية والاعلان.
- النحال، محمد سلامة. (2009). الحرب ضد الارهاب: تداعيات تفجيرات نيويورك وواشنطن وانعكاساتها الاقليمية والدولية. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- النمورة، محمود طالب خليل. (2006). الغرب والاسلام وفلسطين: حقوق تاريخية وصراع حضارات ام استعمار وصراع مصالح. الخليل: دن.
- نويز، جيمس. (2005). الحرب الامريكية على الارهاب وأثرها على العلاقات الامريكية_العربية. ط1. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- هيكل، محمد حسنين. (2003). كراهية تحت الجلد: اسرائيل عقدة العلاقات العربية الامريكية. ط1. القاهرة: دار الشروق.
- الياسري، ياسين طاهر. (2011). مكافحة الارهاب في الاستراتيجية الامريكية: رؤية قانونية تحليلية. ط1. عمان: دار الثقافة.

الموسوعات:

- الموسوعة الفلسفية العربية (المجلد الثاني/القسم الثاني).

الرسائل العلمية:

- الحموز، سميرة فخري. (2009). العمليات التفجيرية وأثرها على انتفاضة الاقصى. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بيرزيت. فلسطين.

المواقع الالكترونية:

- السلمي، عبد الرحيم صمايل. (2003) الليبرالية نشأتها وتطورها ومجالاتها . الموقع الالكتروني:

<http://www.islamtoday.net/bohooth/artshow-86-2515.htm>

2015/9/15

- عرسال، علي عقلة. (2012). مقارنة تعريف للإرهاب. الموقع الالكتروني:

2015/9/20 <http://paltoday.ps/ar/post/150741>

- الحمد، جواد.(2010). أمريكا وإسرائيل، تحالف استراتيجي وأزمات تكتيكية. الموقع الإلكتروني:
2015/10/2 <http://www.mesc.com.jo/OurVision/2009/10.html>
- آيزنشتات ،مايكل . و بولوك، ديفيد. (2012). اختبار الثروات: كيف تستفيد الولايات المتحدة من تحالفها مع إسرائيل. الموقع الإلكتروني:
2015/9/19 <http://www.washingtoninstitute.org>
- مجلة فلسطين المسلمة. (2006) عدد كانون الاول (ديسمبر). الدعم العسكري الأمريكي للكيان الصهيوني: أرقام ووقائع وأنواع الأسلحة وأسماء الشركات والمسؤولين. الموقع الإلكتروني:
2015/9/28 <http://www.alzaytouna.net/permalink/5062.html>
- نوفل، ممدوح. (2005). عرفات لاعب سياسي في الحقل الداخلي. الموقع الإلكتروني:
2015/10/10 <http://www.mnofal.ps/printable/?nb=530>
- الجرياي، علي. (2005). حركة حماس ومواءمة السياسات. موقع شبكة الانترنت للاعلام العربي "amin". الموقع الإلكتروني:
2015/11/20 <http://www.amin.org/articles.php?t=opinion&id=3933>
- العبد الله، علي. (2001). مواقف الأطراف من انتفاضة الأقصى. موقع الجزيرة الاخباري. الموقع الإلكتروني.
<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/e969eea2-4460-4636-b701-57a346f5ef2f>
2015/11/29
- المقادمة، ابراهيم. (2002). متى توقف حماس عملياتها الاستشهادية. الموقع الإلكتروني:
<http://alarabnews.com/alshaab/GIF/13-09-2002/Palestine4.htm>
2015/11/11 [2015/11/17](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/e969eea2-4460-4636-b701-57a346f5ef2f)
- جقمان، جورج. (2004). الاصلاح وجداول الاعمال المختلفة في فلسطين. الموقع الإلكتروني:

<http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=1319&Category1>

2015/11/10 [d=2](#)

- كياتي، ماجد. (2002). الانتفاضة والمقاومة والعمليات الاستشهادية: التأثيرات والإشكاليات. الموقع الإلكتروني.

<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf/abstract/35296>

2015/11/15

- نوفل، ممدوح، (2003). هل يتفق الفلسطينيون على خطة انقاذ وطني. الموقع الإلكتروني:

2015/11/5 <http://www.mnofal.ps/ar/2003/11>

- عبد الوهاب، ايمن السيد. (2002). التقرير الاستراتيجي العربي 2001. الموقع الإلكتروني.

<http://www.ahram.org.eg/Archive/2002/6/18/FILE1.HTM>

2015/11/3

- نوفل، ممدوح. (2002). الوضع الميداني تجاوز المناشدات الفلسطينية والمبادرات الامريكية. الموقع الإلكتروني:

2015/11/4 <http://www.mnofal.ps/ar/2002/06>

- مشعل، خالد. (2004). الظاهرة الاستشهادية، الجزيرة. الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/programs/opendialogue/2004/6/4>

2015/11/3

- الديك، داوود. (2004). مقاربات. الصراع على الشرق الأوسط. الموقع الإلكتروني:

2015/11/10 <http://www.mokarabat.com/s1649.htm>

- عاكف، محمد مهدي. (2004). مشروع (الشرق الأوسط الكبير) ورؤيتنا للإصلاح. الموقع الإلكتروني:

2015/10/28 = <http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title>

- شبكة فولتير . (2004). الاحتلال الديمقراطي: بوش يخترع الشرق الأوسط الكبير .
الموقع الالكتروني:
2015/11/11 <http://www.voltairenet.org/article90101.html>
- عيسى، حنا. (2012). الارهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي. الموقع
الالكتروني:
[http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=14100&Categor](http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=14100&CategoryId=2)
2015/12/7 [yld=2](http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=14100&CategoryId=2)
- الموسوعة الفلسطينية. (2003). الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني. الموقع
الالكتروني: <http://www.palestinapedia.net> 2015/12/8
- حمدان، محمد عز الدين مصطفى . (2007). حركات النضال الوطني التحرري في
الاتفاقيات الدولية. المركز الديمقراطي العربي. الموقع الالكتروني:
2015/12/7 <http://democraticac.de/?p=23007>
- محمود، علي. (2004). مشروع "الشرق الأوسط الكبير" يهدف لوضع العرب تحت
الوصاية الامريكية. مكتب اليوم. الموقع الالكتروني:
2015/12/28 <http://www.alyaum.com/article/1153616>
- نزال، محمد. (2002). العمليات الاستشهادية. الجزيرة. الموقع الالكتروني:
<http://www.aljazeera.net/programs/opposite-direction/2004/6/3>
2015/12/27
- مكي، عماد. (2006). تحالف الصهيونية المسيحية مع المحافظين الجدد. الجزيرة.
الموقع الالكتروني.
[http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/de192268-cbe4-](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/de192268-cbe4-4c74-9797-d7ae118a4bd1)
2015/12/30 [4c74-9797-d7ae118a4bd1](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/de192268-cbe4-4c74-9797-d7ae118a4bd1)
- مكي، عماد. (2007). المحافظون الجدد والمتدينون الصهاينة.. تحالف يضع الكيان
فوق الجميع. الموقع الالكتروني:

- العيد، سليمان بن قاسم بن محمد. (2008). الصهيونية المسيحية. الموقع الالكتروني:
2015/12/31 [/http://www.alukah.net/culture/0/18754](http://www.alukah.net/culture/0/18754)
- عبد المجيد، مروة محمد عبد الحميد. (2015). التغيير والاستمرار في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر.المركز الديمقراطي العربي. الموقع الالكتروني:
ياسر، صالح.(2007). بعض معالم التحولات في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر 2001 . الحوار المتمدن-العدد: 2036. الموقع الالكتروني:
- ياسر، صالح. (2013). 12 عاما على أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها. الموقع الالكتروني: <http://www.iraqicp.com/index.php/sections/objekt/4629-12-11-2001-1-7>
- HODARI. (2013). بحث في الاستراتيجية، المفهوم و النظرية. 'التحليلات العسكرية و الإستراتيجية'. الموقع الالكتروني:
[/http://army-tech.net/forum/index.php?threads](http://army-tech.net/forum/index.php?threads)
- يوسف، خالد. (2006). تغيرات الاستراتيجية والجغرافيا النووية العالمية. الموقع الالكتروني: <http://www.almoslim.net/node/85804>
- عباس. فيصل احمد. (2015). استراتيجية الاحتواء.. هي الاستراتيجية الأمريكية الرئيسية في فترة الحرب الباردة. الموقع الالكتروني:
[-http://mod.gov.sd/index.php/section-blog/81](http://mod.gov.sd/index.php/section-blog/81)
- عبد الحليم، احمد. (1998). من "الاحتواء المزدوج" الى "الاحتواء الشامل". الاستراتيجية الاميركية الجديدة في الشرق الاوسط. الموقع الالكتروني:

http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/1998

2016/3/19 //6/3

- عباس، فيصل احمد. (2014). استراتيجية الرد الشامل. الموقع الالكتروني:

2016/3/22 <http://mod.gov.sd/index.php/section-blog/81>

- أديب،خلود. (2011). الشرعية الدولية والقانون الدولي. الموقع الالكتروني:

http://alazmenah.com/?page=show_det&category_id=9&id=29291

2016/3/15

- الجزيرة. (2014). الحزب الديمقراطي الأميركي. الموقع الالكتروني:

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/201>

.2016/4/5 /4/11/27

- الفقي، احمد. (2014). من الأكثر عُنفًا إدارة الحزب الديمقراطي أم الجمهوري؟

الموقع الالكتروني: <http://www.sasapost.com/american-wars->

[republic-and-democratic-parties](http://www.sasapost.com/american-wars-republic-and-democratic-parties)

- ديل، جاكسون. (2006). الحزب "الديمقراطي" الأميركي... أجندة مختطفة وخطة

جديدة. الموقع الالكتروني:

<http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/172.htm>

.2016/4/1

- ملكاوي، لينة. (2012). أوجه الاختلاف بين البرنامجين السياسيين للحزبين الجمهوري

والديمقراطي. الموقع الالكتروني:

[http://www.alhurra.com/content/differences-between-](http://www.alhurra.com/content/differences-between-democratic-republican-party-platforms/212953.html#ixzz47zIbfnDv)

[democratic-republican-party-](http://www.alhurra.com/content/differences-between-democratic-republican-party-platforms/212953.html#ixzz47zIbfnDv)

[platforms/212953.html#ixzz47zIbfnDv](http://www.alhurra.com/content/differences-between-democratic-republican-party-platforms/212953.html#ixzz47zIbfnDv)

الملاحق:

ملحق: رقم 1.

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

صدرت الاتفاقية بقرار من مجلسي وزراء العدل والداخلية العرب في اجتماعهما المشترك الذي عقد بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 1998/4/22 - تاريخ بدء النفاذ: 7 أيار/مايو 1999، وفقا للمادة 40

الديباجة

إن الدول العربية الموقعة:

رغبة في تعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة الجرائم الإرهابية، التي تهدد أمن الأمة العربية واستقرارها، وتشكل خطرا على مصالحها الحيوية.

والتزاما بالمبادئ الأخلاقية والدينية السامية، ولا سيما أحكام الشريعة الإسلامية، وكذا بالتراث الإنساني للأمة العربية التي تنبذ كل أشكال العنف والإرهاب، وتدعو إلى حماية حقوق الإنسان، وهى الأحكام التي تتماشى معها مبادئ القانون الدولي وأسسها التي قامت على تعاون الشعوب من أجل إقامة السلام.

والتزاما بميثاق جامعة الدول العربية وميثاق هيئة الأمم المتحدة، وجميع العهود والمواثيق الدولية الأخرى التي تكون الدول المتعاقدة في هذه الاتفاقية طرفا فيها.

وتأكيدا على حق الشعوب في الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل تحرير أراضيها، والحصول على حقها في تقرير مصيرها واستقلالها، وبما يحافظ على الوحدة الترابية لكل بلد عربي، وذلك كله وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق وقرارات الأمم المتحدة.

قد اتفقت على عقد الاتفاقية، داعية كل دولة عربية لم تشارك في إبرامها إلى الانضمام إليها.

الباب الأول: تعاريف وأحكام عامة.

المادة الأولى:

يقصد بالمصطلحات التالية التعريف المبين إزاء كل منها:

1- الدولة المتعاقدة:

كل دولة عضو في جامعة الدول العربية صدقت على هذه الاتفاقية، وأودعت وثائق تصديقها لدى الأمانة العامة للجامعة.

2- الإرهاب:

كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.

3- الجريمة الإرهابية:

هي أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي، كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية، عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها:

(أ) اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة

بتاريخ 1963/9/14م.

(ب) اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ

1970/12/16م.

(ج) اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران

المدني والموقعة في 1971/9/23 والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال 1984/5/10م.

(د) اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاينة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة في 14/12/1973م.

(هـ) اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في 17/12/1979م.

(و) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1983م، ما تعلق منها بالقرصنة البحرية.

المادة الثانية:

(أ) لا تعد جريمة، حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير، وفقا لمبادئ القانون الدولي، ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية.

(ب) لا تعد أي من الجرائم الإرهابية المشار إليها في المادة السابقة من الجرائم السياسية. وفي تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، لا تعد من الجرائم السياسية- ولو كانت بدافع سياسي- الجرائم الآتية:

1- التعدي على ملوك ورؤساء الدول المتعاقدة والحكام وزوجاتهم أو أصولهم أو فروعهم.

2- التعدي على أولياء العهد، أو نواب رؤساء الدول، أو رؤساء الحكومات، أو الوزراء في أي من الدول المتعاقدة.

3- التعدي على الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم السفراء والدبلوماسيون في الدول المتعاقدة أو المعتمدون لديها.

4- القتل العمد والسرققة المصحوبة بإكراه ضد الأفراد أو السلطات أو وسائل النقل والمواصلات.

5- أعمال التخريب والإتلاف للممتلكات العامة والممتلكات المخصصة لخدمة عامة حتى ولو كانت مملوكة لدولة أخرى من الدول المتعاقدة.

6- جرائم تصنيع أو تهريب أو حيازة الأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات أو غيرها من المواد التي تعد لارتكاب جرائم إرهابية.

ملحق: رقم 2.

نص مشروع الشرق الاوسط الكبير

فيما يلي نص مشروع "الشرق الاوسط الكبير" الامريكي المقدم الى قمة الثماني المنعقد في الولايات المتحدة في يونيو 2004.

يمثل " الشرق الاوسط الكبير" تحديا وفرصة فريدة للمجتمع الدولي. وساهمت " النواقص" الثلاثة التي حددها الكتاب العرب لتقريرى الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002-2003_ الحرية، المعرفة، تمكين النساء_ في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة ال8. وطالما تزايد عدد الافراد المحرومين من حقوقهم السياسة والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والارهاب والجريمة الدولية والهجرة غير الشرعية. إن الاحصائيات التي تصف الوضع الحالي في " الشرق الاوسط الكبير" مروعة.(1).

_مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية ال22 هو اقل من نظيره في أسبانيا.

_حوالي 40% من العرب البالغين _65 مليون شخص_ أميون وتشكل النساء ثلثي العدد.

_سيدخل أكثر من 50 مليوناً من الشباب سوق العمل بحلول 2010، وسيدخلها 100 مليون بحلول 2020. وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن 6 ملايين وظيفة جديدة لامتناس هؤلاء الوافدين الجدد الى سوق العمل.

_إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ معدل البطالة في المنطقة 25 مليون بحلول 2010.

_يعيش ثلث المنطقة على أقل من دولارين في اليوم. ولتحسين مستويات المعيشة، يجب ان يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون 3% الى 6% على الاقل.

_في إمكان 6,1% فقط من السكان استخدام الانترنت، وهو رقم اقل مما هو عليه في أي منطقة في العالم، بما في ذلك بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

_ لا تشغل النساء سوى 5,3% فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية بالمقارنة على سبيل المثال، مع 4,8% في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

_ عبر 51% من الشباب العرب الأكبر سنا عن رغبتهم في الهجرة الى بلدان اخرى، وفقا لتقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الاوروبية.

وتعكس هذه الاحصائيات أن المنطقة تقف عند مفترق طرق. ويمكن للشرق الاوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقرين الى مستويات لاثقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية. وسيمثل ذلك تهديدا مباشرا لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة ال8.

البديل هو الطريق الى الاصلاح. ويمثل تقريرا التنمية البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الاوسط الكبير. وهي نداءات يرددها نشطاء واكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة. وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الاوسط الكبير بالفعل لهذه النداءات واتخذوا خطوات في اتجاه الاصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وأيدت بلدان مجموعة ال8، بدورها، هذه الجهود بمادراتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط. وتبين "الشراكة الاوروبية المتوسطية"، " ومبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الاوسط" وجهود إعادة الاعمار المتعددة الأطراف في افغانستان والعراق التزام مجموعة ال8 بالإصلاح في المنطقة.

إن التغييرات الديموغرافية المشار اليها أعلاه، وتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين، ونشوء نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة، بمجموعها، تتيح لمجموعة ال8 فرصة تاريخية. وينبغي لمجموعة، في قمتها في سي آيلاند، أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الاصلاح في الشرق الاوسط الكبير، وتطلق ردا منسقا لتشجيع الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

ويمكن لمجموعة ال8 ان تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقريرا الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح. _ بناء مجتمع معرفي. _ توسيع الفرص الاقتصادية.

وتمثل أولويات الإصلاح هذه السبيل الى تنمية المنطقة: فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والافراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم ادوات التنمية والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية.

أولاً: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح:

"توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الاخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة... ويضعف هذا النقص في الحرية والتنمية البشرية، وهو احد التجليات الاكثر إيلاما للتخلف في التنمية السياسية". (تقرير التنمية البشرية، 2002).

إن الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنها مفقودتان الى حد بعيد في ارجاء الشرق الاوسط الكبير. وفي تقرير "فريدوم هاوس" للعام 2003، كانت اسرائيل البلد الوحيد في الشرق الاوسط الكبير الذي يصنف بأنه "حر"، ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها "حرة جزئياً". ولفت تقرير التنمية البشرية العربية الى انه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على انها أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينات. أدرجت بقواعد البيانات التس تقيس : التعبير عن الرأي والمساءلة" المنطقة العربية في المرتبة الادنى في العالم. بالإضافة الى ذلك، لا يتقدم العالم العربي إلا على افريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء. ولا تنسجم هذه المؤشرات المحبطة إطلاقاً مع الرغبات التي يعبر عنها سكان المنطقة. في تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003، على سبيل المثال، تصدر العرب لائحة من يؤيد، في ارجاء العالم، الرأي القائل بان "الديمقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم"، وعبروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي ويمكن لمجموعة الـ 8 أن تظهر تأييدها للإصلاح الديمقراطي في المنطقة العربية عبر التزام ما يلي:

مبادرة الانتخابات الحرة: في الفترة بين 2004 و 2006، أعلنت بلدان عدة في الشرق الاوسط الكبير (2) نيتها إجراء انتخابات رئاسية او برلمانية او بلدية.

ويتعاون مع تلك البلدان التي تظهر استعداداً جدياً لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، يمكن لمجموعة الـ 8 أن تقدم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات ب:

_تقديم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات او الندوات لإنشاء او تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير .

_تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية الى الحكومات التي تطلب ذلك. مع تركيز خاص على الناخبات.

_الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلمان: من اجل تعزيز دور البرلمان في مقرطة البلدان، يمكن لمجموعة ال8 ان ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمان ، مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الاصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.

_معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء: تشغل النساء 5,3% فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. ومن اجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية ، يمكن لمجموعة ال8 ان تراعي معاهد تدريب خاصة بالنساء تقدم تدريباً على القيادة للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم او إنشاء /تشغيل منظمة غير حكومية. ويمكن لهذه المعاهد ان تجمع بين قيادات من بلدان مجموعة ال والمنطقة.

_المساعدة القانونية للناس العاديين: في الوقت الذي نفذت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والامم المتحدة والبنك الدولي بالفعل مبادرات كثيرة لتشجيع الاصلاح القانوني والقضائي، فإن معظمها يجرى على المستوى الوطني في مجالات مثل التدريب القضائي والادارة القضائية وإصلاح النظام القانوني. ويمكن لمبادرة مجموعة ال8 أن تكمل هذه الجهود بتركيز الانتباه على مستوى الناس العاديين في المجتمع، حيث يبدأ الحس الحقيقي للعدالة. ويمكن لمجموعة ال8 أن تنشئ وتمول مراكز يمكن للأفراد أن يحصلوا فيها على مشورة قانونية بشأن القانون المدني او الجنائي او الشريعة. ويتصلوا بمحامي الدفاع (وهي غير مألوفة الى حد كبير في المنطقة). كما يمكن لهذه المراكز أن ترتبط بكليات الحقوق في المنطقة.

_مبادرة وسائل الإعلام المستقلة: يلفت تقرير التنمية البشرية العربية الى هناك أقل من 53 صحيفة لكل 1000 مواطن عربي، بالمقارنة مع 285 صحيفة لكل الف شخص في البلدان المتطورة، وأن الصحف العربية التي يتم تداولها تميل الى أن تكون ذات نوعية رديئة. ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تعود ملكيتها الى الدولة او يخضع لسيطرتها، وغالبا ما تكون النوعية

رديئة، إذ تفتقر البرامج الى التقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي. ويقود هذا النقص الى غياب اهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الاعلام المطبوعة، ويحد من المعلومات المتوافرة للجمهور. ولمعالجة ذلك، يمكن لمجموعة ال8 أن :

_ترعى زيارات متبادلة للصحفيين في وسائل الاعلام المطبوعة والاذاعية.

_ترعى برامج تدريب لصحفيين مستقلين.

_تقديم زمالات دراسية لطلاب كي يداوموا في مدارس للصحافة في المنطقة او خارج البلاد، وتمول برامج لإيفاد صحفيين او اساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات او قضاء فصل دراسي في التدريس في مدارس بالمنطقة.

_الجهود المتعلقة بالشفافية /مكافحة الفساد: حدد البنك الدولي الفساد باعتباره العقبة المنفردة الكبرى في وجه التنمية، وقد اصبح متأصلا في الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير.

ويمكن لمجموعة ال8:

_ أن تشجع على تبني "مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد" الخاصة بمجموعة ال8.

_أن تدعم علنا مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية / برنامج الامم المتحدة للتنمية في الشرق الاوسط _شمال أفريقيا، التي يناقش من خلالها رؤساء حكومات ومانحون و IFIs ومنظمات غير حكومية إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.

_اطلاق واحد أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة ال8 حول الشفافية في المنطقة.

_المجتمع المدني.

أخذا في الاعتبار أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الاوسط الكبير يجب أن تأتي من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات تمثيلية، ينبغي لمجموعة ال8 أن تشجع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة. ويمكن لمجموعة ال8 ان:

_تشجيع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الانسان ووسائل الإعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة او تقييدات.

_تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الانسان ووسائل الاعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.

_تزيد القدرة التقنية لمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية (مثل " مؤسسة وستمنستر" في المملكة المتحدة او " مؤسسة الدعم الوطني للديمقراطية الامريكية) لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة وتطوير إستراتيجيات خاصة بوسائل الاعلام والناس العاديين لكسب التأييد. كما لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية.

_ تمويل منظمة غير حكومية يمكن ان تجمع بين خبراء قانونيين او خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي او حرية وسائل الاعلام في المنطقة. (يمكن بهذا الشأن الإقتداء بنموذج "تقرير التنمية البشرية العربية").

ثانيا: بناء مجتمع معرفي:

"تمثل المعرفة الطريق الى التنمية والانعتاق، خصوصا في عالم يتسم بعولمة مكثفة". (تقرير التنمية البشرية العربية. 2002).

لقد اخفقت منطقة الشرق الاوسط الكبير، التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة الى حد بعيد في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي. وتشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحديا لآفاق التنميو فيها. ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى 1,1% من الاجمالي العالمي (حيث تشكل الكتب الدينية أكثر من 15% منها). ويهاجر حوالي ربع كل خريجي الجامعات، وتستورد التكنولوجيا الى حد كبير. ويبلغ عدد الكتب المترجمة الى اللغة اليونانية (التي لا ينطق بها سوى 11 مليون شخص) خمسة اضعاف ما يترجم الى اللغة العربية.

وبالاسناد على الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة، يمكن لمجموعة ال8 أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة لعصرنا الحاضر.

_مبادرة التعليم الأساسي: يعاني التعليم الأساسي في المنطقة من نقص (وتراجع) في التمويل الحكومي، بسبب تزايد الإقبال على التعليم متماشيا مع الضغوط السكانية، كما يعاني من اعتبارات ثقافية تقيد تعليم البنات. وفي مقدور مجموعة ال8 السعي الى مبادرة للتعليم الأولي في منطقة الشرق الاوسط الكبرى تشمل هذه العناصر:

_محو الأمية: أطلقت الامم المتحدة في 2003 "برنامج عقد مكافحة الأمية" تحت شعار " محو الأمية كحرية". ولمبادرة مجموعة ال8 لمكافحة الأمية أن تتكامل مع برنامج الأمم المتحدة، من خلال التركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية في الشرق الاوسط خلال العقد المقبل، مع السعي الى خفض نسبة الامية في المنطقة الى النصف بحلول 2010 وستركز مبادرة مجموعة ال8 ان تركز ايضا على محو الأمية بين الراشدين وتدريبهم من خلال برامج متنوعة، من مناهج تدريس على الانترنت الى تدريب المعلمين.

_فريق محو الامية: يمكن لمجموعة ال8، سعي الى تحسين مستوى القراءة والكتابة لدى الفتيات، إنشاء او توسيع معاهد تدريب المعلمين مع التركيز على النساء. ولمعلمات المدارس والمختصات بالتعليم القيام في هذه المعاهد بتدريب النساء على مهنة التعليم (هناك دول تحرم تعليم الذكور للإناث)، لكي يركزن بدورهن على تعليم البنات القراءة وتوفير التعليم الأولي لهن. للبرنامج أيضا استخدام الارشادات المتضمنة في برنامج "التعليم للجميع" التابع ل"يونيسكو"، بهدف إعداد فرق محو الأمية التي يبلغ تعدادها بحلول 2008 مئة الف معلمة.

_الكتب التعليمية: يلاحظ تقرير التنمية البشرية العربية نقصا مهما في ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة، كما تلاحظ "الحالة المؤسفة للمكتبات" في الجامعات. ويمكن لكل من دول مجموعة ال8 تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها " الكلاسيكية" في هذه الحقول، وأيضا، وحيث يكون مناسباً، تستطيع الدول او دور النشر (في شراكة بين

القطاعين العام والخاص) إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية عن التداول حاليا والتبرع بها الى المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية.

_مبادرة مدارس الاكتشاف: بدأ الأردن بتنفيذ مبادرته لإنشاء "مدارس الاكتشاف" حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة. ولمجموعة الـ 8 السعي الى توسيع هذه الفكرة ونقلها الى دول اخرى في المنطقة من طريق التمويل، من ضمنه من القطاع الخاص.

_اصلاح التعليم: ستقوم "المبادرة الامريكية للشراكة في الشرق الاوس" قبل قمة مجموعة الـ 8 المقبلة (في آذار/مارس أو نيسان /أبريل) برعاية "قمة الشرق الاوسط لإصلاح التعليم"، التي ستكون ملتقى لتيارات الرأي العام المتطلعة الى الاصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية في المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث في سبيل التغلب على النواقص في حقل التعليم. ويمكن عقد القمة في ضيافة مجموعة الـ 8 توخيا لتوسيع الدعم لمبادرة الشرق الأوسط الكبير عشية عقد القمة.

_مبادرة التعليم في الانترنت: تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل مع الانترنت. ومن الضروري تماما تجسير "الهوة الرقمية" هذه بين المنطقة وبقية العالم نظرا الى تزايد المعلومات المودعة على الانترنت وأهمية الانترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة ولدى مجموعة الـ 8 القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال الكومبيوترى أو توسيعه في أنحاء المنطقة، وأيضا بين المدن والريف داخل البلد الواحد. وقد يكون من المناسب أكثر لبعض المناطق توفير الكومبيوترات في مكاتب البريد، مثلما يحصل في بلدات وقرى روسيا. وقد يركز المشروع اولا على بلدان الشرق الاوسط الاقل استخداما للكومبيوتر (العراق، افغانستان، باكستان، اليمن، سوريا، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب)، والسعي، ضمن الإمكانيات المالية، الى توفير الاتصال بالكومبيوتر الى أكثر ما يمك من المدارس ومكاتب البريد. ومن الممكن أيضا ربط مبادرة تجهيز المدارس بالكومبيوتر ب"مبادرة فرق محو الأمية" المذكوة أعلاه، أي قيام المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على الانترنت، في مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معداته ويكون متاحا للمعلمين والطلبة.

مبادرة تدريس إدارة الأعمال: لمجموعة الـ 8 في سياق السعي إلى تحسين مستوى إدارة الأعمال في عموم المنطقة إقامة الشركات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الـ 8 والمعاهد التعليمية (الجامعات والمعاهد المتخصصة) في المنطقة. وبمقدور مجموعة الـ 8 تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة، التي تمتد برامجها من دورة تدريبية لمدة سنة للخريجين إلى دورات قصيرة تدور على مواضيع محددة، مثل اعداد خطط العمل للشركات أو استراتيجيات التسويق.

النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمصارف والمال، وهو مؤسسة بمدير أمريكي ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية.

ثالثاً: توسيع الفرص الاقتصادية:

تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الاوسط الكبير يتطلب اقتصاياً يشابه في مده ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية في اوروبا الشرقية. وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة. خصوصاً مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وسيكون نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال عنصراً مهماً لنمو الديمقراطية والحرية. ويمكن لمجموعة الـ 8 في هذا السياق اتخاذ الخطوات التالية:

مبادرة تمويل النمو: تقوية فاعلية القطاع المالي عنصر ضروري للتوصيل إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل. ولمجموعة الـ 8 أن تسعى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصر التالية:

إقراض المشاريع الصغيرة: هناك بعض المؤسسات المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة لكن العاملين في هذا المجال لا يزالون يواجهون ثغرات مالية كبيرة. إذ لا يحصل على التمويل سوى 5% من الساعين إليه، ولا يتم عموماً تقديم أكثر من 0,7% من مجموعة المال المطلوب في هذا القطاع. وبإمكان مجموعة الـ 8 المساعدة على تلافى هذا النقص من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، مع التركيز على التمويل بهدف الربح، خصوصاً للمشاريع التي تقوم بها النساء. مؤسسات الإقراض الصغير المريح قادرة على إدامة نفسها ولا تحتاج إلى تمويل إضافي للاستمرار والنمو. ونقدر أن في إمكان قرض من 400 مليون دولار إلى 500 مليون

دولار على خمس سنوات مساعدة 1,2 مليون ناشط اقتصادي على التخلص من الفقر، 750 ألفا منهم من النساء.

مؤسسة المال للشرق الاوسط الكبير: باستطاعة مجموعة ال8 المشاركة في تمويل مؤسسة على طراز "مؤسسة المال الدولية" للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير، بهدف التوصل الى تكامل اقتصادي لمجال الاعمال في المنطقة. وربما الأفضل إدارة هذه المؤسسة من قبل مجموعة من قادة القطاع الخاص في مجموعة ال8 يقدمون خبراتهم لمنطقة الشرق الأوسط الكبير.

بنك تنمية الشرق الاوسط الكبير: في إمكان مجموعة ال8 ومشاركة مقرضين من منطقة الشرق الاوسط الكبير نفسها، إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار "البنك الأوروبي للإعمار والتنمية" لمساعدة الدول الساعية الى الاصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية. كما تستطيع المؤسسة الجديدة توحيد القدرات المالية لدول المنطقة الأغنى وتركيزها على مشاريع لتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبنى التحتية الرئيسية. ول "بنك تنمية الشرق الاوسط الكبير" هذا أن يكون مذخرا للمساعدة التكنولوجية وإستراتيجية التنمية لبلدان المنطقة. اتخاذ قرارات الإقراض (أو المنح يجب أن تحدد بحسب قدرة البلد المقترض على القيام بإصلاحات ملموسة).

الشراكة من أجل نظام مال أفضل: بمقدور مجموعة ال8، توخيا لإصلاح الخدمات المالية في المنطقة تحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي، أت تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة. وسيكون هدف المشاركة إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة، من خلال تقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية مع التركيز على:

تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية.

رفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول.

تحديث الخدمات المصرفية.

تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق.

إنشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لإطلاق حرية الخدمات المالية.

مبادرة التجارة: إن حجم التبادل التجاري في الشرق الأوسط متدن جداً، إذ لا يشكل سوى 6% من كل التجارة العربية. ومعظم بلدان الشرق الأوسط الكبير تجارياً مع بلدان خارج المنطقة، وتوصلت إلى اتفاقيات تجارية تفضيلية مع أطراف بعيدة بدلاً من جيرانها.

ونتيجة لذلك أصبحت الحواجز الجمركية هي الشيء المعتاد، فيما لا تزال التجارة عبر الحدود شيئاً نادراً. ويمكن لمجموعة الـ 8 أن تنشئ مبادرة جديدة مصممة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير، تتألف من العناصر التالية:

الانضمام/التنفيذ على صعيد منظمة التجارة الدولية وتسهيل التجارة.

يمكن لمجموعة الـ 8 أن تزيد تركيزها على انضمام البلدان في المنطقة إلى منظمة التجارة الدولية. (3)

وستتضمن برامج محددة للمساعدة التقنية توفير مستشارين يعملون في البلد ذاته في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتحفيز التزام واسع من مجموعة الـ 8 لتشجيع عملية الانضمام، بما في ذلك تركيز الاهتمام على تحديد وإزالة الحواجز غير الجمركية. وحالما ينجز الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، سيتحول مركز الاهتمام إلى توقيع التزامات إضافية لمنظمة التجارة الدولية، مثل "الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية" و"اتفاق مشتريات الحكومة" وربط استمرار المساعدات التقنية بتنفيذ هذه الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية. ويمكن لهذه المساعدات التقنية أن تربط أيضاً ببرنامج على صعيد المنطقة بمجموعة الـ 8 بشأن التسهيلات والجوانب اللوجستية المتعلقة بالرسوم الجمركية للحد من الحواجز الإدارية والمادية بوجه التبادل التجاري بين بلدان المنطقة.

المناطق التجارية

ستنشئ مجموعة الـ 8 مناطق في الشرق الأوسط الكبير للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية. وستتيح هذه المنطقة مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم النشاط التجاري للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة، بما في ذلك

"التسوق من منفذ واحد" للمستثمرين الأجانب، وصلات مع مكاتب الجمارك لتقليل الوقت الذي يستغرقه إنجاز معاملات النقل، وضوابط موحدة لتسهيل دخول وخروج السلع والخدمات من المنطقة.

_مناطق رعاية الأعمال

بالاستناد على النجاح الذي حققته مناطق التصدير ومناطق التجارة الخاصة في مناطق أخرى، يمكن لمجموعة الـ 8 أن تساعد على إقامة مناطق محددة خصيصاً في الشرق الأوسط الكبير تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات ويمكن لمجموعة الـ 8 أن تعرض منافذ محسنة إلى أسواقها لهذه المنتجات، وتقديم خبراتها في إنشاء هذه المناطق.

_منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير

لتشجيع التعاون الإقليمي المحسن، يمكن لمجموعة الـ 8 أن تنشئ "منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط" الذي سيجمع كباراً من مجموعة الـ 8 والشرق الأوسط الكبير (مع إمكان عقد اجتماعات جانبية لمسؤولين وأفراد غير حكوميين من وسط رجال الأعمال) لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي.

ويمكن للمنبر أن يستند في شكل مرن على نموذج رابطة آسيا_ المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي (أبيك)، وسيطغى قضايا اقتصادية إقليمية، من ضمنها القضايا المالية والتجارية وما يتعلق بالضوابط. (1) يشير "الشرق الأوسط الكبير" إلى بلدان العالم العربي، زائد باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل. (2) تخطط أفغانستان والجزائر والبحرين وإيران ولبنان والمغرب وقطر والسعودية وتونس وتركيا واليمن لإجراء انتخابات. (3) البلدان التي قدمت طلباً للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (شكلت لجنة عمل تابعة للمنظمة): الجزائر ولبنان والسعودية واليمن. بلدان قدمت طلباً للانضمام (لم ينظر بعد في الطلب): أفغانستان وإيران وليبيا وسورية. بلدان طلبت منحها صفة مراقب: العراق. 2004/02/22_ (تاريخ المادة:

/http://www.mawtini.ps.(2004_05_24